المبحث الثالث

استراتيجية التنمية الاقتصادية فى مصر بين الواقع والمأمول (استقلال الاقتصاد المصرى)

لطالما ارتبط تعريف التنمية بالخلفية العلمية الأكاديمية والاستراتيجيات النظرية للمدارس الاقتصادية، وانطبع ذلك على سياسات التخطيط للحكومات المتعاقبة، ففى كثير من الدول ترتبط بالتصنيع وترمز إلى تحقيق الاستقلال فى دول أخرى، بل هناك من يصفها بعمليات التمدن والتوسع فى إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وهناك من يراها مقترنة بالحفاظ على البيئة، إلخ...، وهذا التداخل الذى يميز مفهوم التنمية هو الذى سيدفع بعدئذ إلى عملية تهجين مفاهيم للتنمية تنسجم عبر مختلف النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادى فى تعريف التنمية يظل قاصراً عن تقديم المعنى المرجو والمناسب لها، وبالمقابل فالتنمية تركيز على تحسين شروط الحياة بتغييرها فى الاتجاه الذى يكرس الرفاهية المجتمعية.

الرفاهية التى يمكن الوصول إليها من خلال تشخيص التنمية المحلية المستدامة فى جمهورية مصر العربية باعتبارها أداة أساسية لتحقيق فرص الحياة الكريمة وخلق بدائل اقتصادية تؤسس لرفاهية المواطن على مدى الأجيال مطمح إنسانى جاد، وهدف اجتماعى تصبو لتحقيقه جميع الحكومات، باعتبار أن الجماعات المحلية تقدم خدمات أساسية وضرورية للمجتمع، وتهدف إلى تحقيق التنمية المحلية الشاملة بأكبر معدلات ممكنة، مما تكون معه بحاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد.

بناءً على ذلك، تبرز أهمية ذلك المبحث فى أن التنمية بمختلف أشكالها وتصوراتها تتعلق بعمليات هادفة ومستمرة فى أبعادها الزمانية والمكانية وتراهن على التغيير الإيجابى والمتجدد، وتنطوى فى أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير فى المجتمع الذى نتوجه إليه مادياً ومعنوياً بتغيير اتجاهات الأفراد وتقاليدهم وميولهم.

وتكمن مشكلة الدراسة فى ذلك المبحث، إلى أى مدى يمكن الربط بين التأصيل الأكاديمى لنظرية التنمية الاقتصادية المحلية ومقوماتها، وبين إمكانية الوصول بها إلى أعلى درجات التطبيق؟.

وتهدف الدراسة فى ذلك المبحث إلى إبراز مفهوم التنمية المحلية فى فكر المدارس الاقتصادية، إبراز روح الاستدامة والاستمرارية فى التنمية المحلية، رصد الموارد الطبيعية والمالية لتمويل

التنمية المحلية، مقاربة مدى نضج الفكر التنموى بالواقع المعاش الفعلى أو المنشـود، كيفية بناء اقتصاد محلى قوى، مراحل التخطيط الاسـتراتيجى للتنمية الاقتصادية، برنامج التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة.

وتتفق المدارس الفكرية الاقتصادية خاصة الحديثة منها فى تأصيلها للتنمية المحلية المستدامة على أنها تحصيل للتنمية الاقتصادية، وحتى توصف التنمية بأنها مسـتدامة عليها أن تراعى فى مصادرها من جهة واستهدافها للأجيال القادمة من جهة أخرى كل المتطلبات البيئية وغيرها.

وحتـى يمكننا التعرف على اسـتراتيجية التنمية الاقتصادية فى مصـر بين الواقع والمأمول، ومـدى التعرف على نظريـة (التنمية المحلية الاقتصادية المسـتدامة) كبرنامج تطبيقى نسـعى لإيجادها وإنشـائها ووضع أساس نظرى سليم لها من خلال خطوات فعلية وحقيقية وواقعية تقبل التطبيق بمعدل ١٠٠٪ من خلال الإدارة المحلية بدون سرد دون جدوى، نتعرض إلى المطالب الآتية وذلك على الوجه التالى:

المطلب الأول: محاكاة التنمية الاقتصادية بين الاستقلال والتبعية.

المطلب الثانى: التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة. (صناعة الاقتصاد المستقل)

المطلب الثالث: برنامج التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة.

(الإنسان المصرى صانع استقلال الاقتصاد الوطنى)

المطلب الأول

محاكاة التنمية الاقتصادية بين الاستقلال والتبعية

لقد عاش الإنسان على سطح الأرض منذ آلاف السنين، وواجهته منذ نشأته المشكلة الاقتصادية، فالإنسان بطبيعته يحتاج إلى المأكل والملبس والمسكن وهى حاجات أساسية وضرورية للمحافظة على حياته، والإنسان منذ نشأته وهو فى صراع مع الطبيعة، ففى الوقت الذى كان فيه العنصر البشرى محدود بالنسـبة للمساحات الشاسعة من سطح الأرض واجهت الإنسان مشكلة كيفية الحصول من هذه الموارد اللا محدودة على المنتجات التى يستخدمها فى إشباع حاجاته الضرورية، وفى الوقت الذى عمر فيه الإنسان الأرض وازدادت الأعداد البشرية زيادة كبيرة بالنسبة للمساحة المحدودة نسـبياً من سطح الأرض حاول الإنسـان ولا زال يحاول فى كيفية استخدام هذه المساحة فى إنتاج السلع التى تكفى لإشباع حاجات الأفراد المختلفة والمتعددة.[1]

وبـين هذا وذاك، أى بين ضآلة الجنس البشـرى وبين الزيادة الرهيبة فى عدد السـكان التى نعيشـها اليوم، مرت البشـرية خلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن بالعديد من النظم الاقتصادية

(١) راجع فى ذلك د. فيصل محمد فكرى، النظرية الاقتصادية، دار الأزهر للطباعة، ٢٠٠٦، صـ٢٣

التى حاولت دائماً حل المشكلة الاقتصادية، وهى مشكلة الإنسان فى إشباع حاجاته المتعددة باستخدام الموارد المتاحة له فى الطبيعة.

ويمكن القول أنه من الشائع أن البشرية قد عرفت خمسة أنواع من النظم الاقتصادية حتى الآن، وهى (النظام البدائى، نظام الرق، النظام الاقطاعى، النظام الرأسمالى، النظام الاشتراكى)، وسوف نقوم بعرض الملامح الأساسية لكل منها، تلك الملامح التى تتحدد من خلال معرفة العناصر التى يقوم عليها أى نظام من النظم الاقتصادية، وهذا يتطلب معرفة المقصود بالنظام الاقتصادى والعناصر التى يقوم عليها هذا النظام، وذلك على الوجه التالى: (تعريف النظام الاقتصادى، عناصر النظام الاقتصادى، النظم الاقتصادية التى عرفتها البشرية، التأصيل النظرى لمفهوم التنمية، تطور مفهوم التنمية عبر الفكر الاقتصادى، ظهور التنمية المستدامة ومفهومها، مدلول التنمية الاقتصادية، بيان التنمية المحلية المستدامة).

أولاً: تعريف النظام الاقتصادى:

يمكن تعريف النظام الاقتصادى بأنه: ذلك الهيكل أو البناء الاقتصادى الذى يتشكل منه المجتمع خلال فترة من الفترات، وتتحدد معالمه بقوى الإنتاج السائدة وعلاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع التى تنشأ فيما بين الأفراد بمناسبة قيامهم بإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتنوعة باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لهم فى الفترة المذكورة.

ثانياً: عناصر النظام الاقتصادى:

ويظهر من التعريف السابق أن النظام الاقتصادى أياً كان نوعه يقوم على ثلاثة عناصر، وهى:

١ – قوى الإنتاج: وهى عبارة عن الوسائل التى تستخدم فى إنتاج السلع والخدمات، وتشتمل على أدوات الإنتاج والأفراد الذين ينتجون هذه الأدوات والذين يستخدمونها.

٢ – علاقات الإنتاج: وهى عبارة عن الروابط التى تنشأ فيما بين الأفراد بمناسبة عملية الإنتاج، ومثالها الروابط التى تنشأ فيما بين طبقة الرأسماليين وبين طبقة العمال فى النظام الرأسمالى والتى يكون أساسها ملكية وسائل الإنتاج من أرض ورأس مال.

٣ – علاقات التوزيع: وهى عبارة عن القواعد التى يتم على أساسها توزيع الناتج فيما بين أفراد الجماعة، فقد يتم التوزيع على أساس العمل والملكية الفردية كما هو الحال فى النظام الرأسمالى، وقد يتم التوزيع على أساس العمل كما هو فى النظام الاشتراكى حيث لا يسمح ذلك النظام بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

ثالثاً: النظم الاقتصادية التى عرفتها البشرية:

من الجدير بالذكر أن كل نظام من الأنظمة السابقة لم يظهر فجأة وحل محل النظام السابق له،

ولكن ما حدث فعلاً هو أن بعض مظاهر النظام الجديد تنشأ فى ظل النظام القديم وتكون المتناقضات التى تظهر فى النظام القديم سبباً فى نشوء مظاهر النظام الجديد بالتدريج، بالإضافة إلى أن وجود النظـام الجديد ليـس معناه انتهاء النظام القديم بكل خصائصه، حيـث تبقى بعض مظاهر النظام القديم لفترة طويلة أو قصيرة فى ظل النظام الجديد، ووجود هذه المظاهر القديمة لا يمنع من إطلاق اسم النظام الجديد على الفترة التى يسود فيها الأخير، وهو ما سوف يتضح لنا من العرض السريع لأهم أنواع النظم الاقتصادية التى عرفتها البشرية حتى الآن، وفقاً لما يلى:(١)

النظام البدائى:

وسـوف نعرض هـذا النظام من خلال بيان نشـأته، وعرض قوى الإنتـاج، علاقات الإنتاج، علاقات التوزيع، كما يلى:

١ – نشأة النظام: عرف العالم النظام البدائى فى الإنتاج منذ آلاف السنين، وكان أهم ما يتميز به هو أن الملكية كانت شائعة، فالملكية الفردية لم تكن قد ظهرت، كون الإنسان فى ذلك الوقت لم يكن مستقراً وكان فى حالة ترحال دائم بحثاً عن غذائه وملبسه.

٢ – قـوى الإنتاج: وقد تميزت قوى الإنتاج فى العهد البدائى بأنها كانت بسـيطة مثل الحجر والعصا، وكان يستخدمها الإنسان فى التقاط الثمار من الأشجار واصطياد الحيوانات والأسماك.

وبعد أن اكتشـف الإنسـان البدائـى النار كان هذا الاكتشـاف نقطة تحول فـى حياته، فقد اسـتخدمها فـى طهى غذاؤه وفى التدفئة وفى صيد الحيوانات المتوحشـة، ثـم تمكن من اختراع القوس والسهم وسهل ذلك فى عملية الصيد، واستطاع الإنسان الاحتفاظ الزائد من الحيوانات التى قام باصطيادها، وأدى ذلك إلى ظهور أول نوع من أنواع الرعى.

وفـى ذلك الوقت ظهر تقسـيم العمل بين الرجل والمرأة وتخصـص الرجل بالدفاع عن الجماعة البشـرية والأمن الداخلى وعمليات الصيد والرعى، بينما تخصصت المرأة فى تدبير شـئون المنزل وصنع الملابس وبعض أدوات الإنتاج البسيطة وتربية الأطفال.

ثم اكتشـف الإنسـان البدائـى الزراعة منذ آلاف السـنين ودفعه ذلك إلى اخـتراع أدوات قام بصنعها من بعض المعادن واسـتخدامها فى الزراعة، كما استخدم الحيوانات فى جر الأنواع التى صنعها من المحاريث المختلفة، ونتيجة اكتشـاف الزراعة فقد بدأ الإنسـان يقيم فى الأرض التى يزرعها وبنى أكواخاً لسـكنه، وكانت هذه الأكواخ أول أشـكال التجمع الإنسانى، وتطلع الإنسان إلى زيادة إنتاجه من الحاصلات الزراعية فقام باستخدام السماد الطبيعى، وشق الترع لتوصيل المياه إلى الأرض البعيدة.

(١) راجع فى ذلك د. فيصل محمد فكرى، المرجع السابق، صـ٢٧ وما بعدها.

ونتيجة ظهـور الزراعة بجانب الرعـى فقد تخصصت بعض الجماعات فـى مهنة الزراعة، بينمـا تخصصـت جماعات أخرى فى مهنة الرعى، وأدى ذلك إلى قيـام نوع من التبادل بين أفراد الجماعتـين، وقـد تمكن الأفراد فى ذلك الوقت من صهر المعـادن كالنحاس والحديد وقاموا بصنع آلات الحرب كالسـيوف وآلات الزراعة كالمحاريث والفئوس، وتخصصـوا فى إنتاج هذه الآلات التـى تمثل بداية لظهور الصناعة وحدثت مبادلات بـين منتجات هذا الفرع الإنتاجى (الصناعة) وبين الفرعين الآخرين وهما الزراعة والرعى.

٣ – علاقـات الإنتاج: تميزت علاقـات الإنتاج بأن الملكية الشـائعة أو الجماعية للأرض كانت هى أسـاس علاقات الإنتاج فى العهد البدائى، إلا أنه قد وجدت بعض أنواع الملكية الفردية بالنسـبة لأدوات الإنتاج البدائى وأدوات الاسـتعمال الشخصى، فشـكل الملكية السائد كان الملكية الجماعية واستثناءً وجدت الملكية الفردية.

٤ – علاقات التوزيع: رغم أن الشـكل الغالب للملكية كانت الملكية الشـائعة وما يسـتتبعه ذلك من وجوب توزيع الناتج على الأفراد بالتسـاوى وهو ما قال به الماركسيون، إلا أن الغالب أن توزيع الناتج قد تم على أسـاس فردى، فقد تمتع الأقوياء بالنصيب الأكبر من المنتجات التى وجدت آنذاك.

نظام الرق:

وسـوف نعرض هـذا النظام من خلال بيان نشـأته، وعـرض قوى الإنتـاج، علاقات الإنتاج والتوزيع، نهاية نظام الرق، ظهور النظام الاقطاعى، على الوجه الآتى:

١ – نشـأة نظـام الرق: هو ذلك النظام الذى تلى النظام البدائى، وقد سـاد هـذا النظام فى مدن اليونـان القديمة فى القرنين الرابع والخامس قبـل الميلاد، وفى الامبراطورية الرومانية فى الفـترة ما بـين القرنين الثانى قبل الميـلاد والثانى بعد الميلاد، ومـن المرجح أن الحضارات الشرقية القديمة فى مصر ودجلة والفرات والهند والصين لم تعرف هذا النظام بالصورة التى وجد عليها فى أوربا القديمة، فلم يقم الإنتاج بها على أكتاف الرقيق.

٢ – قوى الإنتاج: لقد تطورت قوى الإنتاج عما كانت عليه فى النظام البدائى، فحدث تطور فى الزراعة والصناعة وظهرت زراعات جديـدة مثل الكروم والزيتون وصناعات جديدة كالغزل والنسيج، وصناعة الزجاج والأوانى، ونشطت المبادلات التجارية بين الزراع وبين المهنيين، وحـل الاقتصاد التبادلى محل الاقتصاد المغلق الذى تتولى فيه الجماعة إنتاج كافة ما تحتاجه من المنتجات، وقد تميزت هذه الفترة بوجود تقسيم أفقى للعمل وتخصص البعض فى الزراعة بينما تخصص البعض الآخر فى الصناعة.

ونود أن نذكر أنه قد وجد مصدرين للرقيق فى ظل نظام الرق، الأول: هو أسرى الحروب التى خاضتها الامبراطورية اليونانية أو الرومانية القديمة، الثانى: هو استرقاق الأغنياء للفقراء الذين توقفوا عن سداد مديونياتهم.

٣ – علاقات الإنتاج والتوزيع: أما عن علاقات الإنتاج فقد ساد التنظيم الطبقى، وانقسم المجتمع إلى فئتين متميزتين، الأولى: هى فئة الأحرار ويتمتعون بكافة الحقوق والحريات، الثانية: هى فئة الأرقاء وكانوا عبيداً ليست لهم أية حقوق، بل كانوا مجرد وسائل إنتاج مثلهم فى ذلك مثل الآلات تماماً.

وقد انقسمت فئة الأحرار نفسها إلى ثلاث درجات، الدرجة الأولى: وتتمثل فى كبار ملاك الأرض والرقيق، الثانية: هى صغار المنتجين من الزراع والصناع ويطلق عليهم العامة، الثالثة: هم الأفراد العاطلون الذين تتكفل الدولة بمعيشتهم.

والسبب فى تجسيد علاقات الإنتاج بالصورة الموضحة سابقاً هو شكل الملكية الذى ساد، ألا وهى الملكية الفردية لأدوات الإنتاج، فبالإضافة إلى أن أدوات الإنتاج كانت مملوكة ملكية فردية، فإن الرقيق أنفسهم خضعوا لهذا الشكل من الملكية؛ فكان للسيد على الرقيق التصرف فيه بجميع أنواع التصرفات كما كان له تأديبه وتعذيبه بل وإعدامه، والاستيلاء على ناتج عمله، كذلك استرقاق أبناؤه وذريته.

٤ – نهاية نظام الرق: استجابت علاقات الإنتاج للتطور الذى حدث فى قوى الإنتاج، وأدى ذلك فى بداية نظام الرق إلى زيادة الإنتاج زيادة كبيرة عما كانت عليه فى النظام البدائى، وقد حدث ذلك فى المدن اليونانية والرومانية القديمة، إلا أن هذه الزيادة فى الإنتاج لم تستمر، فقد ظهرت تناقضات فى نظام الرق ذاته أدت إلى ركود فى الفن الإنتاجى، ويرجع ذلك إلى انعدام مصلحة الرقيق فى زيادة الإنتاج كون كل زيادة كان تئول إلى السادة الأحرار، وبالتالى انعدم الدافع لدى الرقيق فى زيادة إنتاجهم، أضف إلى ذلك أن هؤلاء السادة اعتبروا أن ممارسة النشاط الاقتصادى عمل من أعمال الرقيق التى لا تتناسب مع مكانتهم فى المجتمع، وقد أدى هذا وذاك إلى انعدام الحافز على تنمية قوى الإنتاج، مما أدى بدوره إلى نقص الإنتاج.

ولقد تضافرت عدة عوامل للقضاء على نظام الرق، أولها: التناقضات التى تولدت عن هذا النظام، فالأرقاء هم عماد الإنتاج، وبالتالى يتعين تحسين أحوالهم وتقويتهم ومعاملتهم معاملة حسنة إلا أننا سبق أن رأينا أن الأرقاء لم تكن لديهم أية مصلحة ذاتية فى زيادة الإنتاج، الأمر الذى دفع بالسادة إلى الضغط عليهم وتعذيبهم من أجل إجبارهم على زيادة الإنتاج، وهذه القسوة أدت إلى ضعفهم، وهنا يظهر التناقض: فالإنتاج يتطلب تقوية الرقيق لأنهم أساس الإنتاج وكلما

زادت قوتهم كلما زاد الإنتاج، إلا أن انعدام مصلحتهم فى تحقيق هذه الزيادة جعل السادة يقسون عليهم، وبدلاً من أن يقوموا بتقويتهم قاموا بتعذيبهم وإضعافهم مما أدى أيضاً إلى تناقص عددهم.

العامل الثانى: يكمن فى أن الحروب كانت هى المصدر الأساسى للرقيق، وكان لا بد أن تكون الدولة قوية حتى تنتصر فى حروبها الهجومية وتحصل على أسرى الحرب وتقوم باسترقاقهم واستخدامهم فى الإنتاج، وكانت الجيوش فى الإمبراطورية الرومانية واليونانية تتكون أساساً من عامة الشعب من الحرفيين والزراعيين وكانت هذه الفئة هى فئة دافعى الضرائب، ويلاحظ أن رخص عمل الأرقاء أدى إلى زيادة الطلب عليهم ونقص الطلب على عامة الشعب مما تسبب فى بطالتهم وافقارهم وبالتالى إضعافهم، ومن ناحية أخرى فإن الدولة قامت بزيادة مقدار الضرائب عليهم من أجل الحصول على موارد لمواجهة نفقات الحروب، وهذه الضرائب الباهظة أثقلت كاهلهم وساهمت أيضاً فى زيادة تفاقرهم وضعفهم، مما أدى فى نهاية الأمر إلى إضعاف القوة الحربية للدولة لأنهم كانوا عماد الجيش، وأدى ذلك إلى توالى الهزائم التى منيت بها الإمبراطورية الرومانية وتحولت حروبها من حروب هجومية تجلب المزيد من الأرقاء إلى حروب دفاعية ترتب عليها نقص عدد الأرقاء، مما أدى فى نهاية الأمر إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية فى عام ٤٧٦ ميلادية.

٥ – ظهور النظام الاقطاعى: عندما لاحظ السادة فى نهاية الإمبراطورية الرومانية نقص عدد الأرقاء وانعدام مصلحتهم فى الإنتاج، بدأوا يفكرون فى وسيلة للقضاء على هذه السلبيات، فقاموا بعتق الأرقاء، وقسموا أراضيهم الشاسعة إلى أجزاء صغيرة سلموها إلى هؤلاء العتقاء مقابل ربطهم بالأرض وفرضوا العديد من الالتزامات عليهم، وأطلق عليهم (الحائزون أو المعمرون بالأرض) لأن الالتزامات التى تحملوا بها كانت تنتقل إلى كل شخص يتم نقل ملكية هذه الأرض إليه، وهكذا وجدت مصلحة للمعمرين فى الإنتاج وفى زيادته، وظهرت لذلك علاقات إنتاج جديدة استطاعت أن تفسح الطريق لتطوير قوى الإنتاج فى نظام جديد للإنتاج وهو النظام الاقطاعى الذى ساد فى أوربا لمدة تزيد على عشرة قرون اعتباراً من نهاية القرن الخامس إلى بداية النصف الثانى من القرن الثامن عشر الميلادى.

النظام الاقطاعى:

وسوف نعرض هذا النظام من خلال بيان نشأته، وعرض النشاط الزراعى فى الريف، النشاط الحرفى فى المدن، النشاط التجارى فى المدن، أثر نمو وازدهار المدن بالنسبة للنظام الاقطاعى، كذلك بيان قوى الإنتاج، علاقات الإنتاج، على الوجه التالى:

١ – نشأة النظام الاقطاعى: النظام الاقطاعى هو ذلك النظام الذى عرفته أوربا فى العصور الوسطى

اعتباراً من نهاية القرن الخامس الميلادى وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بداية النظام الرأسمالى.(١)

وترجع نشأة هذا النظام أنه عقب انهيار الإمبراطورية الرومانية فى نهاية القرن الخامس الميلادى غزت القبائل الجرمانية أراضيها الشاسعة وأقامت ممالك متعددة يرأس كل منها ملك، وقد اقتطع الملوك أراضيهم إلى الأمراء مقابل المساندة والمعونة الشخصية، وبالمثل اقتطع الأمراء تابعيهم من النبلاء، كما تملكت الكنيسة مساحات شاسعة، وقامت هذه العلاقة بين كبار الملاك وبين رقيق الأرض الذين كانوا أرقاء وقام السادة بتحريرهم واقطعوهم مساحات صغيرة من الأرض وتم ربطهم بها عن طريق العديد من الالتزامات العينية والشخصية التى كانت تنتقل إلى كل من تئول إليه ملكية الأرض.

- النشاط الزراعى فى الريف:

لقد قام الاقتصاد الاقطاعى على الزراعة، وتميز هذا الاقتصاد بمجموعة من السمات أهمها أنه كان يهدف إلى إشباع الحاجات الضرورية والأساسية للأفراد كالمأكل والمسكن والملبس، وأنه كان اقتصاداً مغلقاً أى اقتصاداً طبيعياً يقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتى دون وجود مبادلات تجارية بين الاقطاعيين والعالم الخارجى، وأنه كان اقتصاداً زراعياً أو لصيقاً بالأرض، فالأرض كانت المصدر الوحيد للإنتاج، والزراعة كانت النشاط الإنتاجى الرئيسى.(٢)

ومن أهم الالتزامات التى تحمل بها رقيق الأرض العمل سخرة لمدة يوم أو يومين كل أسبوع فى أرض السيد الاقطاعى، والالتزام باستضافته وحاشيته عند زيارته له، ودفع رسوم القضاء وعقود الزواج، وعدم الزواج من خارج الاقطاعية دون إذنه، وعدم إمكان مغادرة الاقطاعية دون الحصول على إذن مسبق، الالتزام بتقديم جزء من ريع الأرض فى شكل عينى تحول فيما بعد إلى التزام نقدى.

- النشاط الحرفى فى المدن:

قام فى المدن النشاط الصناعى وأطلق عليه النشاط الحرفى، وكانت الحرفة يتولاها شخص يسمى المعلم ويساعده عدد من الحرفيين وعدد من الصبية، وكان يقوم بالإنتاج فى محل مملوك له ومواد أولية وأدوات إنتاج مملوكة له، ويتولى توزيع المنتجات على عملاء معروفين له شخصياً.

(١) راجع فى ذلك د. فيصل محمد فكرى، المرجع السابق، صـ٣٣ وما بعدها.

(٢) الاقطاعية كانت تمثل وحدة الإنتاج الأساسية، وهى عبارة عن مزرعة تحتوى على أراضى السيد الاقطاعى وأراضى الحيازات التى يقوم بتسليمه لرقيق الأرض وتحميلهم بالتزامات عديدة مقابل حيازتها، ثم الأراضى العامة مثل المراعى والغابات وهى مملوكة أيضاً للسيد الاقطاعى تطبيقاً لمبدأ أنه (لا أرض بدون سيد)، وتمثل الاقطاعية أيضاً قلعة محصنة تكفى لاستيعاب جميع الفلاحين بماشيتهم حال حدوث أى هجوم خارجى على الاقطاعية، وتركزت فى أرض الاقطاعية كذلك جميع المهن من طحن الحبوب ومعاصر الزيوت وأعمال الحدادة والنجارة وغيرها من المهن التى كان الفلاحون يلتزمون باستخدامها مقابل دفع رسوم عينية تحولت فيما بعد إلى رسوم نقدية إلى السيد الاقطاعى.

وقد تميز الإنتاج الحرفى ببطء دورة الإنتاج كون أدوات العمل كانت بسيطة، كما تميز الفن الإنتاجى الحرفى بصغر نسبة رأس المال إلى العمل فى الوحدة الإنتاجية، ومن هنا كان فى إمكان أى شخص أن يمارس المهنة نتيجة رخص عوامل الإنتاج التى يحتاج إليها فى ممارسة حرفته.

وظهرت النقابات الطائفية فى أغلب دول أوربا فى القرن الثانى عشر وكانت الطائفة تضم أصحاب الحرف الواحدة، فكانت هناك طائفة الطباخين والشوائين والحدادين والنجارين وغيرها، وقد عملت الطائفة فى بادئ الأمر على رعاية مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين، وقد روعيت مصلحة المنتجين عن طريق وضع شروط وقواعد عامة تحقق العدالة بين جميع أفرادها كالالتزام بعدم المنافسة الذى تم تحقيقه من خلال تحديد سعر موحد للسلعة لا يجوز تخفيضه؛ ووضع أجور موحدة للعريفين، وحظر لفت نظر المشترى إلى السلعة بأى وسيلة من وسائل الإعلان.

أما مصلحة المستهلكين فقد عملت الطائفة أيضاًعلى تحقيقها عن طريق تحديد ثمن للسلعة لا يجوز زيادته ووضع مواصفات لضمان جودتها لا يجوز الإخلال بها.

وبمرور الوقت تغيرت الأوضاع وانحرفت الطائفة عن تحقيق المهام التى قامت أساساً للحفاظ عليها، واتخذت شكلاً احتكارياً يسعى لتحقيق مصلحة المنتجين على حساب مصلحة المستهلكين، وقد أدى ذلك إلى نقص الإنتاج وتدهور مواصفاته وساهم فى حدوث هذه النتيجة أيضاً قيام النزاع بين الطوائف المتشابهة كالنزاع الذى قام بين طائفة النجارين وطائفة الحدادين وامتد النزاع أيضاً بين المعلمين والعريفين، ففى بادئ الأمر كان باستطاعة كل عريف أن يصبح معلماً وذلك عن طريق دفع رسوم قليلة للطائفة وصناعة تحفة بسيطة كان فى إمكان أى عريف أن يصنعها، إلا أن الأمر قد تطور، فقد تم تصعيب شروط الترقى برفع رسوم الترقية وبتصعيب التحفة التى يجب على العريف صناعتها، وقصر الترقية على من كان قريباً لأحد المعلمين، كل هذه الأمور أدت إلى تجمع العريفين فى جماعات تطالب بحقوق أفرادها أطلق عليها جمعيات العريفين وذلك فى مواجهة تسلط وتشدد جماعات المعلمين، هذا النزاع الذى قام بين الطوائف المتشابهة وبين جماعات المعلمين وجماعات العريفين أدى إلى تدهور الفن الإنتاجى ونقص الإنتاج مما ساهم فى القضاء على النظام الاقطاعى.

- النشاط التجارى فى المدن:

ازدهرت التجارة فى المدن ونشطت المبادلات التجارية خاصة بين المدن الساحلية، فقامت التجارة فى القرن الحادى عشر الميلادى بين فينسيا والشرق، وجنوه وبيزا مع جنوب فرنسا، وبقيام الحروب الصليبية انتعشت التجارة فى القرن الثانى عشر بين الشرق والغرب ونشأت مدن جديدة حول النشاط التجارى فى شمال أوربا، وقامت المبادلات التجارية بينها وبين مدن إيطاليا، وفى بادئ الأمر كانت تابعة للريف الاقطاعى إلا أنه نتيجة ثراء تجار المدن استطاعوا الاستقلال عن السيد الاقطاعى إما

باستخدام القوة وإما ببذل المزيد من الأموال، وقام التجار بإدارة شئون المدينة وتحولت لهم جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التى كانت مركزة فى يد السيد الاقطاعى.

- أثر نمو وازدهار المدن بالنسبة للنظام الاقطاعى:

١ - كان لظهور النفوذ واستخدامها وسيط فى المبادلات بدلاً من نظام المقايضة بتعقيداته المختلفة، وكان لنمو المدن وازدهار التجارة أثره على الريف الاقطاعى، فمن جهة أولى ونتيجة لحاجة السيد الاقطاعى إلى الأموال النقدية لشراء السلع المصنوعة التى أنتجتها المدينة تحولت الالتزامات العينية التى تحمل بها رقيق الأرض إلى التزامات نقدية وهذا يعنى التخفيف من شدة ارتباط رقيق الأرض بالسيد الاقطاعى، من جهة أخرى فقد ساهم فى تحقيق هذه النتيجة أنه بسبب القسوة التى كان يلقاها رقيق الأرض قام هؤلاء الأرقاء بالهرب إلى المدينة وأدى ذلك إلى انقاص عددهم، وخشية انقراضهم فإن السيد الاقطاعى عدل عن أسلوب القسوة فى معاملتهم وخفف من حدة ربطهم به، وهكذا انتهت تدريجياً علاقة التبعية والعبودية التى قامت بين الفلاحين وسادة الاقطاع والتى ميزت النظام الاقطاعى، وظهرت علاقات إنتاج جديدة وتحددت معالمها فى المدينة بواسطة تجارها.

٢ - قوى الإنتاج: تطورت قوى الإنتاج تطوراً كبيراً عما كان عليه الحال فى نظام الرق، ووجدت وسائل إنتاج جديدة فى مجال الزراعة والصناعة وساد استخدام الأدوات المعدنية فى فلاحة الأرض ونمت زراعة الخضروات والفاكهة، وتطورت وتحسنت طريقة صهر المعادن مما أدى إلى تطور وتحسن أدوات الإنتاج التى استخدمها الحرفيون فى ممارسة نشاطهم، كما تم اختراع البوصلة التى سهلت النشاط البحرى، واختراع الطباعة التى ساهمت فى نشر الفكر والثقافة والتعليم.

٣ - علاقات الإنتاج: شهدت هذه المرحلة التى بدأت منذ القرن الخامس عشر نمو روابط إنتاج جديدة فى الزراعة والصناعة عن طريق عملية تغيير جذرى سيطر خلالها رأس المال على الإنتاج، فعلاقات الإنتاج التى سادت النظام الاقطاعى أصبحت حجر عثرة فى سبيل استمرار تطور قوى الإنتاج التى بدأت فى المدينة، وكان لا بد من نشوء علاقات إنتاج جديدة تستوعب هذا التطور فى قوى الإنتاج بل وتساعد على استمراره، وقد تولى التاجر الغنى أولى مراحل هذا التطور، فبعد تفكك الاقطاع على النحو السابق بيانه تراكمت الأموال فى يد تجار المدينة، وكان مصدر هذا التراكم إما سادة الاقطاع وإما صغار المنتجين من الحرفيين والفلاحين، فلم يكتف التاجر بمجرد كونه تاجراً بل تحول إلى صاحب عمل ونشأت بذلك طبقة جديدة من المنتجين الرأسماليين يقابلها طبقة من العمال الأجراء، وقامت بين هاتين الطبقتين علاقات إنتاج جديدة تبلورت معالمها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من

القرن الثامن عشـر، وعلاقات إنتاج استطاعت أن تستوعب التطور فى قوى الإنتاج، بل إنها أفسـحت المجال لهذه القوى أن تستمر فى تطورها بسرعة لا مثيل لها فى العصور السابقة، لتعلن عن مولد نظام اقتصادى جديد هو النظام الرأسمالى.

النظام الرأسمالى:

وسوف نعرض هذا النظام من خلال بيان نشأته، قوى الإنتاج، خصائصه، على الوجه التالى:

١ – نشأة النظام الرأسمالى: لم يولد النظام الرأسمالى فجأة، وإنما سبق ظهوره فترة تزيد عن قرنين من الزمان مهدت لمولد هذا النظام الجديد، ففى خلال النصف الثانى من القرن الخامس عشر أطاحت الأحداث السياسـية بالنظام الاقطاعى وقضت عليـه تدريجياً فى دول أوربا الغربية وانتهت العصور الوسـطى، وظهرت سياسة جديدة أطلق عليها (سياسة التجاريين) اعتباراً من بداية القرن السـادس عشر وحتى نهاية القرن السـابع عشر، وكان لهذه السياسة أثرها فى تراكم رؤوس الأموال حيث اعتبر التجاريون أن الذهب والفضة أهم أنواع الثروة وأكثرها نفعاً، ومن أجل تنفيذ هذه السياسة طالبوا بتقوية الدولة حتى يمكنها غزو الدول الخارجية واسـتعمارها واستغلال مناجمها والحصول منها على المواد الأولية وجعلها أسواقاً لتصريف منتجاتهـا، ولذا طالبوا أيضاً بزيادة الصادرات وتقليل الواردات وتشـجيع الصناعات خاصة صناعات التصدير مع إشراف الدولة على النشاط الصناعى وتوجيهه[1].

أما فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر فقد ظهرت الاختراعات العلمية والفنية بصورة لم يسـبق لها مثيل، وكان اختراع الآلة البخارية هو بداية الشـرارة لهذه الثورة الصناعية الكبرى، وقـد ترتـب على تراكم رأس المال ثم الاختراعات العلمية والفنية أن تولد المشـروع الصناعى الذى يمثل وحدة الإنتاج الرئيسية فى النظام الرأسمالى.

وقد مرت الصناعة بعدة أنظمة قبل أن تصل إلى المرحلة الحالية، وأهمها نظام الصناعة المنزلية ونظـام المصانع اليدويـة، ووفقاً للنظام الأول الذى ظهر فى القرن السـادس عشـر وكان غالباً يتم فى الريف وبعيداً عن سـطوة الطوائف الحرفية القديمة، كان الحرفى يباشـر نشـاطه فى منزله مسـتخدماً أدوات عمل مملوكة له وكان التاجر يزوده بالمواد الأولية ويقوم بتسـويق السـلع التى أنتجهـا الحرفـى، وفى مرحلـة تالية قام التاجر بتزويـد العامل بأدوات العمـل وكان يصدر له تعليماتـه بخصوص مواصفات السـلعة التى يقـوم بإنتاجها ويدفع له أجراً، ويكـون الناتج ملكاً للتاجر، وبذلك فقد العامل استقلاله السابق الذى تمتع به فى ظل النظام الحرفى.

ويلاحـظ أن نظـام الصناعة المنزلية لم يترتب عليه أى تغير فـى طريق الإنتاج، فالتغير الذى تحقق كان فى عملية تنظيم الإنتاج.

(١) راجع فى ذلك د. فيصل محمد فكرى، المرجع السابق، صـ٤٠.

وفى أوائل القرن السابع عشر ظهر نظام جديد للإنتاج هو نظام (المصانع اليدوية)، فقد بدأ التاجر الغنى صاحب العمل بدلاً من المرور على العمال فى منازلهم بتجميعهم بأعداد كبيرة فى أماكن مملوكة له، وقام بتزويدها بآلات الإنتاج المملوكة له أيضاً، وإذا كانت عملية تجميع العمال ترجع لأسباب تنظيمية كالرغبة فى الاستفادة من تقسيم العمل وإشراف صاحب العمل بنفسه على عملية الإنتاج وتجنب نفقات النقل المختلفة، إلا أن الأسباب الفنية كانت هى السبب الرئيسى لنشأة المصانع اليدوية، فهناك بعض الصناعات الكبيرة كالمنسوجات والزجاج والورق كانت تتطلب موارد مالية وآلات ضخمة وأعداد كبيرة من العمال وذلك لتقسيم العمل بينهم حيث يصعب على عامل بمفرده القيام بعملية إنتاج السلعة بأكملها.

ويعتبر نظام المصانع اليدوية شأنه شأن نظام الصناعة المنزلية طريقة غيرت نظام الإنتاج، أما الفن الإنتاجى فلم يحدث به تغييرات أساسية تميزه عما كان عليه الحال فى النظام الحرفى ونظام الصناعة المنزلية، كما لا يمثل نظام المصانع اليدوية مرحلة مستقلة من مراحل تطوير نظام الإنتاج، فقد قام جنباً إلى جنب مع نظام الصناعة المنزلية والنظام الحرفى، وكان عدد المصانع اليدوية قليلاً بالمقارنة بالنظامين الآخرين، فهو يمثل مرحلة انتقالية قصيرة المدى اقتصر دورها على التمهيد المباشر لنظام آخر مستقل ومستمر هو نظام المشروع الصناعى الذى يعتبر وحدة الإنتاج الأساسية للنظام الرأسمالى.

٢ - قوى الإنتاج:

يعتبر المشروع الصناعى هو الوحدة الأساسية للإنتاج فى النظام الرأسمالى، ويمثل المشروع الصناعى تحولاً كيفياً فى نمط الإنتاج، ويقوم على أساس التقسيم الفنى للعمل من أجل زيادة الإنتاج زيادة كبيرة يتم توجيهها ليس فقط للسوق الداخلية وإنما كذلك للسوق الخارجية، ويتميز هذا النظام بظهور المنظمين وهم أصحاب المشروعات التى تستخدم العمل الأجير وتقوم بالإنتاج للسوق، ومن أهم ما يتميز به هذا النظام أيضاً استخدام الآلات المعقدة التى تدار بقوة البخار أو القوى الطبيعية الأخرى خلال السنوات ١٧٩٣ وحتى ١٨٣٠.

وهذه التغييرات حدثت بالذات فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ولكنها لم تحدث دفعة واحدة، بل كانت واسعة النطاق حيث استخدمت الآلات بكثرة وبسرعة فى جميع الصناعات وخاصة صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية والورقية والجلود والزجاج وغيرها، بحيث أطلق عليها (الثورة الصناعية).

وانتقلت هذه الثورة الصناعية إلى بقية دول غرب أوربا خاصة فرنسا كما انتقلت إلى أمريكا، وترتب على قيامها تغييرات جذرية فى الحياة الاقتصادية، أهمها: هجرة السكان من الريف وتركزهم فى المدن، زيادة حجم الوحدات الإنتاجية، تنشيط التجارة الخارجية، انتشار المصانع واستخدام الآلات، زيادة الاتصال بين الدول، ظهور طبقات رجال الأعمال، رفع مستوى معيشة

الأفراد، زيادة القوة الحربية للدول، انقسام المجتمع إلى طبقتين هما طبقة العمال وطبقة أصحاب الأعمال واحتدام النزاع بينهما، وكان النظام الرأسمالى فى صورته الأولى يسمى (اقتصاد السوق الحر) وكان يتميز بمجموعة من الخصائص التى تعكس علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع التى سادت هذا النظام، وهو ما سنوضحه عند ذكر الخصائص.

- خصائص النظام الرأسمالى:

عندما يمتلك الإنسان النقود فإنه يستطيع أن يقرر شكل الإنفاق الذى يرغب فى القيام به من أجل الحصول على أقصى منفعة ممكنة من هذه النقود وتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته المتزايدة، وللوصول إلى هذا الهدف يجب أن يكون الفرد على علم بأسعار السلع والخدمات المعروضة ثم يقارن بين اختيار هذه أو اختيار تلك حتى يصدر قراره بالشراء.

وهذه العملية لن يستطيع الأفراد القيام بها إلا فى ظل وجود الأسواق، وهى عبارة عن الأماكن التى يلتقى فيها البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات مقابل النقود، والصورة النموذجية لهذه الأسواق نجدها فى المدن حيث كانت تقام أسواق أسبوعية يتوجه إليها المزارعون القادمون من القرى لمبادلة ما لديهم من منتجات زراعية بمنتجات صناعية من إنتاج المدينة وذلك باستخدام النقود كوسيط فى هذه المبادلات.

ومن خلال هذه الأسواق استطاع الأفراد التعرف على كمية المواصفات وأسعار المعروضات، كما كانت هذه الأسواق وسيلة للكشف عن ظروف العرض والطلب، ونظراً لأن عارضى السلع والخدمات وطالبيها يتقابلون سوياً فى السوق فى وقت واحد، فإن المنافسة تنشأ فيما بينهم، وهذه المنافسة الحرة التى لا يعوقها شئ بين العارضين والطالبين هى العلاقة المميزة لما يسمى (باقتصاد السوق) أى الاقتصاد الرأسمالى.

وفى الحقيقة، فإن صورة التبادل قد اختلفت الآن حيث اتسعت الأسواق وأصبح عرض السلع بالمئات بل بآلاف الأصناف التى تختلف فى المواصفات وفى الجودة، كما زاد عدد المشترين ولم يصبح لديهم الوقت الكافى أو المجهود للتعرف على جميع الأصناف المعروضة من السلعة أو الخدمة الواحدة المختلفة لاختيار أفضل المواصفات بأقل الأسعار كما كان عليه الحال فيما مضى.

وأمام اتساع الأسواق وزيادة حجم العارضين، كان لا بد من إعلان المشترى بجميع السلع والخدمات المعروضة وهو فى بيته، ولذا ظهرت العلامات التجارية كما ظهرت الدعاية والإعلان بوسائل الاعلام المختلفة لتكوين زبون للسلعة أو الخدمة، وممارسة عمليات ترغيب للمشترين كتقديم خصومات أو جوائز مقابل الشراء، وكل هذه الأمور أدت إلى زيادة التنافس بين العارضين، لكن ترتب عليها رفع أثمان السلع والخدمات المعروضة فى سوق يتنافس فيه العارضون أكثر من تنافس المشترين من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن.

أما فى مصر، فقد كانت الحياة الاقتصادية فى مطلع القرن العشـرين غير مسـتقرة، حيث كان إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى بعد ضربه بواسطة رأس المال الانجليزى عام ١٨٨٢، بالإضافـة إلى الخراب التى أحدثته الأزمـة المالية التى اجتاحت مصر عام ١٩٠٧، أديا إلى أن يبدأ البعض فى التصدى لسياسـة الحرية الاقتصادية التى نجح الاسـتعمار الانجليزى فى فرضه على الكيان الاقتصادى والسياسـى والاجتماعى للشـعب المصرى، وبدأ التفكير فى البحث عن وسـيلة لإصلاح شـئون مصر الاقتصاديـة، وقد كان فى مقدمة هذه القيادات كل من: (محمد طلعت باشـا حرب – مؤسس بنك مصر ورائد نهضتها الاقتصادية) ، كذلك (عمر بك لطفى – الذى يعتبر بحق الأب الروحى للحركة التعاونية المصرية المعاصرة).(١)

ويرجع تاريخ بداية ونشـأة الحركة التعاونية الاسـتهلاكية المصرية بمعناها الحديث إلى عام ١٩٠٧، حينما قـام الرائد التعاونى عمر بك لطفى ومجموعة من الرواد المصلحين الاجتماعيين فى إنشاء أول جمعية تعاونية استهلاكية فى ذلك العام، وهى الجمعية التى ما زالت تمارس نشاطها حتى الآن فى الإسكندرية والقاهرة وهى الجمعية التعاونية الاستهلاكية لموظفى الحكومة.(٢)

وتدريجياً بدأت الحركة التعاونية الاستهلاكية فى الانتشار والنمو والتعاظم نتيجة لنجاحها فى توفير متطلبات الأعضاء وحل مشكلاتهم، وإعجاب الأفراد بهذا الأسلوب التعاونى الجديد.

والمثال الحقيقى على اسـتقلال الاقتصاد المصرى فى العصر الحديث إصدار الرئيس/ جمال عبد الناصـر – قرار بتأميم قناة السـويس، ويرجع مبررات وأهداف قـرارات التأميم فى ذلك الوقت أنـه عندمـا قامت ثـورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان مـن أهدافها إجراء تغـيرات اقتصادية واجتماعية للسـيطرة على وسـائل الإنتاج بحيث يصبح من الضرورى توجيه ضربة لرأس المال؛ ومن ثم كانت سـيطرة الحكومة على الموارد الاقتصادية خطوة ضرورية لمنع هجوم مضاد على الثورة من الطبقات الغنيـة، وهكذ كانت هـذه القرارات بمثابة إجراء وقائى وإجهاض مبكـر للقوى المعادية، وبناءً على ذلك سـيطرت الدولة المصرية على المصادر الأساسية للمدخرات القومية ونقلت أدوات الإنتاج فـى الصناعة والزراعة لتصبح فى مجموعها تحت سـيطرة الدولة وذلك لتحقيق أهداف سياسـية واقتصاديـة واجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية المسـتهلكين من القطاع الخاص الذى يتسـم أحياناً بالطمع؛ فضلاً عن خلق وظائف للمواطنين وتوفير الأمان فى العمل ومنع احتكارات القطـاع الخاص وضمان الرقابة على الموارد الطبيعية الاسـتراتيجية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف اقتصادية من خلال تحقيق الأرباح لتوفير الأموال اللازمة للخدمات والأنشطة الحكومية الأخرى؛ كذلك عدم وجود القطاع الخاص الراغب فى المشروعات الكبرى التى تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا تتناسب مع خصم العائد من الأرباح حيث تعتمد بالأساس على تقديم الخدمات؛ ومن هنا كانت

(١) راجع فى ذلك د. فيصل محمد فكرى، المرجع السابق، صـ٣٣٥.
(٢) راجع فى ذلك د. فيصل محمد فكرى، المرجع السابق، صـ٣٣٧.

هناك حاجة ماسة لإقامة هذه المشروعات وذلك لتقديم هذه الخدمات من ناحية وكسب شعبية جماهيرية من ناحية أخرى، ورغم ترحيب وتأييد غالبية الشعب لهذا التغيير فإن كثير من رجال الاقتصاد والمحللين كانوا ضد هذه العملية فقد كانت القرارات سريعة ولم يكن لها بعد تخطيطى وكان الجهاز الإدارى غير معد جيداً لإدارتها فى ذلك الوقت[1] .

إلا أن الإنسان المصرى يثبت دائماً أنه قادر على فعل المعجزات وأن العقول المصرية لا تقل عن غيرها فى العمل والابتكار والتطوير، حيث أن الثابت عبر التاريخ أن الإنسان المصرى صانع حضارة السبعة آلاف سنة استطاع عبر السنون اجتياز الاختبارات والمحن التى مرت بها الدولة المصرية بإدارة قناة السويس وغيرها بأكثر كفاءة وفعالية على غير المتوقع من الغرب والقوى الكبرى.

كان ذلك كله تعبير عن نموذج محاكاة التطور التاريخى للتنمية الاقتصادية، ببيان كافة النظم التى مرت بها معظم الدول فى مواجهة التنمية الاقتصادية، وباعتبار الإنسان ركيزة أساسية فى صنع التنمية الاقتصادية على مر العصور.

رابعاً: التأصيل النظرى لمفهوم التنمية:

إن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيدين العالمى والإقليمى يلمس التطور المستمر والواضح لمفهوم التنمية وصفاً ومحتوى، وكان ذلك استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التى تواجهها المجتمعات وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التى تراكمت عبر الزمن فى هذا المجال.

نظراً لأهمية التنمية والسعى الحثيث لتحقيقها فى واقع المجتمعات الإنسانية ولا سيما دول العالم الثالث، فإن مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعانى والتعميمات، والذى يأخذ بمضامين جديدة من شأنها أن تعيد النظر فى الاهتمامات التنموية، مما طرح على الصعيد المؤسسى والفكرى مفهوماً لنموذج تنموى جديد.[2]

وبذلك ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية شعاراً يرفع فى كل مناسبة ويعلق فى كل منبر، وراح العلماء والباحثون من مختلف فروع العلوم والمعرفة يخوضون فى منطلقاته وغاياته مما أوجد صبغة شمولية لجميع ميادين الحياة.[3]

---

(١) راجع فى ذلك د. خيرى أبو العزايم فرجانى، ملامح تطور الاقتصاد المصرى فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية، بدون سنة نشر، صـ٥٤.

(٢) راجع فى ذلك د. سعد الدين عبد الجبار، التنمية المحلية المستدامة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، صـ ١١١ وما بعدها

(٣) راجع فى ذلك معجم اللغة العربية المعاصرة، التنمية لغة: نمُّى، ينمى، نم، تنمية، فهو منم، والمفعول منمّى، نمى إنتاجه: زاد وكثر ورفع معدله، نمى النار: أى أشبع قودها، نمى العلاقات بين البلدين: أى تنمية التعاون الدولى.

والملاحــظ من حيث المعنى اللغوى اختلاف المقصــود بمفهوم التنمية عن النمو، فمثلاً القاموس العربى يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو: يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية فى الناتج القومى فى ســنة معينة مقارنة بالسنة الســابقة، ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها فى نطاق العملية الإنتاجية.

أمــا تنمية الشــئ: فتعنى وجود فعل يــؤدى إلى النمو، أى أن فيها عنصــر التعدد والفعالية، فالنمو يحتاج إلى إدارة قصيرة المدى منحصرة فى مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة المشــاكل الناجمة عنها والمحافظة على المعدل المحقق وزيادته، والتنمية تحتاج إدارة طويلة المدى موجهة أساساً إلى تغيير جذرى للهياكل القائمة والوصول إلى حالة النمو.

وقد اتسم مفهوم التنمية بالمرونة والتمحور عبر جميع مراحل الفكر الإنسانى وازداد تخصصاً بعد الحــرب العالمية الثانية بعد تزايد الاهتمام بقضايا التخلــف والتنمية نتيجة تعاظم حركات التحرير فى البلاد المستعمرة آنذاك وانتشار الجمعيات المناهضة للعبودية فى بقاع العالم، وتركيز الاهتمام فى كيفية مواجهة المشاكل الأساسية ولاسيما الفقر والتخلف والتبعية.

ويمكن أن نســوق تعريف " مائير و بالدوين" اللذان يعتبران التنمية سياسة اقتصادية طويلة الأجــل لتحقيــق النمو الاقتصادى، ولذلك تعــرف بأنها (عملية يزداد بواســطتها الدخل القومى الحقيقــى للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكثر من معدل نمو الســكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقى سيرتفع).

ويمكــن إدراج مفهــوم " كند لبرجر" الذى يؤكد على أن التنميــة هى (عبارة عن الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى فى فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسات الفنية القائمة أو التى ينتظر إنشاؤها).

وقــد ذهــب آخرون فى تصوير التنميــة الاقتصادية بأنها (عملية تحول مــن أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية).

كما عــرف البعض التنميــة الاقتصادية بأنها: عملية تســتخدم فيها الدولة المــوارد المتاحة لتحقيق معدل ســريع للتوســع الاقتصادى يؤدى بالضرورة إلى زيادة مطــردة فى دخلها القومى، لكــن هذا لن يحدث إلا إذا تم التغلب علــى المعوقات الاقتصادية وتوفير رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.[1]

أمــا التنمية الاجتماعية: فهى الجهود التى تبذل لإحداث سلســلة مــن المتغيرات الوظيفية

(١) راجــع فــى ذلك د. أحمد جابر بــدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المســتدامة، مركز الدراســات الفقهية والاقتصادية، ٢٠١٤، صـــ١٩، ٢٠.

والهيكليــة اللازمة لنمو المجتمــع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على اســتغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع معدل للنمو الطبيعى.

فى حين تعرف التنمية السياســية: بأنها دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشــكلات التطبيقية فى التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

أمــا التنمية الثقافية: فهى التغيير الذى يحــدث فى الجوانب المادية وغير المادية للثقافة بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى التغيير الذى يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

وتعــرف التنمية البيئية بأنها: هــى التى تلبى احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التى من شــأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادى القائم على التنوع الحيوى والتحكم فى الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

من خلال التعاريف السابقة: يمكن استنتاج التدرج المفهوم لمعنى التنمية، فمن نظرة تقليدية ترى أن القياس الاقتصادى البديل والشائع للتنمية كان استعمال معدلات نمو الدخل الفردى، لذلك كان توجه الاقتصاد نحو توليد وزيادة دورية فى الدخل القومى أهم من معدلات النمو الســكانى، إلى نظرة حديثة تؤكد أنها عملية تغيير فى هيكل الإنتاج وهيكل الاســتخدام وتتضمن تسارعاً فى النمو الاقتصادى وتقليلاً فى التفاوت فى توزيع الدخل والقضاء على الفقر، وبوجه عام فإن التنمية ليســت ظاهرة اقتصادية صافية فحسب، بل تتضمن أكثر من جانب وتفهم من أكثر من بعد، فضلاً عن أنها نموذج يبلور التغييرات الجذرية فى الهياكل المؤسســية والاجتماعية والتوجهات العامة للعادات والمعتقدات.

خامساً: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية عبر الفكر الاقتصادى:

سنحاول تتبع الاتجاهات التى مر بها مفهوم التنمية الاقتصادية والتعرف ولو بصورة موجزة عن التطور فى المفهوم كما جرى عبر الفكر الاقتصادى حتى ندرك بدقة ومن منظور شــامل عملية التنمية،[1] وذلك من خلال عرض الاتجاهات الآتية: (المفكرون التجاريون، المفكرون الطبيعيون، الاقتصاديــون التقليديــون، المدرســة التقليديــة الجديدة، المفهــوم الكينزى للتنميــة، المفكرون الكينزيون الجدد).

١- **المفكرون التجاريون:** يعتقد التجاريون أن أســاس الثروة يتمثل فى تحصيل الموارد الاقتصادية المتوفرة ولا ســيما المعادن النفيســة، لذلك يمكن القول بأن مفهــوم التنمية يمثل فى نظرهم

(١) راجع فى ذلك د.سعد الدين عبد الجبار، المرجع السابق، صـــ١١٢ وما بعدها.

خلق فائض فى الإنتاج من خلال التركيز على التداول الذى يحقق الوفرة فى المعدن النفيس، ويمكـن ربط ذلك بمجموعة من السياسـات والإجـراءات، أهمها: تدخـل الدولة من خلال سياسـتها التجارية فى تحقيق التنمية بتشجيعها للأنشـطة المشتغلة بالتصدير، كما يعتقد التجاريون أن نمو الإنتاج يتوقف على القوى العاملة فى الدولة، ومن هنا فنمو السكان يعتبر عامل مساعد للنمو ومصدر قوة للاقتصاد.

٢ - **المفكرون الطبيعيون:** لقد كانت المسألة التى طرحها الطبيعيون فيما يتعلق بالبنيان الاقتصادى، تتمثل فى كيفية زيادة الدخل الوطنى انطلاقاً من مفهومهم للمصدر الأم (الزراعة)، ويمكننا القول بأن الإشكالية عندهم تقوم على فكرتين:

أ - فكـرة الناتـج الصافى أو الفائض فى كميات الإنتاج عن تلك التى تكون قد اسـتخدمت فى عملية الإنتاج، فقد قام تحليلهم على أسـاس أن ذلك هو قوام الثروة ومنبع الرفاهية الاقتصادية، لذا فقد بحثوا فى الشروط والأوضاع التى تحقق أقصى ناتج صافى ممكن.

ب - فكـرة دوريـة عمليـة الإنتاج التى يتم مـن خلالها إعادة إنتـاج الفائض، بحيث يمكن استمرارية العمليات لفترات متوالية.

٣ - **الاقتصاديـون التقليديـون:** يهدف التقليديون إلى البحث عن أسـباب نمـو الدخل على المدى البعيد وآليات عملية النمو، وجاء مؤلف " آدم سميث « المعنون (دراسـة فى طبيعة وأسباب ثراء الأمم) تعبيراً عن الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية، إذ أنه يبحث فى التعرف على أسـباب تحقيق النمو الاقتصادى والعوامل التى تعوقـه، وأوضح "ريكاردو" أن الرأسماليون الذيـن يواجهـون عملية التنمية عن طريـق الادخار من أرباحهم يقومـون بذلك طالما زادت معدلات الربح حدوداً معينة، وعندما تنعدم الأرباح وتقترب من الصفر تسـود حالة الركود وتحدث حالة اللا نمو.

٤ - **المدرسـة التقليدية الجديدة ومفهوم التنمية:** تقر هذه المدرسـة أن النمو الاقتصادى يتحقق من خـلال نمو عناصر الإنتاج متمثلة فى العمل ورأس المال والتكنولوجيا، كما أن السـوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل من قبل الحكومة، وأن التنمية تؤخذ فى خطوات بسيطة مستمرة ومترابطة فى غالب الأحيان، وتكون المنافسة الحرة بصفة عامة هى السياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية.

٥ - **المفهـوم الكينـزى للتنمية:** لقد شـكل التحليل الكينزى للتنمية رسماً لطريق التدخل للدولة فى توجيه النشـاط الاقتصادى دون أن يقوم بهدم الأسـس الجوهرية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى، وأن مفهوم التنمية الاقتصادية عندهم يمكن النظر إليه من خلال حالة الاستخدام الكامل، إذ أن نظرية الاستخدام تحلل الكيفية التى يؤدى بها ارتفاع الاستثمار أو الاستهلاك أو أى جزء آخر من مكونات الإنفاق إلى مستوى الناتج الوطنى وذلك من خلال تشغيل الطاقة

الإنتاجية المتاحة بدرجة أعلى من خلال الإنفاق الحكومى الموجه لتحريك الطلب الاستثمارى والطلب الاستهلاكى، ودون ريب فإن حدوث هذه التطورات تعد تجسيداً للتنمية.

٦ - **المفكرون الكينزيون الجدد:** تجسدت آراء هذا الجيل فى نماذج النمو الداخلى، ومن أهم روادها " هارود، دومار" اللذان حاولا من خلال نموذجهما التركيز على جانبى الاستثمار والادخار كضرورة حيوية لأى اقتصاد.

ولا شك، فى أن مراحل تطور مفهوم التنمية بالشكل السابق كانت الأساس الذى أقيمت عليه نظريات التنمية الاقتصادية خلال المنتصف الثانى من القرن الماضى، والتى ألهمت أفكار الباحثين فى الدراسات الاقتصادية، فقد بدأ يتبلور مفهوم التنمية عقب استقلال مجموعة كبيرة من الدول المتخلفة خلال عقدى الخمسينات والستينات من خلال مشروع حكوماتها فى اتخاذ ما يلزم لتغيير واقعها الاقتصادى والاجتماعى، مما أفرز على الصعيد الفكرى مجموعة تصورات لمفهوم التنمية.

نخلص مما سبق، أن أصل التنمية ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر مكونة للبيئة إلى ثروات، أى إلى سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان، هذا التحويل يعتمد على الجهد الإنسانى وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية، فالتنمية بهذا المعنى هى تغيير فى البيئة يهدد توازنها الفطرى ويصل إلى درجة الإضرار بها إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال وقدرتها على استعادة التوازن وسد التصدعات مستقبلاً ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة.[1]

سادساً: ظهور التنمية المستدامة ومفهومها:

ومنذ أن أعد استعمال مصطلح التنمية المستدامة على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تم الاضطلاع بجهد كبير لتحديد مفهومها على مختلف المستويات دولياً ومحلياً، وسنتعرض لذلك وفقاً لما يلى:

ففى النصف الأخير من القرن العشرين ظهرت أربعة محاور رئيسية شغلت بال شعوب العالم، وهى (السلام والحرية والتنمية والبيئة)، حيث كانت التنمية والنمو الاقتصادى ركيزة الفكر الاقتصادى فى هذه الفترة بسبب ديناميكية نمو الصناعة وانتشار التكنولوجيا والعولمة التى كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادى الحالى للدول، مما أدى إلى تغيير كبير فى هيكل السوق والتجارة العالمية.

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة وتمت صياغته من خلال تقرير " مستقبلنا المشترك" الذى صدر عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التى ترأستها السيدة/ بورتلاند – وزيرة سابقة بالنرويج، وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبق تعبير "التنمية المستدامة" تعبيرات

(١) راجع فى ذلك د.سعد الدين عبد الجبار، المرجع السابق، صـ١١٥ وما بعدها.

أخرى لم تلق قبولاً مثل (التنمية الإيكولوجية المتعلقة بالتوازن البيئى، التنمية العضوية الشاملة).

وقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد فى التعريفات والمعانى، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريفات وإنما تعدد وتنوع التعريفات التى ضمنت عناصر وشروط هذه التنمية، وهناك نوعين من التعريفات:

أولهما: تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه تعاريف أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمى والعملى والتحليلى، منها مثلاً: التنمية المستدامة: وهى التنمية التى لا تتلائم مع البيئة، أو التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

ثانيهما: تعريفات أكثر شمولاً، نورد منها مايلى:

– وفقاً لتقرير « بورتلاند» (التنمية المستدامة توضع فى الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية والأبعاد الاجتماعية والبنية الاقتصادية)، ويرى آخرون أن مفهوم التنمية المستدامة يدور حول الاستهلاك الأخلاقى وظروف العمل الجيدة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية والمساواة والمشاركة المجتمعية.

– كما تعرف التنمية المستدامة على أنها (تلك العملية التى تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادى يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هى عمليات متكاملة وليست متناقضة)، وبذلك يتلاحظ مراعاة هذه التعريفات للأمور الآتية:

١ – لا يمكن أبداً وبأى حال من الأحوال تجاهل الأجيال القادمة.

٢ – ربط النمو الاقتصادى بالقدرات البيئية بالشكل الملائم والمناسب.

٣ – تحديد أبعاد التنمية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والبيئى.

٤ – التوزيع العقلانى للموارد الطبيعية حاضراً ومستقبلاً بما يجعلها مستديمة نسبياً.

٥ – بيان قيمة الإنسان ومكانة التكنولوجيا وضرورة العدالة.

ومن الممكن أن نجمل التعريفات السابقة فى مفهوم واسع، وهو أن التنمية المستدامة هى: " تعبير عن التنمية التى تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل والتى تنهض بالأرض ومواردها وذلك بالنظر إلى البعد المكانى (البيئة) والزمانى (تلبية حاجات الأجيال اللاحقة)، وترقى بالإنسان إلى أسمى الصفات الأخلاقية على مستويين: أفقياً بمحاربة الفقر عالمياً ومحلياً، ورأسياً بالحفاظ على المصالح المستقبلية للأجيال القادمة". ويلاحظ أن الأيدلوجية التى تقوم عليها التنمية المستدامة تكمن فى العلاقة التكاملية بين النمو والترشيد فى استغلال الموارد بأنواعها، أى ذلك التنسيق الفعال الذى يضمن حماية البيئة والموارد دون استنزافها.

كما نشير إلى أنه قد ظهرت عدة مفاهيم للتنمية المستدامة من قبل العديد من المؤسسات

والمنظمـات الدولية وكذلك الخبراء والاقتصاديين، فقد عرف الاتحاد العالمى للمحافظة على الموارد الطبيعية التنمية المستدامة بأنها: السعى الدائم لتطوير الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قـدرات النظام البيئى الذى يحفظ الحياة، فى حـين عرف مؤتمر قمة الأرض المنعقد فى البرازيل عـام ١٩٩٢ التنمية المسـتدامة بأنها: ضـرورة إنجاز الحق فى التنمية، أمـا المؤتمر الدولى للأمم المتحـدة المنعقد فى كوبنهاجن عـام ١٩٩٥ قد تبنى رؤية سياسـية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسـان وحقوقه والمساواة والاحترام والسـلام والديمقراطية والتسامر على مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب والتى تتعارض مع هذه الرؤية.

وأكد المؤتمر الدولى للتنمية المسـتدامة الذى انعقد فى جوهانسـبرج جنوب افريقيا عام ٢٠٠٢ على الالتزام بإقامة مجتمع عالمى منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع حيث يمثل السلام والأمن واحترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق فى التنمية واحترام التنوع الثقافى.

فى حين عرف " ادوارد باربر" التنمية المسـتدامة بأنها: ذلك النشاط الاقتصادى الذى يؤدى إلى الارتفـاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص علـى الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.

ونشير أيضاً إلى أن أبعاد التنمية المستدامة تتمثل فيما يلى:

الأول: البعد الاقتصادى المتعلق: بالنمو، المساواة، الكفاءة.

ثانيـاً: البعد الإيكولوجى: المتعلق بالنظم الإيكولوجية، وهـى: الطاقة، التنوع البيولوجى، القضايا البيئية.

ثالثاً: البعد الاجتماعى المتعلق: بالمشاركة المجتمعية، الحراك المجتمعى، الهوية الثقافية، التطوير المؤسسى.

وهنـاك مـن يضيف مـن التكنولوجيا بعداً رابعـاً باعتبارها المجال الذى يسـمح بالربط بين الأبعاد الثلاثة المذكورة بالشـكل الذى يزيد فى النمو الاقتصادى فى ظل الحفاظ على البيئة والرضا الاجتماعى.

ومن الممكن أن يكون البعد الرابع هو البعد المؤسسى المتمثل فى الإدارة المحلية أو ما يطلق عليه جهة اتخاذ القرار، كون الإدارة المحلية تقوم برسم وتطبيق سياسات الدولة التنموية التى تتوقف استدامتها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها فى أداء وظائفها.

سابعاً: مدلول التنمية الاقتصادية:

لقد اسـتخدم مفهوم التنمية فى علم الاقتصاد للتدليـل على « عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن

التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التى تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال".[1]

وفى نطاق تعريف التنمية الاقتصادية فإنها تحتوى على عدد من العناصر أهمها:

١ – الشمولية، فالتنمية هى تغيير شامل لا ينطوى على الجانب الاقتصادى المادى فقط، ولكن أيضاً على الجانب الثقافى والسياسى والاجتماعى والأخلاقى، وبذلك تكون التنمية تعنى التوازن فى البنية القطاعية للاقتصاد والتوازن الاجتماعى بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية وتوطن القدرة التكنولوجية والاعتماد على الذات وبناء اقتصاد وطنى متكامل.

٢ – حدوث زيادة مستمرة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى لفترة طويلة من الزمن، مما يعنى أن التنمية عملية طويلة الأجل، أى أنها تتصف بالاستمرارية والدوام.

٣ – حدوث تحسن فى توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعنى توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة فى المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعاً لحاجاته الضرورية، وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو فى نصيب الفرد من الناتج ولكنها تتضمن أيضاً التحسينات فى السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما فى ذلك الأفراد ذوى الدخل المحدود.

٤ – ضرورة التحسن فى نوعية السلع والخدمات المستدامة للأفراد، لأن الزيادة فى الدخل النقدى لا تضمن فى حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقات الفقيرة فى المجتمعات المتخلفة: سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، سوء المسكن وازدحامه.

٥ – تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذى يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذى يسمح بمزيد من التوسع وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

ثامناً: بيان التنمية المحلية المستدامة:

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى الدخول والمعيشة للمواطنين ومراعاة لمطالبهم الاجتماعية والسعى لتحقيق المصلحة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار

(١) راجع فى ذلك د. محيى الدين حمدان، حدود التنمية المستدامة فى الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، صـ٤٣.

المشـاركة بـين جميع الجهات المحليـة الفاعلة فى إطار مـن الثقة المتبادلة والشـفافية الإدارية والمعلوماتية، وذلك بتعزيز شرعية السلطة المحلية من قبل السلطة المركزية.

وعلـى جانب آخر يشـكل قطـاع التنمية المحلية كمـا هو معلوم نقطة تـلاق محورية تجمع السياسـات القطاعية فى سياق نظرة شمولية بهدف الحد من التفاوت فيما بينها، كما تعتبر أمثل طريقة للتوفيق بين الحياة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة وهذا ما يجعلها ضمن سياق التنمية المستدامة.(١)

وفى ضوء ذلـك البيان نتعرض للأمور الآتية (تعريف التنمية المحلية المسـتدامة، الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة، مبادئ التنمية المحلية المستدامة، مقومات التنمية المحلية المستدامة)، على الوجه التالى:

أ - تعريف التنمية المحلية المستدامة:

نلحـظ أن مفهـوم التنمية المحلية له معانـى كثيرة وأوصاف عديـدة، ويظهر هذا من خلال التعبـيرات الأولية لارتباط المصطلح بالإقليمية المحددة لقـدرة التمويل المحلى، وفى ظل الزخم الحاصل على مسـتوى الفكر التنموى الذى شـهده العالم ظهر مصطلح « التنمية المحلية « خاصة بعد النصف الثانى من القرن الماضى حيث زاد التركيز على المجتمعات المحلية باعتباره الوسيلة المثلى لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

من هذا المدخل يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها (العملية التى بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشـعبية والجهود الحكومية للارتفاع بسـتوى المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسـين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات).

وتعـرف كذلـك على أنهـا (عملية التغيير التى تتم فى إطار سياسـة عامـة محلية تعبر عن احتياجات الوحـدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على اسـتغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشـاركة الشـعبية، والاسـتفادة من الدعم المادى والمعنوى الحكومى وصولاً إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلى ودمج جميع الوحدات المحلية فى الدولة).

وهنـاك من يعرفهـا بأنها (حركة التغيير التلقائى والمسـتمر والمخطط فى بنـاء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكومياً وأهلياً، الذى يتمثل فى المشاركة الشعبية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادى).

من خلال تلك التعريفات يترآءى لنا أن المقومات الأساسية للتنمية المحلية تنحصر فى الآتى:

(١) راجع فى ذلك د.سعد الدين عبد الجبار، المرجع السابق، صـ١٢٢ وما بعدها.

١ – التنمية المحلية عملية تغيير مخططة من قبل سلطات محلية.
٢ – عملية مبنية على المشاركة الشعبية للجمهور.
٣ – تربط بين الأبعاد الثلاثة (البيئة، المجتمع، الاقتصاد).
٤ – التنمية المحلية جانب مهم ولبنة أساسية من عموم التنمية.

ويمكن بعد ذلك أن نورد هذا التعريف (التنمية المحلية هى عملية تغيير للأفضل تمس الواقع المحلى الاقتصادى والاجتماعى والبيئى، وتستهدف الرقى بطرق عيش المواطن المحلى، وتستمد مواردها من إقليمها المحدد وشرعيتها من السلطة المحلية وقيمتها من المشاركة الشعبية).

وتعكس التعريفات السابقة وبشكل واضح ارتباط التنمية المحلية بمعايير الاستدامة والشمول، فالتنمية المستدامة فى أى مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع المحلى فيما يخصهم من القرارات ووضع الخطط وتنفيذها، فالجانب الحكومى الرسمى ليس مسئولاً وحده بل مشاركة المجتمع تعتبر الذراع الأمثل لتكملة الجهد الحكومى، والشاهد على ذلك أن كثيراً من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت فى تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلى فى إدارة ما عليه من مشاركة فى التنمية، هذا فى ظل أيدلوجية تغلب عليها فكرة العدل والتوازن بين الأجيال.

فالتنمية المحلية المستدامة ليست وصفة طبية محددة، ولا يمكن بأى حال إعطاء تعريف ثابت لها، إلا أن يمكن أن نقول عنها أنها (عملية خلق ديناميكية مستدامة فى المنطقة التى تحشد الجهات المحلية الفاعلية حول تحديد وتنفيذ المشروعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية بشكل عام).

كما يقصد بها (تلك العملية التى يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولوياتها مع اذكاء الثقة والرغبة فى العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر).

ويقصد بها أيضاً (تلك العملية التى يشترك فيها كل الناس من المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوياً لتحفيز الشاط الاقتصادى المحلى الذى ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة).

وأقرب التعريفات وأكثرها تفصيلاً أنها (استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع تعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أى تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفريدة والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أى العدالة بين أفراد المجتمع الحالى والمستقبلى من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التى تحافظ على حق الأجيال والمجتمعات المستقبلية).

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن التنمية المحلية المستدامة ما هى إلا ربط تجانسى للتنمية المستدامة بالواقع المحلى، وحيث أن هذين المفهومين (التنمية المحلية، التنمية المستدامة) يشتركان فى البعدين الاقتصادى والاجتماعى بصفة إلزامية، فإنه يجوز إدراج الأفق الزمنى البعيد الذى يفرض الحفاظ على البيئة كوسط إنتاجى متجدد لجميع الأجيال، فضلاً عن البعدين المسايرين ألا وهما التكنولوجيا وترشيد التسيير المؤسسى.

ب - الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة:

بداية، ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادى للإنسان فقط، لكن بمفهومها المستديم تتسع دائرة أهدافها، حيث يمكن أن نقسم تلك الأهداف إلى شقين أساسيين، هما:

أولاً: أهداف مادية: وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من إنجازات مادية.

ثانياً: أهداف معنوية: وهى كل التغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التى تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم للتنمية.

أما بالنسبة للأهداف التى تندرج ضمن هذين الشقين، يمكن ذكرها على النحو التالى:

١ - حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

٢ - دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات التجارية والزراعية والصناعية والسياحية والخدمية وغيرها، وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات فى الوسط الريفى والحضرى بتكاتف وتوحيد الجهود.

٣ - التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

٤ - ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوبة التى تميز كل جهة.

٥ - اشتراك المواطنين فى تحديد الاحتياجات والأعمال المراد القيام بها.

٦ - تحسين ظروف وأطر حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات.

٧ - العدالة فى الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، الزود بالمياه الصالحة للشرب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة، الشئون الاجتماعية والدينية).

٨ - محاربة الفقر ونبذ الفوارق الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها فى المجتمع.

ج - مبادئ التنمية المحلية المستدامة:

التنمية المحلية المستدامة مخطط تنموى يتجاوز متطلبات النمو الاقتصادى، ويتعدى وظيفة تصحيح الآثار الغير مرغوب فيها، فأسلوبها يعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعى للخيارات

والأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية من أجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية.[1]

إذن، فالتنمية المحلية المستدامة هى استراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية:

١ – التنمية عملية شاملة، ومعنى ذلك أنه لا يمكن تقييد عملية التنمية فى إطار أبعادها الاقتصادية فقط أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم اقتصادى.

٢ – مساهمة المبادرات والمشروعات الصغرى فى التنمية الشاملة، فإن تقدم ورفاهية المجتمع لا تقتصر على المؤسسات والمشروعات الكبرى الخاصة بالمستوى الكلى فقط.

٣ – الموارد البشرية هى القوة الدافعة للتنمية، كما أن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البنية التحتية، التقنيات، التجهيزات، إلخ.

د – مقومات التنمية المحلية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المحلية المستدامة بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الإقليمى، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية فى إقامة أواصر التنمية وتنفيذ مشروعاتها، وهذا يستوجب طبعاً تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها فى التنمية الوطنية.

أولاً: المرتكزات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المحلية المستدامة يبنى على ضرورة تقسيم الدولة للأعباء التنموية بأبعادها الحيوية مع الأقاليم المشكلة لها من أجل تحقيق القدر الكافى من الأهداف المرجوة، وحتى تكون – المشاورة – المناقشة رشيدة فى تحديد أفضل الأهداف للتنمية المحلية وتعكس تطلعات المواطنين، ينبغى أن تقترن بصياغة مشروع تنموى يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، واعتماد مرتكزات أساسية أهمها:

١ – الرؤية الاستراتيجية: أى أن مشروع التنمية يجب أن يسعى لتمكين وجودية المواطن فيه وتوسيع نطاق خياراته.

٢ – المشاركة الشعبية: يتعين أن يشارك فى بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع المحلى مع مراعاة الاختصاص من أجل الفعالية، والمشاركة الشعبية بصفة عامة هى مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدنى فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسة التنموية العامة سواء بجهودهم

(١) راجع فى ذلك د.سعد الدين عبد الجبار، المرجع السابق، صـ١٢٥.

الذاتية أو بالتعاون مع الوحدات الإدارية للحكومة المركزية والمحلية.

٣ – الشفافية: بتبادل المعلومات بين مختلف الجهات والأفراد ضماناً للتشخيص السليم والتخطيط العملى والتقييم الدقيق.

٤ – المحاسبة: يعد المشروع التنموى المحلى فى المحصلة عبارة عن توافق وتبادل الالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة، وأى إخلال بأى من هذه الالتزامات يضر بمجمل المشروع.

٥ – الفعالية: فعالية المشروع التنموى المحلى رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه فى تمكين السكان من القدرات الأساسية وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والإنتاجية.

٦ – التوافق: توافق المعنيين دعامة لنجاح أى مشروع تنموى سواء كان الأمر يتعلق بالمجالس المنتخبة رئيساً وأعضاءً أو بالنسبة للشركاء المتدخلين محلياً، وهو نتيجة طبيعية للمشاركة الفعلية فى التشخيص والتخطيط والتشاور والتنفيذ.

٧ – الإنجاز: يعد القرب والمشاركة واللامركزية والتواصل والتنسيق شروط أساسية لتأمين الإنجاز الذى يبنى على الكفاءة والشفافية والجودة والشجاعة والحد من هدر الوسائل والإمكانيات.

وعليه، فإنه على الجماعات المحلية مشاركة المواطنين فى الحكم بما يحقق تنمية مستدامة فى الإقليم المحلى وعمق المفاهيم الأساسية للديمقراطية داخل المجتمع، ويكون هذا فى سياق سياسة الدولة واستراتيجيتها العامة فى التنمية المحلية المستدامة، ومن أجل توثيق الجهود الحكومية والشعبية فى مسار التنمية وإعطائها مقداراً من الفعالية يضفى نوعاً من الرضا الجماهيرى حاضراً ومستقبلاً فى ظل بيئة نقية بما يكفى، ويجب على السلطات المحلية خلق وسط من الشفافية فى جميع معاملاتها مع القاعدة الشعبية ولا يتأتى ذلك إلا بربط الخطة التنموية بخطة مراقبة يشارك فيها كل المعنيين بالإقليم تجسيداً للتوافق المنشود وكنتيجة حتمية للمسئولية الكبيرة تجاه الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

بذلك، تعد مواضيع التنمية بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية لها ارتباط وصلة وثيقة مع الإنسان، إذ يعد الإنسان هو الهدف والمحور الأساسى لها، وقد استحوذت هذه المواضيع حيزاً كبيراً من الدراسات والأبحاث التى قام بها العديد من الباحثين التى كانت تهدف إلى إيجاد ووضع استراتيجيات للتنمية تناسب وتتلائم مع التقدم الحاصل فى العالم، كذلك ملائمتها مع النظم الاقتصادية السائدة فى دول العالم المختلفة، فالتنمية الآن لم تعد مجرد زيادة فى متوسط الدخل الفردى، إذ أننا نرى العديد من دول العالم تعد من البلاد ذات الدخل المرتفع إلا أن هناك مستوى صحى وثقافى وبيئى منخفض ويعد ترتيبها منخفضاً فى دليل التنمية البشرية قياساً ببلدان أقل

دخلاً وسكانها يحصلون على نصيباً وافراً من الرعاية الصحية والثقافية ومشاركة سياسية أفضل، كذلك مزيداً من الحرية فى التعبير عن الرأى بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن.(١)

وقد ظهر فى الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بالتنمية والبيئة على حد سواء، إذ انتشر مفهوم البيئة النظيفة، البيئة الخضراء، السياحة المستدامة، التى تعتمد على الطبيعة ومكوناتها فى السياحة من أنهار وبحيرات وأدغال وغابات.

فالتنمية اليوم لم تعد أرقام ومؤشرات اقتصادية وإنما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد فى صنع القرارات، إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم وتبنى المعرفة من أجل مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى.

وهناك مثل صينى يقول (لا تعطنى سمكة ولكن علمنى كيف أصطادها)، فالتنمية لا تعنى كيف تغذى الضعفاء، وإنما تعنى مساعدتهم وإعطائهم الفرصة ليكونوا أقوياء.

وأخيراً نود أن نشير، أن إدارة الاقتصاد المصرى قد مرت بالعديد من التطورات على مدار سنوات ليست بالقصيرة، وكان من الضرورى أن ينعكس أسلوب إدارة هذا الاقتصاد على السياسات الاقتصادية المطبقة، فمن اقتصاد موجه لا تعتبر فيه أسعار السوق موجهاً ومرشداً للقرارات الاقتصادية إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتماداً كبيراً على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة عنه، ومن اقتصاد تمتلك فيد الدول نواصى قوى الإنتاج وموارد الثروة إلى اقتصاد يلعب فيه الإنسان المصرى والأفراد إلى جانب المنشآت الخاصة الدور الأكبر فى اتخاذ القرار الاقتصادى.

* * *

(١) راجع فى ذلك أ. م. د. مهدى سهر غيلان، فايق جزاع ياسين، م. م. شيماء رشيد، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة فى البلدان العربية والمتقدمة، جامعة كربلاء، ٢٠٠٣، صـ١ وما بعدها.

المطلب الثانى

التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة

(صناعة الاقتصاد المستقل)

رغم أن المشــكلة الاقتصاديــة وجدت منذ بدء الخليقــة إلا أن النظريــات العلمية الاقتصادية لم تبدأ بالظهور ســوى مع كتابات الاقتصاديين التقليديين خلال القرنين الثامن عشــر والتاســع عشــر وتحديداً مع خروج كتاب " آدم سميث – ثروة الأمم" عام ١٧٧٦ ، وقبل القرن الثالث عشــر كانت هناك أفكار اقتصادية للمشــكلة الاقتصادية يبثها رجال الدين والفلاســفة والسياسيون، أما الاقتصاديون فلم يكن لهم وجود حتى ولادة نظام الســوق الذى تباع وتشترى فيه السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، ولا نغفل دور الفكر الاقتصادى للعلماء المســلمين فى العصور الذهبية وما أحدثه من أثر فى تطــور الأفكار الاقتصادية الأوربية والجهود العلمية والأخلاقية حيث يصف المؤرخ " جورج سارتون " علماء المسلمين خلالها " عباقرة الشرق فى القرون الوسطى".

ويرى « آدم سميث « أن النظام الاقتصادى نظام طبيعى قادرعلى تحقيق التوازن تلقائياً، وعليه لا بد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأى شكل فى النشاط الاقتصادى لأن ذلك يعرقل نمــو الاقتصاد القومــى، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هى التى تنظم مســار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية، كما نادى بالتخصيص وتقســيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية وبما يؤدى إلى زيادة الدخل والادخار.[1]

وقد ســاهم « آدم سميث» مساهمة كبيرة فى تحليل النمو الاقتصادى من خلال تعرضه للمبادئ العامــة التى تحكم تكوين الثروة والدخل فى كتابه الشــهير «ثروة الأمــم» عام ١٧٧٦ وترجم إلى عشــرات اللغات، ويوضح سميث أن التخصص وتقســيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالى الذى يتأتى أساساً من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادى.

وقد ذهب (ديفيد ريكاردو) أن الزراعة هى القطاع الرئيســى الهام فى النشاط الاقتصادى الذى يخضــع لقانــون تناقص الغلة نتيجة التســابق بين الغذاء من ناحية والســكان من ناحية أخرى، وقــد جعل «ريكاردو» رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالى مــن عنصر الأرض عاملاً محدداً للنمو الاقتصــادى، حيث يرى أن عنصر الســكان عندما يكون قليلاً بالنســبة للمــوارد الطبيعية تتوافر

(١) راجــع فى ذلك د.عبلة عبد الحميد بخارى، التنميــة والتخطيط الاقتصادى، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٠١٧، صـــ٦٢وما بعدها.

فرصة الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة فى القطاع الزراعى، هـذا يؤدى إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالى وبالتالى يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور فيزيد النمو السكانى وتشتد المنافسة على الأراضى الأكثر خصبة.

وباستمرار النمو السـكانى تستغل جميع الأراضى حتى الأقل خصوبة مما يؤدى إلى ظهور قانون تناقص الغلة وارتفاع أسـعار الغـذاء، هنا يطالب العمال برفع أجورهـم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالى ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الجفاف، وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادى الذى يصعب معه استمرار عملية النمو.

وفى نطاق ما ورد بالنظرية الكلاسـيكية الجديدة، قد شددت الحكومات العربية من ضغوطها على دول العالم الثالث فى فترة الثمانينات وحثها على تطبيق سياسات اقتصادية مماثلة لتلك التى تم تطبيقهـا فـى العالم المتقدم، المتمثلة فى تدعيم دور القطاع الخـاص وتقليص دور القطاع العام، مع تصفية مشـروعات هـذا الأخير وتحويل ملكيتها للقطاع الخاص، وقد انعكسـت هذه الضغوط على برامج المساعدات الخارجية المقدمة لدول العالم الثالث سواء تلك المقدمة من خلال الاتفاقيات الثنائية أو سياسات المنظمات والمؤسسات الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين.

ويرى كتاب هذه النظرية ومن أبرزهم (بيتر باور، هارى جونسون، بالاسا) أن سبب التخلف الاقتصادى فى دول العالم الثالث ليس بالضرورة أن ينشـأ لعوامل خارجية شـكلها النظام العالمى وتقسـيم العمـل الدولى، إنما يرجـع وبالدرجة الأولى لعوامـل داخلية تتمثل فـى زيادة التدخل الحكومـى فى الحياة الاقتصادية والذى أدى إلى سـوء تخصيص الموارد، هذا فضلاً عن السياسـات الخاطئة للتسـعير، وكذا انعدام الحوافز الاقتصادية، تدنى مسـتوى الأداء الاقتصادى لمشروعات القطاع العام، وتفشى الفساد الإدارى..

كما أشـار " جاكوب فاينر" أن من أهم العوائق للتنمية فى الدول المتخلفة تتمثل فى الحماية الجمركية والحواجز التجارية المصطنعة التى تضعها هذه الدول والتى من شـأنها اعتراض عملية تقسيم العمل الدولى والاتجاه السليم للتجارة الدولية.

بناءً على هذه النظرة لأصحاب النظرية الكلاسـيكية الجديدة، يكون علاج مشـكلات التخلف الاقتصادى أسـوة بتجارب النمور الآسـيوية فى مجال التصنيع أمـر مرهون بالتحول الجاد نحو اقتصاد السـوق الحر وإزالة القيود والحواجز أمـام القطاع الخاص للنهوض بعملية التنمية، فضلاً عن ترك المنافسة الحرة وآليات السوق تقوم بعملية تخصيص الموارد الاقتصادية وتحديد الأسعار.

وفى ضوء ذلك، تسـعى الحكومات المحلية والقطاع الخـاص والمجتمع المدنى دوماً إلى المطالبة بتحقيق التطور الاقتصادى على المسـتوى المحلى، حيث أن هذا التطوير حجر الأسـاس لأى تنمية مسـتدامة، ومرد ذلك كله إلى حقيقـة مفترضة مؤداها: أن الحكومـات المحلية تواجه إصلاحات

ديمقراطيــة متزايدة علاوة على اللامركزية التى اســتجدت نتيجــة للتغيرات الكبيرة الناتجة عن تحريــر التجارة والخصخصة وثورة الاتصالات، ولعل المغزى الذى يكمن وراء هذه التغيرات مرده إلى الحقيقــة التى نعرفها جميعاً والتى تدعى: أن المواطنــون والحكومات يواجهون فى هذه الأيام تحديات كبيرة وفرصاً أعظم ومسئولية متزايدة للعمل معاً لمواجهة العلل الاقتصادية للمحليات التى يعيشون فيها والحياة التى يعيشها مواطنوهم المحليين الذى يعانى الكثير منهم البطالة والفقر.

وقــد حدثت تحــولات كبيرة فى مفهوم التنميــة الاقتصادية عبر الزمن كما ســبق وأن ذكرنا فــى المطلــب الأول، ونتيجة لذلك فإن المؤشــرات عرفــت بدورها تطورات هامــة على محاورعدة منها مقاييس النمو الاقتصادى والمؤشــرات الاجتماعية، فهناك ارتباط وثيق بين الصحة والثقافة والخدمات العامة وتحقيق التنمية، حيث أن تطور مؤشرات الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية وغيرها له تأثير فى نجاح خطط التنمية، فأضحى من المســلم به اســتناداً إلى العديد من الدراسات والتقارير أن الفوارق فى تلك المؤشــرات بين الدول والمجموعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ما هى إلا انعكاســات للفــوارق فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه اعتبرت هذه المؤشــرات مقياساً لمخرجات التنمية الشاملة.(١)

ونــود أن نذكــر، أن أهميــة الموضوع تنبع من أن الأمــم المتحدة أقرت عبر تقاريرهــا المختلفة بأن عملية التنمية المستدامة أو الشاملة هى: « تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية المؤسســة على أساس المساواة محلياً واقليمياً»، ويتعزز هذا المفهوم أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشــرية والتى من أهمها المؤشــرات الصحية والبيئية، ذلك كون هذين المؤشــرين من أهم المؤشــرات التنموية بصفة عامة بحيث إذا توافرت للإنســان بيئة صحية وصحة بيئية فإن قدرته على النمو والتنمية والرقى والتقدم سوف تزداد وقدرته على الحياة سوف تتعزز، ومن ثم تنطلق قدراته من أجل الإبداع فى التنمية.

بذلك، فإن العمل على تحسين حياة الإنسان كانت وراء كل مظاهر التطور التى عرفتها البشرية، فالثــورة الزراعية والصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية ما هى فى الواقع إلا وثبات أو قفزات كان الهدف منها وما يزال هو تســخير الطبيعة لخدمة الأغراض البشرية، والتطلعات التى ما انفكت تتعدد وتتزايد باســتمرار وبالتالى دفعت الإنســان فى كل العصور إلى البحث عن الطريقة الأفضل لتلبيتها مستخدماً فى ذلك القدرات العضلية والذهنية والتكنولوجية باذلاً كل ما أمكن من طاقات لتحقيق الهدف الذى كلما اقترب منه تعاظم وابتعد، محرضاً فيه الرغبة فى الوصول إليه حاثاً فيه

(١) راجع فى ذلك د. عبد الرحمن محمد الحسن، مؤشرات التنمية الاقتصادية فى السودان، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثانى، ٢٠١٢، صـــ٣٢.

القدرات المختلفة على المزيد، لذلك اختلفت طرق تحقيق الأهداف من شـعب لآخر ومن زمن لآخر رغم اتفاق أغلبها على أن التراكم مهما كان نوعه هو مصدر هذا التطور، والذى ظل لفترات طويلة الهدف الأساسى لكل الأنشطة الاقتصادية التى سعت بكل ما تملك من أجل زيادته عن طريق زيادة معدلات النمو واستمرارها والتى تعتمد على الموارد طبيعية كانت أم رأسمالية وعلى الاقتصاديات المتبعـة محليـاً وعالمياً التى انطلقت مع رؤية التجاريين فى الاعتمـاد على فائض الميزان التجارى ووصلـت إلى ضـرورة إزالة كل الحدود أمام انتقال عناصر الإنتـاج والثقافة المحرضة عليه فى ظل المناخ الجديد الذى أتت به العولمة.[1]

ولم يكن يهم تلك الطرق اسـتدامة مصادر النمو بقدر ما كان يهمها النمو ذاته، لذلك نجد أن العالم المصنع وضع لنفسـه أهدافاً قادراً علـى تحقيقها أدت إلى تدهور كبير فى مصادر النمو وبقى الأمـر كذلك فى ظلها، وإذا كان تناقص المصادر الطبيعيـة للنمو الاقتصادى يعتبر مهدداً له، فإن الطرق والوسائل التى تعمل على تنمية تلك الموارد أو إطالة عمرها أو إيجاد بدائل لها يعتبر فتحاً كبيراً لمستقبل البشرية، وهو الشئ الذى عملت نظريات النمو والتنمية على إنجازه.

وإذا كان تحسـين ظروف حياة الإنسان يقتضى تلبية المزيد من الحاجات التى تزداد مع زيادة السـكان وزيادة مسـتوى التقدم، فإنه يصبح من المهم ليس المحافظة علـى النمو الاقتصادى الذى يسـمح باسـتدامة التنمية فحسب، بل وتحسـين وزيادة هذا المعدل حتى يسـتجيب لضروريات الرفاهية التى تتعدد وتزداد مع الزمن.

إن تحقيق ما سبق هو أمر فى غاية الأهمية والصعوبة فى نفس الوقت، وذلك لأن قدرة الكوكب على إعالة البشـر تقل وتضعف بشكل غير مترجح فى كل من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء لأسباب محلية ونتائج عالمية مع اختلاف فى الأسباب من هنا إلى هناك.

وإذا كان ليـس هنـاك ما يحول دون خلق الوعى والسـلوك الذى يلتزم بمبـدأ التنمية القابلة للاسـتمرار بمـا يتلائم مع متطلبات العصـر الحاضر، فإن الإيمان بأن الجنس البشـرى جزء من الطبيعة وبقاؤه فيها يتوقف على قدرته على اسـتمداد رزقه من عالم طبيعى محدود وعلى قدرته علـى الامتناع عن تدمير أنظمة الطبيعة حتى لا تفقد قدرتها على التجدد، يدعو لضرورة الاهتمام بالجنس البشـرى قبل أى شـئ آخر، وهو ما أصبح محل اهتمام المنظمـات والبرامج العالمية على اختلافهـا حيث شـرع برنامج الأمم المتحـدة التنموى منذ عـام ١٩٩٠ فى نشـر تقارير التنمية البشرية، ومنذ عام ٢٠٠٢ فى تقارير التنمية الإنسانية العربية وذلك بالنظر إلى مركزية الإنسان فى عملية التنمية واسـتمرارها، وقد تجسدت مكانة الإنسان قبل ذلك فى تقرير لجنة برونتلاند

(١) راجع فى ذلك د. محيى الدين حمدان، حدود التنمية المسـتدامة فى الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، صـ٢٠.

عام ١٩٨٧ الذى بلغ الاهتمام بالإنسان إلى الحد الذى جعل مضمونه يركز على ضرورة الإنصاف بين البشـر خارج حدود الزمان والمكان، الأمر الذى يقتضى أن يتجسد ذلك فى خطط وسياسات وبرامج التنمية التى يجب أن تكون قائمة على إزالة كافة أشـكال التمييز والحرمان فى الوصول إلى تلبية المتطلبات الأساسية لاستمرار الإنسان فى توليد كل ما من شأنه المساعدة فى استمرارية التنمية.

ونشـير أخيراً، إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية تتسـع لتشـمل الحكومة المحلية والمحليات باعتبارها المستوى المؤسسى للحكومة والمسئولة عن التخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية، كما أنها تمتد لنطاق واسع لتشمل العديد من المنظمات التى تسعى إلى تنمية قدراتها واستيعاب التخطيط الاسـتراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية والتى تشـمل الحكومات الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى السـلطات المحلية ومجالس المدن وإدارات الحكومة المحلية بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة وأشكال المشاركة بين القطاعين العام والخاص، غير أن ذلك النطاق قد يمتد ليشمل عناصر أخرى.

وقـد ظهر فى العالم فى الفـترة الأخيرة «مبادرة مدن التغيير» وهـى المبادرة التى تهدف إلى تعزيـز عملية إصلاح السياسـات ونظم الإدارة فى مجالات التنميـة الاقتصادية المحلية والإدارة البيئية، وقد انطلقت هذه المبادة عام ١٩٩٩ من أجل تدعيم الديمقراطية والكفاءة بالإدارة المحلية فى دول وسط وشرق أوربا، وتهدف المبادرة إلى تشجيع الحوار البناء غير الرسمى بين الدول حول دور السياسـيين المحليين وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية بالإضافة إلى تشجيع المشاركات العامة، ويتمثل هدف تلك المبادرة فيما يلى:[1]

١ – تدعيم قدرات المحليات على القيام بالتخطيط الاستراتيجى ووضع خطط العمل.

٢ – تشجيع تبادل التجارب الجيدة بين المحليات لتوفير فرص الحصول على الخبرات والمعرفة الفنية فى هذاالمجال.

٣ – تيسـير نشـر النتائج، وبناءً عليه تعد التنمية الاقتصادية المحلية أحد الركائز الأساسـية التى تهدف إلى تدعيم قدرات الإدارة المحلية فى تحسـين الاقتصاديات المحلية وخلق بيئة قادرة على توفير فرص العمل.

وسوف نتعرض فى ذلك المطلب إلى المسائل الآتية:

(مدلـول التنميـة الاقتصادية المحليـة، كيفية بناء اقتصاد محلى قوى، أسـباب اللجوء إلى التنميـة الاقتصاديـة المحلية، مراحـل التخطيط الاسـتراتيجى للتنميـة الاقتصادية المحلية، التمويل المحلى، الحرية الاقتصادية، الدافعية إلى العمل، أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة).

(١) راجـع فى ذلك بيرتلز مان سـتيفتانج، جوين سـوينبرن، سـريا جوجا، فيرجس ميرفى، دليـل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها، دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولى، سبتمبر ٢٠٠٤، صـ٧.

أولاً: مدلول التنمية الاقتصادية المحلية:

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية فى تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادى ومستوى المعيشة ككل فى هذه المنطقة، فهى عبارة عن (عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومى وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومى بالعمل بشكل جماعى من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل).

ويعتمد نجاح المجتمع المحلى فى الوقت الراهن فى الاضطلاع[1] بتنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية على مدى قدرته على التكيف مع آليات اقتصاديات السوق الديناميكية على المستوى المحلى والقومى والدولى، وقد تزايد استخدام التخطيط الاستراتيجى فى التنمية الاقتصادية المحلية من جانب المجتمعات المحلية لتدعيم القدرات الاقتصادية المحلية لمنطقة معينة وتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية والقدرات التنافسية للأنشطة والمشروعات المحلية وللمستثمرين والعمال، وتعتمد قدرة المجتمعات على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص اقتصادية جديدة ومكافحة الفقر على مدى قدرة هذه المجتمعات على تفهم عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن التعامل استراتيجياً مع اقتصاديات السوق المتغير والأكثر تنافسية.[2]

ثانياً: كيفية بناء اقتصاد محلى قوى:

يتميز كل مجتمع بمجموعة فريدة من الظروف والأوضاع المحلية والتى قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهذه الظروف هى التى تحدد الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على جذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات، هذا ويعتمد تصميم وتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمجتمع.

ولبناء اقتصاد محلى قوى، فإن التجارب الجيدة فى هذا المجال تبرهن على أن كل مجتمع يجب أن يبذل جهداً تعاونياً لتفهم طبيعة وهيكل الاقتصاد المحلى بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بالمنطقة، وهذا الأمر سوف يساعد على تسليط الضوء على القضايا والفرص الأساسية التى تتوافر بالاقتصاد المحلى. المنوط به والمضطلع بتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية :

تعد الشركات الخاصة الناجحة بالإضافة إلى أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص مسئولين عن توليد الثروة بالمجتمعات المحلية، غير أن الشركات الخاصة تحتاج إلى توافر

(١) اضطلع: بمعنى نهض به، قوى عليه، قام بها أو به أحسن قيام.

(٢) راجع فى ذلك بيرتلز مان ستيفتانج، جوين سوينبرن، سريا جوجا، فيرجس ميرفى، المرجع السابق، صـ ٩ وما بعدها.

بيئة أعمال إيجابية داعمة لكى تتمكن من تحقيق الرخاء، وتضطلع الحكومات بدور أساسى فى توفير بيئة جيدة من أجل تنمية النشاط الاقتصادى وتحقيق النجاح، ونظراً لطبيعتها الخاصة فإن التنمية الاقتصادية المحلية هى عبارة عن شراكة بين قطاع الأعمال وأصحاب المصالح بالمجتمع بالإضافة إلى الحكومة المحلية، وعادة ما تقوم الحكومات المحلية بالتعاون مع شركاء القطاع الحكومى والقطاع الخاص بوضع التخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية، بينما يقوم بالتنفيذ القطاع الحكومى والخاص وذلك وفقاً لقدراتهم ومدى قوتهم.

ثالثاً: أسباب اللجوء إلى التنمية الاقتصادية المحلية:

لقد تم إطلاق مبادرة التنمية الاقتصادية المحلية كمنهج للسياسات فى أوائل حقبة السبعينات استجابة للحكومات المحلية التى أدركت أن المشروعات الاقتصادية ورؤس الأموال كانت تنتقل بين المواقع المختلفة بحثاً عن المزايا التنافسية، وتستطيع المجتمعات المحلية من خلال الدراسة الجيدة لإمكانياتها الاقتصادية أن تتفهم وتدرك الفرص المتاحة والمعوقات التى تقف حجر عثرة أمام النمو والاستثمار، وبفضل هذا الفهم الجديد فقد حاولت المجتمعات المحلية زيادة وتوسيع القاعدة الاقتصادية وفرص التوظيف من خلال ابتكار وتنفيذ برامج استراتيجية ومشروعات لإزالة العقبات وتيسير إجراءات الاستثمار، وتواجه الاقتصاديات المحلية فى الوقت الراهن مجموعة كبيرة من التحديات، وفقاً لما يلى:

١ – تحديات دولية: أدى انتشار مفهوم العولمة إلى زيادة كل من الفرص المتاحة وحدة المنافسة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية، حيث تتاح الفرص أمام الأنشطة والمشروعات المحلية لكى تفتح أسواقاً جديدة، إلا أنها تواجه كذلك تحديات من جانب المنافسين الدوليين الذين يدخلون إلى الأسواق المحلية، كما أن الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات والتى تنتشر فى أماكن كثيرة سواء الصناعية والمصرفية والخدمية تتنافس على نطاق عالمى من أجل البحث عن أماكن تنخفض بها تكلفة عملياتها لكى تمارس بها أنشطتها، هذا ويحتاج تحقيق النمو فى الصناعات المتقدمة تكنولوجياً إلى توافر خبرات عالية التخصص فضلاً عن بيئة تكنولوجية تساندها، غير أن كافة القطاعات الصناعية والخدمية تتطلب توافر خبرات خاصة وعالية التخصص بالإضافة إلى توافر بيئة أعمال ملائمة، وتحدد الظروف والأوضاع المحلية الميزة النسبية فى منطقة ما عن مدى قدرتها على جذب والاحتفاظ بالاستثمارات، وحتى المدن أو القرى الصغيرة والمناطق الريفية المحيطة بها يمكنها أن تنشئ مشروعات اقتصادية محلية على المستوى الوطنى أو الدولى من خلال تدعيم قوتها الاقتصادية المحلية.

٢ – تحديات وطنية: على مستوى الدولة تؤثر الإصلاحات فى إطار الاقتصاد الكلى والإصلاحات

المالية والنقدية بشكل مباشر على الاقتصاد على المستوى المحلى، حيث تؤثر الأطر الرقابية والقانونيـــة الوطنية مثل الإصلاح الضريبى وتحرير قطاع الاتصالات والمعايير البيئية بصورة مباشـــرة على منـــاخ أداء الأعمال المحلى من خـــلال تعزيز أو تقليل فـــرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، ولا تزال الحكومات المركزية فى العديد من الدول تعمل على ممارســـة دورها بشـــكل لا مركزى، ومن ثم تزداد مســـئوليات الحكومات المحلية فيما يتعلق بجذب المشروعات الصناعية للقطاع الخاص والاحتفاظ بها.

٣ – تحديـــات إقليمية: غالباً ما تتنافس المجتمعات المحلية الموجودة بداخل وبين الأقاليم على جذب الاســـتثمارات الخارجيـــة والمحلية، وتتواجد فرص أمام هـــذه المجتمعات عبر هذه الأقاليم لكى تتعاون فيما بينها للعمل على زيادة معدلات نموها الاقتصادى وذلك على سبيل المثال من خلال تدعيم البنية الأساسية أو تحسين الظروف البيئية والتى قد يكون لها تأثير إقليمى واسع النطاق، هذا ويمكن أن يساعد تكوين اتحاد من المجالس المحلية أو الحكومات الإقليمية على تيســـير هذه النوعية من جهود تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال العمل كوسيط بين الحكومات الوطنية والحكومات المحلية.

وعادة ما تتخذ الأنشـــطة والمشروعات سواء الكبيرة أو الصغيرة من المناطق الحضرية مواقع لها للاستفادة من وفرة اقتصاديات الحجم (كالمزايا التى يمكن تحقيقها من مشاركة الشركات الأخرى فى اســـتخدام ذات الأسواق والبيئة الأساسية وتجمعات العمالة بالإضافة إلى المعلومات)، وتتوقف المزايا الاقتصادية للمناطق الحضرية بدرجة كبيرة على مدى كفاءة الإدارة بالمناطق الحضرية وعلى السياسات التى تؤثر على مدى توافر أو نقص الكهرباء ووسائل النقل والمواصلات والصرف الصحى والأراضـــى بالمناطق الحضرية القابلة للتطوير، وتشـــمل العوامل التى تؤثـــر على إنتاجية العمالة فى الاقتصاد المحلى مدى توافر وجودة خدمات الاســـكان والصحة والتعليم بالإضافة إلى المهارات والأمن وفرص التدريب ووســـائل النقل العام، وهذه العوامل الخاصة بالبنية التحتية أو الخدمات الأساســـية هى التى تحدد إلى درجة كبيرة الميزة النســـبية للمجتمع حيث تشكل كفاءة وحجم هذه البنية والخدمات حجر الزاوية للاقتصاد المحلى الناجح.

هذا، ويمكن أن توفر المناطق الحضرية والمدن فرص متزايدة من خلال وفرة اقتصاديات الحجم والجهود التى تبذل كنتيجة لكبر حجم رؤوس الأموال والموارد البشرية المؤهلة بالإضافة إلى حجم خدماتها وأســـواقها الداخلية، غير أن عدم التنســـيق والتباعد بين الأطر المؤسســـاتية وأجهزتها فـــى المناطـــق الحضرية قد يؤدى إلى إعاقـــة تحقيق النمو الاقتصادى بالمنطقـــة ككل، ويمكن أن يتم إنشـــاء هيئات واتحادات وشـــبكات للأعمال فى مجال التنمية الاقتصاديـــة المحلية بالمدن لعلاج والقضاء على هـــذه المعوقات، ويمكن لهذه الأطر المقترحة التى تمثل مختلف المحليات والهيئات

المشاركة فى ذات المنطقة الحضرية أن تحقق فوائد ومزايا للأطراف الأساسية فى كل وحدة محلية، (الإدارات العامة ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى) هذه الأطر المؤسسية يمكن أن تساعد على توحيد جهود السلطات المحلية، فضلاً عن زيادة ثمار التنمية الاقتصادية المحلية، كما يمكن أن تعزز فرص تمثيل هذه المحليات فى المستويات الأعلى من مؤسسات اتخاذ القرار، وقد برهن هذا النوع من أشكال التعاون على نجاحه بالنسبة للمدن التى انخرطت فى اتفاقية الأسواق المشتركة، تلك التى لها شبكة من أصحاب المصالح المشتركة مثل المدن الأوربية وشبكة مدن انونيسيا وشبكة مدن الجنوب الأفريقى.

إن العمل الأكثر أهمية وفاعلية والذى يمكن للمحليات أن تقوم به لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية هو تحسين كفاءة العمليات التنظيمية والرقابية والإجراءات التى تفرضها السلطات المحلية ذاتها على النشاط الاقتصادى، كما أن إجراء بحث ميدانى سوف يظهر أن معظم المحليات تعانى من عدد من المشاكل مثل تعقد الإجراءات وضعف الإدارة، فضلاً عن تبنى نظم مرتفعة التكلفة وغير ضرورية لتسجيل المشروعات أو الأنشطة، وتستطيع السلطات المحلية من خلال علاج هذه المشاكل تحقيق تحسن سريع فى مناخ الاستثمار المحلى بهذه المحليات.

ولا يتوقف تحقيق النمو الاقتصادى فى العديد من الدول على الاقتصاد الرسمى – القطاعات الاقتصادية المسجلة قانوناً وتسدد الضرائب على نشاطها – بل يتحقق كذلك من خلال الاقتصاد غير الرسمى (الأنشطة غير المسجلة قانوناً)، وفى بعض الحالات يكون حجم الاقتصاد غير الرسمى أكبر من الاقتصاد الرسمى ويتعامل مع الاقتصاد الرسمى من خلال تقديم خدمات ومنتجات محددة، وهناك حاجة إلى تفهم العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الرسمية وغير الرسمية بحيث تؤخذ طبيعة هذه العلاقة فى الاعتبار عند إعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية.

وتدرك المجتمعات المحلية والشركات بصورة متزايدة أن الاقتصاد المحلى يتطلب تجديد البنية الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن البنية البيئية والمالية، هذا ويعمل عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض فى العديد من المدن فى الاقتصاد غير الرسمى، غير أن هذه الأنشطة غير الرسمية غالباً ما تكون أنشطة ذات معدل نمو منخفض وذلك كنتيجة للافتقار إلى البنية الأساسية والخدمات الملائمة مثل الكهرباء والمياه والطرق، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى المصادر المعتادة للتمويل والمعلومات والمهارات، لذلك فإن وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار وتتكيف مع القيود والفرص المتاحة فى الاقتصاد غير الرسمى، ومن ثم زيادة جاذبية اللجوء إلى وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية، كذلك يجب أن تشجع على تحقيق مزايا اجتماعية أكبر لكافة قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية سواء الرسمية أو غير الرسمية وغير القادرين والمهمشين.

رابعاً: مراحل التخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية:

يمثل التخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية مكانة عظيمة فى مجال التنمية المستدامة، إذ تتضمن هذه التنمية الاستخدام الحكيم للمصادر اقتراناً بالتفكير فى المستقبل مع الحفاظ على القيم والمثل العليا، ومن ثم فهى تتطلب أداء مهام شاقة وكبيرة يمكن أن تبث الخوف فى قلوب القائمين عليها أحياناً، ولكن يجب على القائمين عليها ألا يستشعروا ذلك الخوف أثناء أدائهم لهذه المهام حتى يتمكنوا من أدائها على أكمل وجه.

فالتخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية أداة قوية عملية يمكنها أن تساعدنا كثيراً فى التصدى للقضايا المحلية، ومن ثم فإن الانشغال بالتخطيط الاستراتيجى فى أدنى مستوياته يمكن أن يقدم مسلكاً لتحسين التفاعل الضرورى بين الحكومة والمستثمرين والعمال والفقراء، وإذا كان هذا التخطيط جيداً فإنه بلا شك سيوفر الوسيلة لتوضيح المزايا التنافسية والتعرف على الفرص التعاونية، كما سيخلق الخيارات الابتكارية ويولد استراتيجيات تهدف إلى تحقيق أولويات محلية وذلك بأفضل الأساليب المتاحة.

وهناك اعتقاد جازم بأن التنمية الاقتصادية المحلية فى أوسع معانيها يمكن أن تساعد المجتمعات فى تحقيق ما تهدف إليه، ألا وهو الوصول إلى اقتصاديات قوية مستدامة تتسم بالمرونة ومفعمة بأسباب البقاء، وأخيراً قادرة على تحسين نوعية حياة الأفراد فى كل مكان.

كما تشير التجارب الجيدة إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تتحقق من خلال تبنى استراتيجية لذلك، وسوف تشكل هذه الاستراتيجية أحد عناصر خطة أكبر للتنمية الاستراتيجية والتى تشمل عناصر اجتماعية وبيئية، وتوفر استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية الفرصة للتركيز على تدعيم الاقتصاد المحلى وتعزيز القدرات المحلية، ويتراوح الإطار الزمنى لتنفيذ استراتيجية التنمية بين ثلاث إلى ثمان سنوات ويشمل خطط سنوية للتنفيذ.[1]

مراحل التخطيط الاستراتيجى الخمس:

هناك خمس مراحل للتخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية، بحسبان أن التخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية هو عملية مرنة وغالباً ما يستمر تنفيذ أحد المراحل بالتوازى مع مرحلة أخرى وفقاً للاحتياجات المحلية، وفى حالة إذا واجهت مرحلة معينة مشاكل ما فإن هذه المشاكل قد لا تكون نتيجة العمل فى هذه المرحلة بالذات، إنما نتيجة لما تم

(١) راجع فى ذلك بيرتلز مان ستيفتانج، جوين سوينبرن، سريا جوجا، فيرجس ميرفى، المرجع السابق، صـ ١٤ وما بعدها.

فى مرحلة سابقة لها، وقد يحتاج الأمر إلى إعادة دراسة المراحل السابقة واللاحقة أو إعادة العمل بهذه المراحل لعلاج المشاكل التى ظهرت كون الاستراتيجية عبارة عن وثيقة مرنة يجب أن تتطور كلما اقتضت الظروف ذلك، وهذه المراحل على الوجه التالى : تنظيم الجهود، تقييم الاقتصاد المحلى، إعداد الاستراتيجية، تنفيذ الاستراتيجية، مراجعة الاستراتيجية.

المرحلة الأولى: تنظيم الجهود:

لكى يتم تنظيم الجهود بشكل ناجح فى إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، فإنه يجب الموافقة فى مرحلة مبكرة من عملية التخطيط على الترتيبات المؤسساتية ودور أصحاب المصالح، ويجب تشكيل فريق العمل الخاص بالتنمية الاقتصادية المحلية فى مجلس المدينة أو فى إحدى المنظمات التى تشارك فى تنفيذ هذه الاستراتيجية، وهذا الفريق ينبغى أن يتولى بصفة مبدئية إدارة عملية التخطيط الاستراتيجى.

ويتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية تضافر الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص فضلاً عن القطاعات غير الحكومية ولا سيما (منظمات المجتمع المدنى، الاتحادات التجارية، المنظمات الاجتماعية والمدنية والدينية)، وتبدأ عملية التخطيط الاستراتيجى بتحديد الأفراد والمؤسسات العامة والأنشطة والصناعات والمنظمات المدنية والمنظمات المهنية ومراكز البحوث ومؤسسات التدريب، بالإضافة إلى الفئات الأخرى التى يتكون منها أو تؤثر فى الاقتصاد المحلى.

وسوف تساهم المهارات والخبرات والموارد التى شارك بها مجموعات أصحاب المصالح فى عملية التخطيط الاستراتيجى، كما أن تكوين علاقات عمل قوية وهياكل تنظيمية لدعم عملية التخطيط الاستراتيجى سوف تؤدى إلى تحقيق شراكة بين القطاع العام والخاص ذات فوائد عديدة على المدى الطويل، وهذه النوعية من علاقات العمل يمكن أن تتراوح من مجموعات العمل غير الرسمية نسبياً إلى شبه الرسمية والشبكات الحرة التى لا ترتبط بأحدهما إلى إنشاء هيئات تنمية إقليمية أو شراكة بين القطاع الحكومى والخاص، وغالباً ما يكون ضمان واستمرارية هذه النوعية من الشراكة والاحتفاظ بها عاملاً هاماً وتحدياً يظهر من خلاله مدى فاعلية جهود التنمية الاقتصادية المحلية.

المرحلة الثانية: تقييم الاقتصاد المحلى:

يعد التعرف على خصائص الاقتصاد المحلى أمراً هاماً فى حالة رغبة أصحاب المصالح فى تحديد استراتيجية للتنمية الاقتصادية تتسم بالواقعية والعملية والقابلية للتحقق والاتفاق عليها، وللحصول على البيانات الأساسية للاقتصاد المحلى يتم إجراء تقييم سليم للاقتصاد المحلى بالإضافة إلى دراسة الروابط أو العلاقات الاقتصادية القائمة وكذلك الأنشطة فى منطقة معينة، وسوف تستخدم المعلومات الكمية والنوعية المتوافرة التى تسلط الضوء على الهياكل والاتجاهات

القائمة فى تنمية الأنشـطة المختلفة والتصنيع والتوظيف وتنمية المهارات، بالإضافة إلى البيانات الأخرى والتى سـوف تسـاعد على تحديد الاتجاه الاسـتراتيجى للاقتصاد المحلى، ولا يجب أن تتقيد عملية التقييم بالضرورة بالتقسيمات الإدارية أو الحدود مثل حدود المحليات أو البلديات، فقـد تتكون منطقة ما من منطقة حضرية وقرية ومدينة أو ظهيرها الحضرى والريفى، وقد تسـلط المعلومات التى تم تجميعها الضوء على الحاجة إلى تنفيذ مشروعات وبرامج محددة يمكن أن تؤدى إلى توسيع وتنويع قاعدة الاقتصاد المحلى.

إن الخطـوة الأولى فـى عملية تقييم الاقتصاد المحلى هى تحديـد المعلومات وثيقة الصلة بهذا الموضوع والمعلومات المطلوبة والمتوفرة بالإضافة إلى تحديد البيانات الغامضة أو الغير متاحة، والتى سـوف يكون من الضـرورى الحصول عليها من أجل إجراء عملية تقييـم للاقتصاد المحلى، وبعد الحصـول على هذه البيانات يكون مـن الضرورى تجميع وتحليل البيانات لتوفير صورة كاملة عن الاقتصاد المحلى مثل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، ويتضمن التخطيط الاسـتراتيجى الفعال للتنمية الاقتصادية المحلية دراسـة وتحليل حجم برامج ومشـروعات التنمية الاقتصادية المحلية الجارى والمأمول تنفيذها.

أمثلة على القضايا المتعلقة بتقييم الاقتصاد المحلى:

١ – نقاط القوة (الأصول المحلية): معدلات الأجور التنافسـية، قوة العمل الماهرة، المؤسسـات التعليمية والبحثيية، شبكات مواصلات جيدة، توفير الامن، توافر شركات منتجة، القرب من مصادر المواد الخام أو الموارد الطبيعية الأخرى.

٢ – نقـاط الضعف (معوقات النمـو): زيادة حدة الفقر، تعقد الإجـراءات التنظيمية والإدارية المحليـة، البنية الأساسـية غير الملائمة، صعوبة الحصول علـى القروض، القضايا الخاصة بالصحة التى تؤثر على قوة العمل.

٣ – الفـرص (ظـروف خارجية ملائمة): التطـور التكنولوجـى، ترتيبات التجـارة الدولية الجديدة، التطورات السياسـية وتطورات الاقتصاد الكلى، توسـيع نطاق الأسـواق، تطوير المطارات الإقليمية، بزوغ قوة عمل تتسم بالمهارة.

٤ – التحديـات (اتجاهات خارجيـة غير مواتية): التطـورات الديموجرافية، انخفاض حجم الأنشـطة ذات الطابع الدولى، فقد الأسواق ومن ثم إغلاق مصانع محلية، عدم استقرار أسعار الصـرف الأمر الذى يمنع تدفق الاسـتثمارات المحلية، هجرة السـكان المتعلمين إلى مناطق أخرى أو هجرتهم إلى الخارج.

وتستخدم عملية تقييم الاقتصاد المحلى فيما يلى:

١ – التعرف وتحديد الموارد الحكومية والخاصة وغير الحكومية.
٢ – تجميع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الراهنة أو المعلومات الهامة الجديدة.
٣ – إنشاء نظم لإدارة البيانات لكى تستخدم مستقبلاً فى الرقابة والتقييم.

كذلك من المعلومات الهامة فى هذا الصدد، المعلومات التى يمكن استنباطها من المقارنات مع المجتمعات المجاورة أو المنافسين المحليين والإقليميين والوطنيين أو الدوليين الآخرين.

إن عملية التقييم يجب أن تأخذ فى اعتبارها احتمالات النمو لنطاق واسع من فرص التنمية الاقتصادية المحلية فى كافة القطاعات الرئيسية والتى تشمل القطاعات الرسمية وغير الرسمية وقطاعات المجتمع الأخرى.

وسوف يتحدد مستوى وعمق البيانات التى يجب تجميعها من خلال سهولة الحصول عليها والموازنة المرصودة لذلك، فضلاً عن طبيعة الاقتصاد المحلى، وتتوافر المعلومات عن الاقتصاد فى العديد من الدول النامية على المستوى الوطنى فقط، لذلك فإن تجميع بيانات تفصيلية عن الاقتصاد المحلى قد تكون عملية باهظة التكلفة بحيث يصعب على المحليات بميزانياتها المحدودة أن تقوم بذلك، وإزاء هذا الموقف يكون من الضرورى دراسة الوسائل والمناهج المختلفة لاستيعاب وفهم أبعاد الاقتصاد المحلى، وهذه الأساليب قد تتضمن عقد اجتماعات مع الشركات وفئات المجتمع الأخرى، فضلاً عن عقد لقاءات وأبحاث ودراسات ميدانية مبسطة.

المرحلة الثالثة: إعداد الاستراتيجية:

إن الهدف من إعداد تخطيط استراتيجى واسع النطاق لإحدى المدن هو التوصل إلى منهج كامل للقيام بالتخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية، ويستلزم الأمر عند قيام المختصين الفنيين بالحكومات المحلية ومجموعات أصحاب المصالح الرئيسية بإعداد الاستراتيجية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية، وتتكون استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية من عدد من المكونات وفقاً لما يلى:

١ – الرؤية: توضح إجماع أصحاب المصالح على طبيعة المستقبل الاقتصادى المرجو للمجتمع.
٢ – الأهداف: تتوقف على الرؤية الكلية والنتائج المحددة المرجوة لعملية التخطيط الاقتصادى.
٣ – الأغراض: وضع معايير للأداء، فضلاً عن الأنشطة المستهدفة لعملية التنمية لتحقيق كل هدف، ويكون لها إطار زمنى وقابلة للقياس.
٤ – البرامج: مجموعة من الأساليب لتحقيق الأهداف الواقعية للتنمية الاقتصادية، ويكون لها إطار زمنى وقابلة للقياس.
٥ – المشروعات وخطط العمل: تنفيذ أجزاء محددة من البرنامج، يجب أن تحدد الأولويات كما يجب تقدير التكلفة، ويكون لها إطار زمنى وقابلة للقياس.

المرحلة الرابعة: تنفيذ الاستراتيجية:

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هى عبارة عن خطة إجمالية ذات أهداف وإجراءات قصيرة أومتوسطة أو طويلة الأجل، فضلاً عن أنها تحدد الأهداف التى يجب تحقيقها، كما نضع برنامج عمل لتعزيز وتنمية نقاط القوة فى اقتصاد المجتمع المحلى سواء المادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك تتناول كل من التحديات والفرص المتاحة.

خطة التنفيذ:

يجب أن يكون لكل استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية خطة للتنفيذ على أن تكون مدعومة بدورها بخطط عمل تفصيلية للمشروع، حيث تحدد خطة التنفيذ الموازنة المطلوبة والاحتياجات من الموارد البشرية والتجهيزات المؤسسية والإجرائية اللازمة لتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، وباعتبارها وثيقة واحدة شاملة لكافة برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المحلية فى إطار تنفيذ الاستراتيجية فإنها تستخدم كوثيقة متكاملة لإعداد البرامج للإبقاء على وضوح اتجاهات الاستراتيجية، وللتأكد من أن البرامج والمشروعات لا تتنافس بصورة غير ملائمة للحصول على الموارد والدعم، وفى ظل إطار زمنى يتراوح بين سنة وثلاث سنوات فإن خطة التنفيذ الجيدة سوف تؤدى إلى استخدام الموازنات المقررة بصورة أكثر كفاءة وفعالية، كما يمكن أن تستخدم فى الحصول على التمويل من مصادر خارجية مثل الحكومة الوطنية والهيئات المانحة ثنائية أو متعددة الأطراف الدولية فضلاً عن القطاع الخاص.

خطط العمل:

توفر خطط العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية تفصيلات محددة عن أجزاء ومكونات المشروع، التى تشمل التنظيم الهرمى للأهداف والأطراف المسئولة وجدول التنفيذ الواقعى والاحتياجات من الموارد المالية والبشرية ومصادر التمويل والآثار المتوقعة والنتائج ومقاييس الأداء ونظم لتقييم حجم الإنجاز الذى تحقق وذلك بالنسبة لكل مشروع.

وتلعب المشروعات التى يمكن تنفيذها فى الأجل القصير والتى يكون لها مردوداً سريعاً دوراً هاماً فى تدعيم ثقة أصحاب المصالح وإعطاء دفعة للمشروع، أما المشروعات الأخرى فيتم تنفيذها من خلال إطار زمنى متوسط أو طويل الأجل، وفى كل حالة فإنه يجب أن يحصل المشروع على تأييد الأفراد أو مجموعة من أصحاب المصالح وذلك طبقاً لحجم مصالحهم والمواد المتاحة ومدى التزامهم والخبرات التى يتمتعون بها.

ويعد وضع نظام جيد للرقابة والتقييم لإعداد استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية المحلية أمراً هاماً، فضلاً عن أنه يسمح بإجراء التحليل والمراجعة، حيث يمكن فريق العمل فى التنمية الاقتصادية المحلية من تقييم النتائج بطريقة صحيحة، بالإضافة إلى التأكد من صحة أوجه الإنفاق

وتحديد حجم الزيادات الضرورية فى المخصصات، بالإضافة إلى التعديلات المطلوب إجراؤها فضلاً عـن تطوير ووضع قواعد جيدة للأداء، كذلك يمكن وضع مؤشـرات لقيـاس حجم الإنجاز والآثار المترتبة على ذلك.

المرحلة الخامسة: مراجعة الاستراتيجية:

على الرغم من أن اسـتراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية عادة ما يتم إعدادها لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ثمان سـنوات، فإن الاسـتراتيجية ينبغى مراجعتها سـنوياً لكى يمكن تعديلها لتتوآئـم مع التطورات التى تشـهدها الظروف المحلية، كما يتم إجراء مراجعة أوسـع نطاقاً كل ثلاث سـنوات، غير أن تنفيذ اسـتراتيجية التنمية الاقتصادية المحليـة يجب أن يخضع لتقييم سنوى دقيق، وهذه المراجعة يجب أن تأخذ فى الاعتبار الموارد المتاحة لإعداد الاستراتيجية، كما يجب أن تتضمن مؤشرات متفق عليها لمتابعة وتقييم الاقتصاد المحلى.

ويجب أن تشمل عملية المراجعة كلما أمكن ذلك المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار، وكذلك مراحل التنفيذ ومسـتوى وحجم مشـاركة أصحاب المصالح، وبجانب القيـام بعملية المراجعة فإن النظم المختلفة يجب أن تستمر فى العمل لمتابعة حجم الإنجاز الذى تحقق فى كل مشروع، وتسمح هذه النظم لمتخذى القرار بتعديل الاسـتراتيجية استجابة لتغير الظروف المحلية، وفى حالة ما إذا تم اسـتكمال تنفيذ البرامج أو المشروعات أو تم اعتبارها غير ملائمة فإنه يمكن أن يتم اختيار برامج ومشروعات جديدة.

القواعد الجيدة لضمان نجاح الاستراتيجية:[1]

تتطلب القواعد الجيدة للتنمية الاقتصادية المحلية استخدام أساليب تتلائم تماماً مع الظروف والأوضاع المحلية، وتمثل النقاط التالية مبادئ استرشادية جيدة:

١ – منهج متكامل يشمل القضايا الاجتماعية والبيئية والمادية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية.

٢ – وضع اسـتراتيجية دقيقة يشـترك فى إعدادها كافة الأطراف ذوى الصلة وتعتمد على تنفيذ الرؤية المشتركة.

٣ – دراسـة أوضاع الاقتصاد غـير الرسمى: حيث يجب أن يؤخذ حجـم الاقتصاد غير الرسمى فى الحسـبان بالدقة الواجبة، لأنه قد يمثل جزء كبير من حجم الاقتصاد المحلى فى بعض المحليات، فضلاً عن ارتباطه الشـديد بالأنشطة الرسمية، كما أنه يوفر القواعد الاقتصادية لغالبية الفقراء.

٤ – حزمة متنوعة من المشروعات: قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، لتحفيز الشركاء فى التنمية وتدعيم ثقة أصحاب المصالح.

(١) راجع فى ذلك بيرتلز مان ستيفتانج، جوين سوينبرن، سريا جوجا، فيرجس ميرفى، المرجع السابق، صـ ٢٠.

٥ – وجود زعماء محليين يتمتعون بقوة التأثير والفاعلية بحيث يمكن من خلال وجودهم تدعيم مظاهر الالتزام بهذه العملية والمصداقية والقدرة على حشد أصحاب المصالح.

٦ – تدعيم قدرات الإدارة على مستوى فرق العمل الميدانية يعد أمراً ضرورياً لتنفيذ المشروع.

٧ – يجب أن تتولى الحكومة المحلية بنفسها وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، وأن تتمتع بالإرادة السياسية القوية لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٨ – الحصول على الدعم والتأييد السياسى والمالى والفنى من جانب المستويات الأخرى فى الحكومة.

٩ – يجب أن يتم تنفيذ المشروعات وخطط العمل فقط عندما يتم تحديد المدير المسئول أو الطرف المساند والذى يلتزم بنجاح عملية التنفيذ.

١٠ – تنويع القاعدة الاقتصادية للإدارة المحلية، بالتحول إلى مركز سياحى، تحسين البيئة العقارية للمحليات، التحول إلى أكثر المناطق المحلية بالإقليم جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التحول إلى مجتمع أكثر عدالة من خلال تحسين فرص الحصول على العمل أمام المجتمع ككل.

١١ – تبنى تنفيذ القواعد الاسترشادية للتخطيط لضمان عدم تغيير طبيعة المبانى التاريخية التى يزيد عمرها عن مائة سنة أو هدمها دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات المحلية.

١٢ – التأكد من استيفاء كافة الطلبات الجديدة لبناء مقار صناعية وتجارية لمعايير الأمان والمعايير البيئية المحلية والوطنية والدولية.

١٣ – تنفيذ برنامج تحسين الأراضى التى تم تلويثها: وذلك من خلال تطوير عملية تسجيل الأراضى وإثبات الملكية، بدء جهود وضغوط مكثفة للحصول على تمويل من الحكومة الوطنية ومصادر التمويل الأخرى لتطوير هذه المواقع، تحديد أولويات تطوير المواقع طبقاً لشدة درجة التلوث وتميز موقعها بالمحليات.

١٤ – مراجعة التشريعات المحلية والوطنية للتأكد من تطبيق القانون الخاص بفرض غرامات على مسببات التلوث، كذلك وضع وتنفيذ استراتيجية تهدف للتأكد من قيام ملاك الأراضى بتحسين أوضاع المواقع التى يمتلكونها، فضلاً عن تشجيعهم على تقديم هذه الأراضى لاستغلالها لتحقيق أهداف مفيدة.

وبمجرد أن يتم تحديد المشروعات والوقوف على أولويات التنفيذ، فضلاً عن مصادر التمويل وتحديد الفرد أو المجموعة المسئولة عن المشروع، فإنه يمكن أن يتم وضع خطط عمل تفصيلية ثم بدء التنفيذ.

فهناك حاجة لأن يتولى فرد أو منظمة زمام القيادة عند بدء عملية التخطيط الاستراتيجى للتنمية الاقتصادية المحلية، وتبدأ عملية تحديد هذا الفرد أو المنظمة بقيام الحكومة المحلية

بتفويـض المسـئولية إلى إدارة أو وحدة محليـة جديدة أو الوحدة القائمة، وقـد قامت بعض المدن بإنشـاء هيئة للتنمية الاقتصادية المحلية لكى تعمل باعتبارها هيئة مستقلة أو شبه مستقلة، إلا أن عدد قليل من المدن قام بإنشـاء كيان مسـتقل لتولى هذه المهمة، وقد تبدأ المحليات ذات الموارد المحـدودة بأهداف أقل طموحاً فيمـا يتعلق بفريق العمل فى التنميـة الاقتصادية المحلية، وفى كثير من الحالات قد يتكون فريق العمل الخاص بالتنمية الاقتصادية المحلية مبدئياً من فرد واحد وفى ظل هذا الموقف فإنه يمكن التوسـع فى برنامج التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تدريب العاملين والاستفادة من الموارد التى تقع خارج نطاق المحليات.(١)

ونظراً لأن التنمية الاقتصادية تمثل مجالا جديداً يتعين تغيير سلوك الحكومة المحلية بحيث تستجيب لاحتياجات أطراف النشاط الاقتصادى.

خامساً: التمويل المحلى:

ترتبط عملية التنمية بشـكل عام بطبيعة التمويل الموجه إليها، وما دام الأمر متعلق بالتنمية المحليـة فمن الأهمية بمكان تخصيص جانب من الإيرادات المحلية لبعث مصداقية أكبر لتحقيق المشـروعات المرجوة محلياً، وتزداد مصادر التمويل المحلى أهمية إذا تعلق الأمر بالمحافظة على الجانب البيئى والتفكير فى الأجيال المسـتقبلية وهذا بمنظور التنمية،(٢) الأمر الذى يتعين معه تحديد مدلول التمويل فى أدبيات الاقتصاد ومصادره، وذلك على الوجه التالى:

مفهوم التمويل:

يعنى التمويل فى أدبيات العلوم الاقتصادية: تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشـركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها، والمعنى اللغوى يقترب كثيراً من هذا المفهوم.

التمويل لغة: جاء فى قاموس المحيط ملت بضم الميم، مال وتمولت: كثر مالك، وملت بالضم أعطيته المال، بمعنى أن التمويل كسب المال، فالتمويل هنا هو إنفاق المال، وأموله تمويلاً أى زوده بالمال.

معنى التمويل اقتصادياً: فى القاموس الاقتصادى عندما تريد المنشـأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامجاً يعتمد على ناحيتين، مادية: بحصر كل الوسائل المادية لنجاح المشروع، وناحية مالية: تتضمن تكلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، فالتمويل هو الخلفية المالية للمشروع وطريقة استخدامه وأوجه إنفاقه على النحو الصحيح.

وسوف نعرض كلاً من:

(مدلول التمويل المحلى، شـروط التمويل المحلـى، مصادر الموارد المالية المحلية) وذلك على الوجه الآتى:

---

(١) راجع فى ذلك بيرتلز مان ستيفتانج، جوين سوينبرن، سريا جوجا، فيرجس ميرفى، المرجع السابق، صـ٢٣.

(٢) راجع فى ذلك د.سعد الدين عبد الجبار، المرجع السابق، صـ١٣١ وما بعدها.

١ - مدلول التمويل المحلى:

يعتبر التمويل المحلى من الضرورات الأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب التنمية المحلية تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف بأنه (كل الموارد المالية المتاحة والتى يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التى تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية فى تحقيق التنمية المحلية المنشودة)، ولتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المالية فى الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلى بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص ودعم اللا مركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية فى فرض الضرائب والرسوم فى إطار ضوابط مركزية.[1]

٢ - شروط التمويل المحلى:

إن تحقيق لا مركزية حقيقية أو تنمية محلية بدون تمويل محلى من الصعوبة بمكان، وذلك كون الأدوار والمسئوليات المحلية وكذلك سلطة اتخاذ القرارات المستقلة فى الإنفاق عن السلطة المركزية وكذا توزيع الموارد تكتسب جميعاً أهمية متزايدة فى جميع أنحاء العالم، وهذا ما يفرض منطقاً مفاده: للموارد المالية المحلية شروط معينة لا بد من توافرها حتى تتصف بالتخصيص المحلى، **وأهم هذه الشروط:**

أ - محلية الموارد: ويقصد بها أن يكون وعاء المورد بالكامل فى نطاق الوحدة المحلية التى تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميز بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.

ب - ذاتية الموارد: ويقصد بها استقلالية الهيئات المحلية فى سلطة تقدير سعر المورد فى حدود معينة أحياناً، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

ج - سهولة تسيير الموارد: ويقصد بها سهولة تقديره وتحصيله وكذا تكلفة تحصيله.

٣ - مصادر الموارد المالية المحلية:

تنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين:

أولهما: الموارد المحلية الذاتية،

وثانيهما: الموارد المحلية الخارجية،

(١) راجع فى ذلك د.سعد الدين عبد الجبار، المرجع السابق، صـ١٣٢ وما بعدها.

فـالأولى: الموارد الذاتية: وهى تلك الناتجة عن الضرائب والرسـوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية، بالإضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة.

أمـا الثانية: المـوارد الخارجية: فهـى الناتجة عن المسـاعدات المالية التـى تقدمها الدولة لوحداتهـا المحلية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات، ويمكن إبرازها على النحو التالى:

أولهما - الموارد المحلية الذاتية:

تنقسـم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعيـة والتى تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيـاً فى تمويل التنميـة المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف فى تنوعهـا ومقدارها من بلد إلى آخـر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه، وبحكـم الأنظمة الاقتصادية المتبعة على أن أهم هذه الموارد هى:

أ - الضريبـة المحليـة: تعرف الضريبـة العامة بأنها ضريبة مالية يدفعهـا الفرد جبراً إلى الدولة أو احدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مسـاهمة منه فى التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع هذه الضريبة.

أما الضرائب المحلية: فهى كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام فى نطاق الوحدة الإدارية التى تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة.

وبالتالى يتضح أن الضريبة المحلية تدفع فى نطاق الوحدة المحلية من قبل أفرادها أو المجتمع المحلـى، على عكس الضريبة العامة التى تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطنى وأفـراد الدولة مسـاهمة فى الأعباء العامـة، وبهذا فإن مواصفات الضريبـة المحلية تتلخص فى ضـرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التى من أهمها تحقيق العدالة والمسـاواة، بالإضافة إلى محلية الوعاء وسـهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن الإدارة المحلية من تخطيط مشـروعاتها ووضع موازناتها تبعاً للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها.

ب - الرسـوم المحلية: يتم تحصيل الرسـوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعى هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية، وللوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم:

رسـوم محلية عامة: وهى رسـوم تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليسـت محلية، وتتمثل فى رسـوم التراخيص للمحال الصناعية والتجارية والعامة ورسـوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة..إلخ.

رسوم ذات طابع محلى: تفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبى المحلى ويوافق عليها مجلس الوزراء، وتتمثل فى رسوم رخص المحاجر وحصيلة رسومات مبيعات الرمل والأحجار المستخرجة من المناجم والمحاجر ورسوم استهلاك المياه والكهرباء والغاز..إلخ.

ج – إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية: يوجد أنواع من الإيرادات التى تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التى تحصل عن طريق تقديم السكن لمحدودى الدخل فى شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودى الدخل، فأصبحت بذلك هذه الإيجارات مورداً هاماً للمحليات سواء كانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو تشغيلها أو إدارتها مباشرة لقاء أثمان محددة تعود على الإدارة المحلية أو المجالس المحلية لدى البنوك أو المقدمة لبعض الهيئات المحلية كقروض.

ثانيها – الموارد المالية الخارجية:

إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية فى دعم الاستقلال الإدارى للمحليات لا يعنى تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية، لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة، ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية، وهى على الوجه التالى:

أ – الإعانات الحكومية: غالباً ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العامة والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفى بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أى بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقدياً ولا عينياً.

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدى هذه الإعانات أهدافاً اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل فى تعميم الرخاء فى مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية، كما أن الإعانات الحكومية غالباً ما تتضمن شروط تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية، إذ أنها توجب فى كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

ب – القروض: تستعمل القروض فى تمويل المشروعات الاستثمارية التى تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية عن تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قرض دون إذن من الحكومة المركزية، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة، ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

ج – التبرعات والهبات: تعتبر التبرعات والهبات مورداً من موارد المجالس المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون؛ إما مباشرة إلى المجالس المحلية؛ أو بشكل غير مباشر للمساهمة فى تمويل المشروعات التى تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته فى حالة انعدام الورثة؛ أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه فى

بلده، وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين: تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية؛ وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من هيئات أم من الأفراد.

بناءً على ما سبق ذكره، نعرض بيان الموارد المالية للمحافظات، للمراكز، للمدن والأحياء، للقرى من خلال نصوص قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، على النحو التالى:

تشمل موارد المحافظات ما يأتى:[١]

أولاً: الموارد المشتركة مع سائر المحافظات وتتضمن ما يأتى:

أ – نصيب المحافظة فى الضريبة الإضافية على الصادرات والواردات التى تقع فى دائرتها، ويحدد القانون سعر هذه الضريبة وتختص المحافظة بنصف حصيلتها ويودع النصف الآخر فى رصيد الموارد المشتركة.

ب – نصيب المحافظة فى الضريبة الإضافية على ضريبة القيم المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

وتختص المحافظة بنصف حصيلة هذه الضريبة ويودع النصف الآخر فى رصيد الموارد المشتركة.

وإذا اختلف المركز الرئيسى لإحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلى اختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة الكائن فى دائرته مركز النشاط الفعلى بفرض الضريبة الإضافية، وتحتفظ هذه المحافظة بنصف حصيلة هذه الضريبة ويودع النصف الآخر فى رصيد الموارد المشتركة.

ويصدر قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بتوزيع حصيلة الموارد المشتركة على المحافظات المختلفة.

ثانياً: الموارد الخاصة بالمحافظات، وتتضمن ما يأتى:

أ – ربع حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان فى المحافظة وكذا ربع حصيلة الضريبة الإضافية على ضريبة الأطيان فى المحافظة.

ب – ضرائب ورسوم السيارات والموتوسيكلات والعربات والدراجات ووسائل النقل المرخص بها من المحافظة.

ج – حصيلة استثمار أموال المحافظة وإيرادات المرافق التى تقوم بإدارتها.

د – الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح المحافظة. ه – الإعانات الحكومية.

(١) راجع فى ذلك المادة ٣٥ من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

و – التبرعات والهبات والوصايا بشـرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية.

ويتولى المجلس الشـعبى المحلى جزء من موارده المشـار إليها فى البندين (أ، ب) من (ثانياً) على الوحدات المحلية الداخلة فى نطاق اختصاصه بالنسبة التى يقررها بمراعاة ظروف كل وحدة واحتياجاتها.

كمـا نصت المادة (٣٦) من قانون الإدارة المحلية على أن (ينشـأ بكل محافظة حسـاب خاص لأغـراض اسـتصلاح الأراضى على مسـتوى المحافظة، تتكـون موارده من حصيلـة التصرف فى الأراضى المسـتصلحة المشـار إليها فى المادة (٢٨) من هذا القانون، كما ينشـأ بالمحافظة حسـاب خاص لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى على مستوى المحافظة تتكون موارده من:

١ – حصيلة التصرف فى الأراضى المعدة للبناء المشار إليها فى المادة (٢٨) من هذا القانون.

٢ – حصيلة الاكتتاب فى سـندات الاسكان المشار إليها فى المواد ٤، ٥، ٦ من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق مشروعات الاسكان الاقتصادى.

٣ – حصيلـة مقابل الانتفاع الذى يؤدى فى حـالات الإعفاء من قيود الارتفاع وفقاً لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء وذلك على مستوى المحافظة.

٤ – المبالـغ المخصصة لأغراض الاسـكان الاقتصادى فى المحافظات فـى الاتفاقيات التى تعقدها الدولة.

٥ – حصيلة إيجارات وأقساط تمليك المساكن المملوكة للمحافظة.

٦ – القروض. ٧ – الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا.

٨ – حصيلة استثمار أموال هذا الحساب وقيمة إيجار المساكن التعويضية التى أقيمت بمدن القناة الثلاث وأقساط تمليك تلك المساكن.

٩ – حصيلة الغرامات التى يقضى بها طبقاً لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء وذلك على مستوى المحافظة.

وتعتبر موارد كل من الحسـابين المشـار إليهما من الموارد الذاتية للمحافظة ويرحل فائض كل من الحسابين فى نهاية كل سنة مالية إلى موازنة السنة التالية، وتنظم قواعد وإدارة كل من هذين الحسـابين وقواعد التصـرف منهما بقرار من مجلس الوزراء، كما تحـدد بقرار منه بالاتفاق مع وزير الاقتصاد النسبة التى تلتزم شركات التأمين بالاكتتاب بها فى سندات الاسكان).

كمـا نصت المادة (٣٧) من ذات القانون على أنه (ينشـئ المجلس الشـعبى المحلى للمحافظة حساباً للخدمات والتنمية المحلية تتكون موارده من:

١ – الرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لصالح هذا الحساب.

٢ – أرباح المشروعات الإنتاجية التى يمولها الحساب المذكور.

٣ – التبرعات والهبات والوصايا التى يوافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب. ٤ – ٥٠٪ من الزيادة التى تتحقق فى الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدر فى الموازنة).

كما نصت المادة ٣٨ من ذات القانون على أنه (تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية بالمحافظة وفقاً لما يقرره المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى الأغراض الآتية:

١ – تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية وفقاً لخطة محلية يتم توزيعها واعتمادها فى إطار الخطة العامة للدولة.

٢ – استكمال المشروعات الواردة فى الخطة العامة التى لا تكفى الاعتمادات المالية المدرجة لها فى موازنة المحافظة لإتمامها وإنشاء المشروعات التى تقام بالجهود الذاتية.

٣ – رفع مستوى أداء الخدمات العامة المحلية.

٤ – الصرف على الخدمات العامة الحيوية العاجلة.

ويصدر بتنظيم حساب الخدمات والتنمية قرار من المحافظ المختص، وتعامل أموال هذا الحساب معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة، ولا يؤول فائض هذا الحساب إلى الخزانة العامة).

أما بالنسبة للموارد المالية للمركز:

تنص المادة ٤٣ من قانون الإدارة المحلية على أنه (تشمل موارد المركز ما يأتى:

١ – ما يخصصه المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من موارد لصالح المركز.

٢ – حصيلة استثمار أموال المركز وإيرادات المرافق التى يديرها. ٣ – الإعانات الحكومية.

٤ – التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية. ٥ – القروض التى يعقدها المجلس.

وينشئ المجلس الشعبى المحلى للمركز حساباً للخدمات والتنمية للمركز، ويصدر بتنظيم هذا الحساب قرار من المحافظ، وتعتبر أموال هذا الحساب أموالاً عامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات، وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة، ولا يؤول فائض هذا الحساب إلى الخزانة العامة).

أما بالنسبة للموارد المالية للمدينة:

تنص المادة (٥١) من قانون الإدارة المحلية على (تشمل موارد المدينة ما يأتى:

أولاً: حصيلة الضريبة على العقارات المبنية الواقعة فى دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المقررة عليها ما عدا الضرائب المخصصة حصيلتها طبقاً للقانون لأغراض قومية.

ثانياً: حصيلة ضريبتى الملاهى والمراهنات المفروضتين فى دائرة المدينة.

ثالثاً: ٧٥٪ من حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيان الكائنة فى دائرة اختصاص المدينة و ٧٥٪ من حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على هذه الأطيان.

رابعاً: ما يخصصه المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لصالح المدينة من الموارد المقررة للمحافظة.

خامساً: حصيلة مقابل التحسين المفروض على العقارات التى انتفعت من أعمال المنفعة العامة بالفئات ووفقاً للقواعد المقررة فى القانون الخاص بفرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة.

سادساً: الرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى للمدينة فى نطاقه فى حدود القوانين واللوائح على ما يأتى:

١ – مستخرجات قيد المواليد.

٢ – رخص المحاجر والمناجم ورخص الصيد.

٣ – أعمال التنظيم والمجارى وأشغال الطريق والحدائق العامة.

٤ – المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية.

٥ – حيوانات الجر والكلاب والدواب وما ماثل ذلك.

٦ – المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة ومعادى النيل والعائمات على اختلاف أنواعها.

٧ – ما يذبح فى المذابح العامة أو النقط المستعملة لذلك.

٨ – الأسواق المرخص فى إدارتها للأشخاص الخاصة.

٩ – استهلاك المياه والتيار الكهربائى والغاز فى حدود ١٪ من قيمة الاستهلاك إذا لم يتولى المجلس استغلال هذه المرافق بنفسه.

١٠ – الانتفاع بالشواطئ والسواحل أو استغلالها.

١١ – الإيجارات التى يؤديها شاغلوا العقارات المبنية الخاضعة لضريبة المبانى لغاية ٤٪ على الأكثر من قيمتها الإيجارية وذلك مع مراعاة أحكام القانون المنظم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر، وعلى ملاك العقارات المبنية أو المنتفعين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها وأداؤه فى مكاتب التحصيل فى المواعيد المحددة لأداء الضريبة على العقارات المبينة.

سابعاً: المقابل الذى يفرضه المجلس على الاستغلال أو الانتفاع بالمرافق العامة التابعة للمدينة أو التى تديرها الأجهزة التنفيذية فيها أو على استعمال واستغلال الأملاك العامة التى تديرها المدينة.

ثامناً: حصيلة الحكومة فى نطاق المدينة من إيجار المبانى وأراضى البناء الفضاء الداخلة فى أملاكها الخاصة.

تاسعاً: إيرادات استثمار أموال المدينة والمرافق التى تتولاها وإيرادات الأسواق العامة فى نطاقها.

عاشراً: الإعانات الحكومية والتبرعات والوصايا والهبات بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية.

حادى عشر: القروض التى يعقدها المجلس).

كما تنص المادة (٥٢) من ذات القانون على أن (يعفى من الرسوم المنصوص عليها فى البند (١١ سادساً) من المادة السابقة:

١ – العقارات التى تشغلها الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمجالس الشعبية المحلية للوحدات المحلية والجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة طبقاً للقانون.

٢ – العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبينة.

٣ – العقارات المملوكة للدول الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل).

كما تنص المادة (٥٣) من ذات القانون على أنه (لا يكون قرار المجلس فى شأن فرض الرسوم المنصوص عليها فى المادة (٥١) نافذاً إلا بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمركز والمحافظ، ويجوز للمحافظ أن يطلب من المجلس تقرير أو تعديل رسم محلى معين تمكيناً له من مباشرة أعماله فيما يعود بالنفع المحلى، كما يجوز له أن يطلب إلى المجلس إلغاء الرسم أو تعديله أو تقصير أجل سريانه إذا رأى أن بقائه لا يتفق والسياسة الاقتصادية أو المالية للدولة، وإذا رفض المجلس فى الحالات المذكورة إجابة الطلب يعرض الأمر على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة يقرر فيه ما يراه فإذا استمر الخلاف عرض الأمر على مجلس الوزراء ويكون قراره فى هذا الشأن نهائياً).

كما تنص المادة (٥٤) على أنه :

(ينشئ المجلس الشعبى المحلى للمدينة حساباً للخدمات والتنمية للمدينة، ويصدر بتنظيم هذا الحساب قرار من المحافظ وتعتبر أموال هذا الحساب أموالاً عامة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة، ولا يؤول فائض هذا الحساب إلى الخزانة العامة).

كذلك نصت المادة (٦٢) على أنه (يتولى كل حى من أحياء المدينة فى نطاق تحصيل الموارد المنصوص عليها فى المادة (٥١) لحساب المدينة وذلك فيما عدا الموارد التى يقرر المجلس الشعبى المحلى للمدينة تحصيلها مباشرة بواسطة أجهزة المدينة الأخرى أو بواسطة الأجهزة الحكومية المختصة ويقوم المجلس الشعبى المحلى للمدينة بتقرير الاعتمادات التى تغطى مصروفات كل حى).

أما بالنسبة للموارد المالية للقرية، تنص المادة (٦٩) من قانون الإدارة المحلية على أنه:

(تشمل موارد القرية ما يأتى:

١ – ٧٥٪ مـن حصيلـة الضريبة الأصلية المقررة على الأطيـان الكائنة فى نطاق القرية، ٧٥٪ من حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على هذه الأطيان.
٢ – حصيلة ضريبة الملاهى المفروضة فى نطاق القرية.
٣ – موارد أموال القرية والمرافق التى تقوم بإدارتها.
٤ – ما يخصصه المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من موارد المحافظة لصالح القرية.
٥ – الإعانات الحكومية.
٦ – التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية.
٧ – القروض التى يعقدها المجلس.)

كمـا تنص المادة (٧٠) من ذات القانون (ينشـأ بكل قرية حسـاب خـاص للخدمات والتنمية المحلية بها تتكون موارده من:
١ – ٧٥٪ من حصيلة الرسوم المفروضة طبقاً لأحكام المادة ٣٧ المحصلة فى نطاق القرية.
٢ – أموال المشروعات التى تدار على أساس رأس المال الدائر فى نطاق القرية.
٣ – مقابل تمليك المبانى فى نطاق القرية التى يتولى حساب الخدمات إنشائها.
٤ – إيجارات المبانى السكنية والمرافق التى يتولى حساب الخدمات إنشائها.
٥ – حصة الخدمات الاجتماعية من أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية فى نطاق القرية.
٦ – الإعانـات والتبرعـات والهبـات والوصايا التى يوافـق على تخصيصها المجلس الشـعبى المحلى للقرية).

وكذا، تنص المادة (٧١) من ذات القانون على أنه (تسـتخدم موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالقرية وفقاً لما يقرره المجلس الشعبى المحلى للقرية فى الأغراض الآتية:
١ – تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية وفقاً لخطة محلية يتم وضعها واعتمادها من المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى إطار الخطة العامة للدولة.
٢ – اسـتكمال المشـروعات الواردة فى الخطـة العامة التى لا تكفى الاعتمـادات المقررة لها فى موازنة القرية لإتمامها وإنشـاء المشـروعات التى تقام بالجهود الذاتية وفقاً للأولويات التى يقترحها المجلس الشعبى المحلى للقرية ويقرها المجلس المحلى للمحافظة.
٣ – رفع مسـتوى أداء الخدمات المحلية. ويصدر بتنظيم هذا الحساب قرار من المحافظ وتعامل أمـوال هذا الحسـاب معاملـة الأموال العامـة، وبصفة خاصـة فيما يتعلـق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة، ولا يؤول فائض أموال هذا الحسـاب إلى الخزانة العامة.

سادساً: الحرية الاقتصادية:

إن تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم الحرية الاقتصادية يعود إلى الفكر الليبرالى حيث يعبر عن الحرية الاقتصادية (أنتج ما تريد ولمن تريد ومتى تريد)، أى أن الدولة غائبة تماماً ويحذر دخولها ويقتصر دورها على أنها الدولة الحارسة، لكن بعد ظهور الفكر الكينزى وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أصبح تدخل الدولة ضرورى فى الحياة الاقتصادية لتوجيه الاقتصاد وتشجيع الأعوان الاقتصادية ورسم السياسات الاقتصادية، وعلية أصبحت الحرية الاقتصادية نسبية وليست مطلقة.(١)

وقد أصبحت الحرية الاقتصادية فى الوقت الحالى مؤشراً من المؤشرات الهامة فى التعبير عن أداء الدولة ومؤشر أساسى لجذب الاستثمارات الداخلية والأجنبية ومصاحبة لمؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية، وعلى أساس مؤشر الحرية الاقتصادية يتم ترتيب الدول سنوياً.

وتعرف الحرية الاقتصادية على أنها (غياب الحكومة فى الإجبار أو التقييد على الإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، رغم إقرار الجميع على أن تدخل الحكومة ضرورى إلى نسبة معينة).

ولقياس الحرية الاقتصادية ومعدل كل دولة تم دراسة خمسين متغير اقتصادى مستقل وجمعت هذه المتغيرات فى عشرة عناصر فقط سميت عناصر الحرية الاقتصادية، وهى: (السياسة التجارية، العبء الضريبى للحكومة، تدخل الحكومة فى الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق رأس المال والاستثمار الأجنبى، البنوك والتمويل، سياسة الأجور والأسعار، حقوق الملكية، القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادى، السوق السوداء).

ولتحديد تنقيط الدولة الواحدة تم جمع كل العناصر بالتساوى، ومنه إعطاء صورة عن المناخ الاقتصادى للدولة، فيتم تجميع هذه العناصر من أجل تحديد درجة الحرية الاقتصادية حتى تتمكن من الاستجابة إلى تغيرات السوق العالمية والعولمة حيث البيئة الاقتصادية للاقتصاد تسمح بالنمو والازدهار.

ونعرض العديد من المؤشرات التى يقاس عليها درجة الحرية الاقتصادية على سبيل المثال لا الحصر، وهى: السياسة التجارية، تبسيط معدل الرسوم الجمركية، القيود والإجراءات الجمركية، العبء الضريبى للحكومة، المعدل الحدى للرسم على الدخل ونسبة التغيير السنوى للإنفاق الحكومى من الناتج المحلى الإجمالى، تدخل الحكومة فى الاقتصاد، نسبة الاستهلاك

---

(١) راجع فى ذلك الأستاذان: غريب بو رباح، بضياف أحمد، الأداء الحكومى من المؤشرات الكمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، ٢٠٠٥، صـ٢٤٣ وما بعدها.

الحكومى من الاقتصاد، ملكية الدولة لمؤسسات الأعمال والصناعة، نصيب دخل الدولة من الملكية والمؤسسات التابعة لها والمنتجات الاقتصادية المصنعة من طرف الدولة، تدفق رأس المال والاستثمار الأجنبى، قانون الاستثمار، القيود على تملك الأجانب للأعمال، القيود على الصناعة والشركات المفتوحة للمستثمرين الأجانب، ملكية الأجانب للأراضى، المعاملة المتساوية أمام القانون للشركات الأجنبية والمحلية، القيود على توزيع الأرباح، القيود على تحويلات رأس المال ومدى إمكانية التمويل الداخلى للشركات الأجنبية، تملك الدولة المؤسسات المالية، تبسيط القيود على فتح البنوك الأجنبية للملحقات، تأثير الدولة على تخصيص القروض، الإجراءات الحكومية فى مجال البنوك والمالية وتجربة عرض كل أشكال الخدمات المالية وسياسات التأمين والضمان الاجتماعى، القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادى ولا سيما الترخيص المطلوب لتشغيل المؤسسة، تسهيل الحصول على ترخيص بناء، البيروقراطية، قوانين العمل، البيئة وحماية المستهلك، قوانين العمل والصحة، السوق السوداء وما يلحقها أمثال التهريب والقرصنة لحقوق المؤلف فى السوق الموازية، الإنتاج الزراعى، الإنتاج الصناعى، الخدمات، النقل والعمل المعروض فى السوق الموازية.

من خلال ما تقدم نستطيع أن نخلص إلى أنه رغم القصور الذى يلاحظ على المؤشرات مجتمعة لكنها يمكن أن تؤخذ كدليل لمعرفة الأداء الحكومى فى كل من مجالى التنمية الاقتصادية والبشرية ومجال إيجاد المناخ الملائم لجذب الاستثمارات.

سابعاً: الدافعية إلى العمل:

يعتبر العنصر البشرى هو المحرك الأساسى والعنصر الفاعل بين عناصر الإنتاج، فلديه الطاقات اللا محدودة وعليه يعتمد الاستمرارية بالتطور، حيث انطلقت النهضة والثورة الصناعية فى أوربا مستندة على كاهل الإنسان وما قدمه من تخطيط وتطوير فى مجالات الصناعة المختلفة ومن ثم دخول أسواق المنافسة والوصول للعالمية.

وما كان هذا ليكون لو لم تعتن المؤسسات الخاصة والعامة بدعم وتحفيز العامل للعمل فى ظروف وأجر مجدى، وللدور الحيوى للموارد البشرية فى إنجاز أهداف المؤسسة، فقد اهتم علماء الاقتصاد والإدارة بدراسة حاجات ورغبات الفرد ومدى الرضا الوظيفى الذى يوجه سلوكه نحو تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية، كون معاملة الفرد كالآلة دون الاهتمام بالجانب النفسى وبيئة العمل المحيطة به والحوافز وأنظمتها المختلفة وما تثيره هذه القضايا المعقدة من مشاكل وتحديات تنعكس سلباً على أداء العامل فى إنجاز مهامه ويضعف الرغبة لديه فى التقدم فى تطوير أدائه.

لذا، كان لنا فى هذا الإطار السعى نحو الاطلاع على نظام العمل فى مؤسسات القطاع العام، والتعرف على واقع الموظف العام من حيث الأجر الشهرى والحوافز والمكافآت والتعويضات

والضمـــان الاجتماعى ومدى تلك العناصر فى الأداء الوظيفى والإنجاز بالعمل، وما هو حال موظف القطاع العام وسلوكه وتوجهاته ومشاكله ومستوى الرضا الوظيفى وثره على تطوير أداؤه؟ وما دور الحكومة والمســئولين فى الاهتمام بالموظف العام ودعمــه وتطوير أداؤه بالمحفزات المتعددة المادية والمعنويــة وتوجيهه للعمل بأقصى الطاقات والتفكير الإبداعى التطويرى؟، وما هى المعوقات التى تحول دون تطوير أداء الموظف العام، وكيف يمكن أن يشعر برضا عن الأعمال التى يؤديها؟

وفــى البداية فإن للعامل بغض النظر عن موقعه إداريــاً كان أم تنفيذياً واجبات يؤديها مقابل اســتحقاقات تتكفل المؤسسة أو الجهة بتقديمها له منها الحافز المادى والمعنوى بأن يشعر الموظف بأنه جزء مهم فى جسد مؤسسته ويعمل مع الجميع من أجل تحقيق رؤية وغاية المؤسسة.

إن الحوافــز هى دوماً ما تحث على الدافعية للعمل بجديــة، وكان لا بد لرقى الأداء الوظيفى فــى أى تنظيم أو مؤسســة وجود نظام حوافز فعــال ملائم وعادل يوجــه العاملين للإنجاز للعمل ويزيد لديهم شــعور الانتماء للجهة التى يعملون بها، وكانت دائماً المطالبة بالتوسع فى استخدام إدارة الحوافز والمزايا الإضافية بما يشــابه إدارة الأجور والرواتب بشــكل ملائم وداعم للحاجات والأهداف التى تسعى إليها منظمات الأعمال، وقد اعتنى الباحثون وعلماء الإدارة بمفهوم الحوافز وأنواعهــا على أنهــا تعبير عن المؤثر الخارجى الذى يوجه بوصلــة العاملين فى منظمات الأعمال سواء الخاصة منها أو العامة.[1]

وبذلك يمكن تعريف الحوافز على أنها (فرص أو وسائل – مكافأة أو علاوة إلخ – توفرها إدارة المنظمــة أمام الأفراد العاملين لتثير رغباتهم وتولد لديهم الدافع من أجل الســعى للحصول عليها عن طريق الجهد والعمل المنتج والسلوك السليم وذلك لإشباع حاجاتهم التى يحسون ويشعرون بها والتى تحتاج إلى إشباع).

كذلــك (شــعور داخلى لدى الفرد يولد فيه الرغبة لاتخاذ نشــاط أو ســلوك معين يهدف منه الوصول إلى تحقيق أهداف محددة).

وهنــاك ركائز للتحفيز أياً كان نوعه ماديــاً كان أم معنوياً،[2] منها أن يكون عادلاً ويطبق وفقاً

(١) راجع فى ذلك د. علاء خليل محمد، نظام الحوافز والمكافآت وأثره فى تحسين الأداء الوظيفى، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٧، صـــ٩ وما بعدها.

(٢) الحوافــز الإيجابيــة، وهى على نوعين، أولهما: الحوافز المادية: وتتضمــن الأجور والمرتبات، التعويضات، المزايا العينية ذات القيمة المادية، ظروف العمل ومتطلباته المادية، الزيادة الدورية، المشــاركة فى الأرباح، ثانيهما: الحوافز المعنوية: وتشمل فرص الرتقية والتقدم، تقدير جهود العاملين فى الإدارة، ضمان واستقرار العمل.

أما الحوافز السلبية: فهى عقوبات مختلفة يتم إيقاعها على المرؤسين قد تؤدى فى النتيجة إلى تغيير الموظف للسلوك الذى عوقب عليه، أو تحسين الصورة المأخوذة عنه وبالتالى تكون دافعاً يعمل على دفع الموظف لتحسين أداؤه وتصرفاته.

راجــع فى ذلك د. علاء خليل محمــد، نظام الحوافز والمكافآت وأثره فى تحســين الأداء الوظيفى، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٧، صـــ١٢.

للقوانين واللوائح الإدارية النافذة على الجميع، أن يكون مناسباً لما يبذله الشخص من جهود في العمل، أن يكون متوافقاً مع المعدلات المحددة للأداء، أن يكون مشبعاً للحاجات الإنسانية والاجتماعية والنفسية، أن يكون متوازناً وملائماً لطبيعة العمل نفسه ودرجة صعوبته وتعقيداته.

وتترك الحوافز بأنواعها بلا شك الأثر على أداء معظم العاملين فيما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على متلقى الحوافز، ويتمثل الأثر الوظيفى فى الجهود التى سيبذلها الموظف الذى تلقى الحوافز من أجل الحفاظ على المكانة والصورة الأخوذة عنه، وتترجم من خلال الجهود المساوية لمقدار الحافز الذى تم منحه إياه[٥] إضافة إلى توفير جو تنافسى بين الموظفين نظراً لتطلعهم للحصول على حوافز أسوة بزملاء العمل وهذا بدوره سيؤدى بالنتيجة إلى رفع كفاءة العمل، أما الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى تحققها الحوافز المادية التى يتحصل عليها الموظف فهى غالباً ما تساهم فى حل المشكلات المادية التى يعانى منها الموظف وأسرته، فتكون الحوافز أوجدت حلول لمشاكل اقتصادية واجتماعية تولد لدى الموظف الشعور بالانتماء إلى المؤسسة التى يعمل بها، إضافة للعلاقة العضوية بين الكفاءة الإنتاجية والدوافع المتمثلة بظروف العمل المادية والاجتماعية وحاجات الأفراد، كما أن الإدارة تستطيع أن تحرك الرغبة فى الفرد عن طريق إرضاء دوافعه وحاجاته التى تؤدى لرفع الكفاءة الإنتاجية للفرد.

وبذلك، فإن الدافعية تعتبر الركيزة الأساسية لضمان استمرارية الإنجاز بالعمل، فهى تعتبر المحرك الداخلى الذى يوجه العامل أو الموظف للعمل بطاقاته الكامنة أو على النقيض، فالدافعية هى أحد مجالات البحث الرئيسية فى علم النفس التى تسعى إلى التعرف على محددات السلوك الإنسانى، فالدافعية وفقاً لهذا التعريف هى عملية إشارة السلوك والاحتفاظ به فى حالة الاستمرار كذلك هى عملية تنظيم نمط هذا السلوك، ويعزز هذا المفهوم أن الدافعية: هى مجموعة من العمليات التى تثير وتوجه وتحتفظ بالسلوك الإنسانى نحو إنجاز أهداف محددة.[١]

حيث تركز الدافعية على تفسير سبب السلوك الإنسانى خاصة فيما يتعلق بسبب مثابرة وتفانى فرد ما فى العمل وإخلاصه وولائه له، فيما يحاول فرد آخر إهمال العمل، فهناك فرد يشعر بالرضا عن العمل وآخر ينتابه الملل والرغبة فى التهرب منه ويتطلب ذلك تفهم دوافع الإنسان، فأصل السلوك يكمن فى وجود حاجات يسعى الفرد لإشباعها مما يوجد درجة من التوتر تدفع إلى سلوك معين باتجاه تحقيق الهدف الذى يشبع الحاجة بشكل يؤدى إلى التخفيف من التوتر.

وتوضح نظرية العدالة أن الأفراد دائماً يقومون بمقارنة مجهوداتهم مع العوائد والمكافآت مقارنة بالآخرين، ونلاحظ هنا أن المعيار عند المقارنة بين الموظفين فى المؤسسة الواحدة من حيث الأداء الذى يبذل وما يمكن أن يحصل عليه من حوافز أو مكافآت، والشعور بالظلم عندما يدرك

(١) راجع فى ذلك د. علاء خليل محمد، نظام الحوافز والمكافآت وأثره فى تحسين الأداء الوظيفى، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٧، صـ٢٨.

الأفراد أن مجهوداتهم أكبر بكثير أو أقل من العوائد المتوقعة مقارنة بالآخرين، مما يكون له بالغ الأثر على العمل داخل الوحدة الإدارية.

ويترتب على ذلك عدة نتائج:

١ – هنـاك أثـر ضعيف لفعاليـة نظام الحوافز والمكافـآت ودوره فى تحسـين أداء العاملين فى الـوزارات والجهات الحكومية، وهذا يدلل على وجـود خلل فى قانون الخدمة المدنية، بما يعنى أن نظام الحوافز الحكومى لا يحقق أهدافه فى رفع وتحسين مستوى الأداء الوظيفى.

٢ – أن نظام الرواتب والمزايا الإضافية لا تسـوده العدالة بصفة عامة، وأن العلاوات الاجتماعية غير مقبولة من وجهة نظر العاملين فى الجهات الحكومية والخاصة ولا تدعو إلى رفع مستوى الأداء.

٣ – أن الترقيات الوظيفية غير عادلة بصفة عامة، فضلاً عن وجود مناخ يسـوده التذمر والشعور بالظلم نتيجة عدم الإنصاف فى منح الحوافز والمكافآت للعاملين، كما أن عدم العدالة فى منح المكافآت يؤثر سلباً على الأداء بعض الموظفين الكفء المحرومين من المكافآت.

٤ – عـدم اسـتخدام الوزارات أسـاليب المنافسـة فـى الترقيـة الوظيفية من خلال المسـابقات والاختيارات، وأن هناك خلل فى الهياكل التنظيمية للوزارات وتسكين الموظفين عليها بشكل لم يدعم تطوير الأداء الوظيفى.

٥ – أن هناك خلل فى طرق وآليات منح نظام الحوافز، وذلك بسـبب عدم وجود معايير وضوابط إدارية لمنحها، فضلاً عن أن تولى المناصب الإدارية والإشـرافية تمنح بالواسطة والمحسوبية وذوى القرابات مما يؤثر سلباً على أداء الموظفين.

٦ – تدنى مستوى الرضا الوظيفى للموظفين بالنسبة لدرجاتهم ومسمياتهم الوظيفية، وهذا يدلل على أن نظام الحوافز الحكومى لم يحقق أهدافه.

ثامناً: أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة:

نعـرض أربعـة أبعاد للتنميـة الاقتصادية على سـبيل المثال لا الحصر (أبعـاد الاقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية) فى سـياق الحديث عـن التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك على الوجه التالى:

أولاً: البعد الاقتصادى:

يتضمن هذا البعد الانعكاسـات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادى على البيئة، الذى يتضمن: [1]

(١) راجع فى ذلك أ. م. د. مهدى سـهر غيلان، فايق جزاع ياسـين، م. م. شـيماء رشـيد، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة فى البلدان العربية والمتقدمة، جامعة كربلاء،٢٠٠٣، صـ٣ وما بعدها.

١ – معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية: إذ يستهلك الفرد فى الدول المتقدمة وخاصة الصناعية منها فى المتوسط أضعاف ما يستهلكه الفرد فى الدول النامية من النفط والغاز، ويرى سولو وهارتوك بأن الاستهلاك يكون مستدام إذا حافظ على مستواه أو تزايد عبر الزمن، أما إذا انخفض مستواه أو تناقص عبر الزمن فيكون هذا الاستهلاك غير مستدام.

٢ – القضاء على الفقر: تهتم التنمية المستدامة فى الدول النامية بتوجيه الموارد فيها من أجل الاستغلال الأمثل لتحسين ورفع مستويات المعيشة فى تلك الدول، فالطلب المحلى على المنتجات الزراعية والسلع المصنعة والخدمات سيزداد مع تزايد السكان مما يتطلب إشباع الحاجات الأساسية للأفراد من تلك السلع والخدمات فى الدول النامية.

٣ – الحد من التفاوت فى توزيع الدخول: تهدف التنمية المستدامة إلى تقليل الفوارق والتفاوت فى توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء، وأن هذا الهدف يتطلب العمل على أن توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية إلى استثمار الموارد المتاحة فيها والعدالة فى التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل استثمارات وسلع وخدمات وبأسلوب مستدام يقلل من الضغط على البيئة.

ثانياً: البعد الاجتماعى:

ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة واستمرارها، على الوجه الآتى:

١ – الحكم الصالح: ويعد من أهم متطلبات التنمية المستدامة توافر الحكم الصالح للمجتمع، ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطى وأن تكون المشاركة فى الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع، وأن تحقيق هذا الهدف ينعكس على القرارات السياسية والاقتصادية التى ستكون فى صالح المجتمع.

٢ – توفير خدمات الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية المستدامة هى الهدف الأساسى لكل الأنظمة السياسية، إذ أن هدف التنمية البشرية هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة من المراحل الأولية إلى المراحل العليا والعمل على اكتساب وتطوير المعارف للأفراد من أجل المساهمة الحقيقية فى استدامة التنمية.

٣ – النمو السكانى وتوزيع السكان: تعنى التنمية المستدامة فى هذا المجال السيطرة والتحكم فى نمو السكان والاهتمام برعاية وتكوين الأسرة بشكل عام، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من أجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالأراضى الزراعية وتخفيف حدة التلوث فى المدن الكبرى.

ثالثاً: البعد البيئى:

ويعنى البعد البيئى للتنمية المستدامة فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توفير مستوى معيشى يتحسن باستمرار مع مرور الزمن، وأن هذا البعد يتضمن:

١ – المحافظة على الموارد المائية: حيث تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على الاستخدامات المائية من خلال تقليل الهدر وإنشاء السدود لتخزين المياه والمحافظة على المياه الجوفية وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحى وتحسين نوعية مياه الشرب.

٢ – حماية المناخ من الاحتباس الحرارى: وتعنى عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه إحداث تغييرات كبيرة فى المناخ العالمى، فالاشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيماوية تؤدى إلى حدوث آثار سلبية وتغيرات مناخية تؤثرعلى الحياة فى الكرة الأرضية، فالهدف الأساسى للتنمية المستدامة العمل على إيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخلفات الصناعية.

رابعاً: البعد التكنولوجى:

أدى استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية وانعكاسه على تحسن المستوى المعيشى، ومن أهم أبعاده

١ – استعمال التكنولوجيا الأنظف فى الصناعة: إذ أن انتشار الصناعات والمنشآت أدى إلى زيادة التلوث، ففى الدول المتقدمة يتم الحد من تدفق التلوث أو مكافحة التلوث البيئى من خلال فرض غرامات مالية كبيرة أو وضع إجراءات وقوانين صارمة على المنشآت من أجل تقليل التلوث.

٢ – تبنى التكنولوجيا العالية: حيث أن التكنولوجيا المستخدمة فى الدول النامية كثيراً ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسبباً للتلوث من التكنولوجيا المستخدمة فى الدول الصناعية.

كما، نود أن نشير بأن هناك بعداً يمكن أن نضيفه ألا وهو (حجم البحث العلمى) وذلك من خلال النظر إلى عدد العلماء والباحثين فى مجال البحث العلمى والتطوير، ومدى حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلى تبين قياس التنمية المحلية، وتعد مؤشرات برآءات الاختراع وكذلك تحصيل رسوم التأليف والاختراع من أهم المؤشرات لخلق التكنولوجيا، فكلما يرتفع أعداد هذه المؤشرات فإن هذا يعكس مدى تطور التكنولوجيا والتنمية فى تلك الدولة.

حيث أن الثابت أن الاستثمار فى ميدان البحوث من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتطوير سواء فى الجامعات أو مراكز البحوث المتخصصة أو فى المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية يؤدى

إلى نتائج إيجابية تتمثل بالعائد الكبير المتحقق من خلال هذا الاستثمار على مستوى المؤسسة والاقتصاد للوطن.

ومن وجهة نظر أخرى، تحقيق الدافعية للاستثمار باستخدام جزء من القوة العاملة ومن وسائل الإنتاج فى الحفاظ على طاقة إنتاجية قائمة عن طريق صيانتها أو استبدالها أو فى بناء طاقة إنتاجية جديدة كاستصلاح أرض زراعية جديدة أو شق ترعة أو طريق أو بناء وحدة إنتاجية صناعية جديدة أو التوسع فى وحدة صناعية قائمة، فعملية الاستثمار إذن عملية تضيف إلى الطاقة الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع.(١)

بذلك، فإن استعراض وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً نلاحظ وجود فجوة بين الدول العربية وباقى دول العالم على الرغم من توفر مقومات التنمية من موارد بشرية وموارد مالية إضافية للموارد الطبيعية، كون الملاحظ فى الدول العربية غياب التخطيط الاستراتيجى الصحيح من أجل رسم سياسات واضحة المعالم تهدف إلى نقل هذه البلدان الغنية إلى بلدان أكثر نمواً وتطوراً.

ونذكر بأن هناك علاقة سببية فى اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو، فالإصلاحات الاقتصادية لا مناص منها ولا بديل عنها عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجية النمو ذات التوجه التصديرى التى يقودها القطاع الخاص والتى تمثل عنصر رئيسى فى إمكانية النمو رغم الآثار السلبية قصيرة الأجل، على الرغم من أنها سوف تؤدى إلى النمو على المدى الطويل، غير أن معارضى هذه البرامج يرون أن وصفاتها غير متطابقة من الناحية النظرية وتؤدى فى نهاية الأمر إلى اندماج سلبى للبلدان كمستهلكين وليس كمنتجين، فضلاً عن أن هذه العلاقة تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية ولا سيما الحالة الاقتصادية والمالية، استجابة السياسات الاقتصادية، التأييد الشعبى المناسب.

وإذا كانت الإصلاحات رغم أهميتها تبدو غير ملائمة وضارة بالنمو على المدى القصير من حيث تكلفة الإصلاحات، محدودية النتائج، انكماش القطاعات، تدهور الجوانب الاجتماعية، إلا أنها تعتبر محفزة للنمو على المدى الطويل (استدامة النمو الاقتصادى).

ويتبين من ذلك أنه ليس من الحكمة تفادى الإصلاحات الاقتصادية وتأجيلها فى ظل تراكم الاختلالات المالية وأوجه القصور الهيكلى وتفاقم الأزمات كون ذلك يؤدى إلى زيادة تكاليف الإصلاح فى المستقبل.

فالإنسان المصرى تحمل الصعاب والمحن عبر التاريخ، لكن تحمله الآن إنما كان لازدياد الوعى الوطنى وإدراكه بضرورة إجراءات الإصلاح الاقتصادى تحقيقاً لاستقلال الاقتصاد الوطنى للدولة

(١) راجع فى ذلك د.أسامة الفولى، مبادئ الاقتصاد النقدى، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٣، صـ٣٥٨.

المصرية وتشجيع مساهمة المصريين فى صناعة ذلك الاستقلال بالعمل على تشجيع المنتجات الوطنية والعمل على زيادة التصدير والتقليل والحد من الاستيراد لتصبح مصر لها ذاتيتها واستراتيجيتها الاقتصادية المستقلة.

وسوف نتعرض فى المطلب التالى إلى التأكيد على أن (الإنسان المصرى صانع استقلال الاقتصاد الوطنى) وذلك من خلال برنامج التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

* * *

المطلب الثالث

برنامج التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة

(الإنسان المصرى صانع استقلال الاقتصاد الوطنى)

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية فى القرن العشـرين حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضى على أنها ارتفاع مسـتوى دخل الأفراد بحيث كانـت مرادافاً لمفهوم النمو الاقتصادى، وقد شـق على الاقتصاديـين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانيـة الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذى دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحدد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية فى الناتج الوطنى الإجمالى بالنسب المئوية المتصاعدة.(١)

وتأكيـداً علـى ذلك، أولى الدسـتور المصرى العظيم الصـادر عام ٢٠١٤ عنايـة خاصة بالنظام الاقتصـادى، حيـث أورد النـص عليه فـى الفصل الثانـى من البـاب الثانى بعنـوان (المقومات الاقتصادية) فى المواد من ٢٧ وحتى المادة ٤٦، حيث نصت المادة (٢٧) منه على أن (يهدف النظام الاقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى، ورفع مسـتوى المعيشـة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر، ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشـجيع الاسـتثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكاريـة، مع مراعاة الاتزان المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل، وضبط آليات السـوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المسـتهلك، ويلتـزم النظام الاقتصادى اجتماعيـاً بضمان تكافؤ الفـرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول، والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشـات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون).

وعلى ذات النهج، نصت المادة (٢٣٦) من دستور مصر العظيم الصادر عام ٢٠١٤ على أنه (تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشـاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسـيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها فى مشروعات التنمية وفى

(١) راجع فى ذلك د. محيى الدين حمدان، حدود التنمية المسـتدامة فى الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، صـ٤٣.

أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون).

وقد برز الاهتمام بالتنمية البشرية كرد فعل على معظم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان العالم على الجانب الاقتصادى، وعدم إعطاء الجانب الاجتماعى منها نفس المستوى من الأهمية، وتعزز هذا الاهتمام أكثر مع بروز ظاهرة العولمة التى باتت تشكل تحدياً كبيراً للنمو الاقتصادى والاجتماعى فى العالم وتؤثر بشكل أو بآخر على حياة غالبية المواطنين، ومع مرور الزمن تبين أن التقدم البشرى لا يحدث تلقائياً بواسطة النمو الاقتصادى، وبالتالى بدأت تبرز أهمية وضرورة التحول فى الفكر التنموى من التنمية الاقتصاية التى تركز على زيادة الدخل القومى والدخل الفردى والادخار والاستثمار إلى التنمية البشرية التى تركز على تنمية البشر، انطلاقاً من أن النمو الاقتصادى هو وسيلة لتحسين وتوسيع خيارات الناس للوصول إلى حياة أفضل وذلك بتكوين قدراتهم وتنميتها، ومن ثم تحسين مستوى انتفاعهم من قدراتهم سواء فى العمل أو المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية أو قضاء أوقات الفراغ.

حيث تحول الإنسان من كونه عنصراً إنتاجياً إلى أداة وغاية للتنمية وأصبح النمو الاقتصادى فى التنمية البشرية مجرد وسيلة لتحقيق رفاهية الأفراد، وهذا يعنى أن جوهر التنمية البشرية هو تنمية الناس بالناس وإلى الناس، وبذلك جاء مفهوم التنمية البشرية ليعطى نظرة أكثر شمولية ودلالة على التنمية المستدامة وعلى أداء الدولة[1]

ومن الناحية التاريخية يمثل مفهوم التنمية البشرية حصيلة جهد فكرى طويل له جذور فى الفكر الإسلامى عند «ابن خلدون"، وفى الفكر الماركسى ومفكرى اقتصاد التنمية الذى انتشر فى الستينات وظهور بعض المؤشرات ذات الطابع الاجتماعى ومقاربات تحليلية تعتمد بالأساس على نوعية الحياة والحاجات الأساسية.

وفى الواقع قد فرض مصطلح التنمية البشرية على جميع الدول والحكومات منذ سنة ١٩٩٠ عند إصدار الأمم المتحدة تقريراً للتنمية البشرية فى إطار برنامجها التنموى، وأصبح لترتيب الدولة فى هذا التقرير أهمية بالغة لأن المرتبة تعكس مستوى الأداء الحكومى للدولة من منظور الهيئة الدولية الأكثر شرعية وهى الأمم المتحدة.

كما أن الهدف من التنمية البشرية هو توسيع حريات الناس، بما معناه زيادة الخيارات المتاحة لهم من جهة وتوسيع المشاركة المتساوية والعادلة فى هذه الخيارات من جهة أخرى، مع العلم أن الخيارات الممكنة لا متناهية ومتغيرة عبر الزمن حسب الأفراد.

(١) راجع فى ذلك الأستاذان: غريب بو رباح، بضياف أحمد، الأداء الحكومى من المؤشرات الكمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، ٢٠٠٥، صـ٢٣٩ وما بعدها.

وقد اعتمد تقرير التنمية البشـرية لسـنة ١٩٩٠ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة تعريفاً لمفهوم التنمية البشـرية قام بتعديله لاحقاً عام ١٩٩٥، وقد جاء فى هذا التعريف (التنمية البشرية هى عملية توسـيع لخيارات الناس، ومن حيث المبدأ هذه الخيـارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الزمن، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة أن يعيش الناس حياة صحية وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمسـتوى معيشـة لائقة، ولكن التنمية البشرية لا تتوقف عنـد ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسـية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بوفرة العمل والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتى الشخصى وبحقوق الإنسان المكفولة).

والواضـح أنه لا يمكن إيجاد مقياس واحد يسـتطيع أن يقيس التنمية البشـرية بهذا المفهوم الواسع أو حتى مجموعة محددة من المؤشرات الكمية والتى لا نجدها فى الكثير من الدول النامية، وهنا تكمن أهمية التركيز على العناصر الثلاثة.

ولكـى تنجـح أى عملية لا بد أن يكون لديك فكرة واضحة عما سـيحدث، بالإضافة إلى القدرة التنظيمية على إنجازها على الرغم من الصعوبات التى تقابلك، وهذا علاوة على الأخذ فى الاعتبار أصحاب المصلحة، وأخيراً الفهم الدقيق للموقف.

كون الأهداف هى التركيبة الجوهريـة لأية خطة، فهى تحدد أولويات التنمية الاقتصادية، كما هى الأسـاس الذى يبنـى عليه كل عمل أو فعل يتخذ، فالأهـداف تمثل لب أو جوهر الخطة الجيدة، كما أنها توفر معايير التصميم والتقييم، وهى كل ما يهم الإنسان وكل ما يحرصون عليه، ويقتضى أن تكون قائمة الأهداف شاملة وكاملة ولا تشمل إلا الأفكار الجوهرية الضرورية لتحقيق الرؤية المسـتقبلية للتنمية، مما يتعين تسـجيل كل الأفكار التى يمكن للمجموعة السيطرة عليها فى قائمة، كذلك لا بد أن تكون الأهداف قابلة للقياس تتسم بقابلية التنفيذ ومختصرة، وفوق كل ذلك لا بد أن تكون مفهومة.

وبذلـك، تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم ركائز اسـتراتيجية التنمية المسـتدامة باعتبارها المحرك الرئيسى لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤدى النمو الاقتصادى المستدام إلى توليد فرص عمـل وزيادة الدخل مما يعزز من قدرة الدولة على تطوير البنية الأساسـية للبلاد اللازمة لجذب الاستثمار المحلى والأجنبى ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة ورفع مسـتوى الخدمات اللازمة لحياة المواطنين لتحسـين مستوى معيشتهم وتمكينهم من الاستمرار فى دعم عملية التنمية الاقتصادية وتوفير حياة تتسم بالرخاء والاستدامة لجميع المواطنين.

وبمراجعة المؤشـرات الاقتصادية نجـد أن مصر قد مرت خلال الفترة السـابقة بمرحلة عدم الاسـتقرار السياسـى والتى أثرت بالسـلب على النشاط الاقتصادى بشـكل كبير، ولكن الاقتصاد

المصرى شــهد تحسناً ملحوظ خلال الأربع أعوام الماضية فى أداء كثير من المؤشرات الاقتصادية فى ضوء الإجراءات والسياســات الإصلاحية التى نفذتها الحكومة والتى ساهمت فى إعادة بناء الثقة فى الاقتصاد المصرى محلياً ودولياً.

وتستهدف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية فى مصر أن يكون الاقتصاد المصرى اقتصاد ســوق منضبط يتميز باســتقرار أوضاع الاقتصاد الكلى وقادر على تحقيق نمو احتوائى مســتدام، ويتميز بالتنافســية والتنوع ويعتمد على المعرفة ويكون مســتقلاً استقلالاً كاملاً بحيث يكون لاعباً فاعلاً فــى الاقتصاد العالمى قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية وتعظيم القيمة المضافة وتوفير فــرص عمل لائقة ومنتجــة، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلــى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

ويرتبط البرنامج المقترح ارتباطاً استراتيجياً بتحديات التنمية فى مصر وأولوياتها، فقد ساهم تزايد شعور العامة بضعف مستوى شفافية الحكومة وغياب مسآءلتها وانعدام فرص إيجاد وظائف دائمة ونمو مستدام فى شحذ الاحتياجات الشعبية فى مصر عام ٢٠١١، وبعد مضى ثلاث سنوات من عدم الاســتقرار السياســى خلفاً لثورة يناير ت إقرار دســتور جديد من خلال اســتفتاء شعبى يليه انتخابات رئاســية عقدت فى مايو ٢٠١٤ وأخيراً انعقدت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥، وقد أحرزت الحكومة تقدماً فى اســتعادة الأمن وخفض مســتويات الاضطرابات المدنية وتدشــين الإصلاحات الضرورية، وبالرغم مما تقدم فإن الأســباب الرئيسية للاحتياجات كانت قلة وظائف القطــاع العــام وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين الشــباب المصــرى وانعدام الخدمات المقدمة للشــرائح الفقيرة من الســكان من بــين جملة أمور أخرى ما زالت مســتمرة وتقع فى قلب الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المصرية.

وســوف نتعرض فى ذلــك المطلب إلى المســائل الآتية بدءً مــن دور المحافظات فــى التخطيط الاســتراتيجى لقرارات الاســتثمار انتهاءً بالسياســات الاقتصادية التى يتبناهــا البرنامج، على النحــو التالى: (دور الوحدات المحلية فى التخطيط الاســتراتيجى لقرارات الاســتثمار، مركزية صنع القرار والاتصالات، محدودية نطاق نفوذ المحافظ، أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية، مقومات الاقتصاد المصرى، التطوير الإدارى والمشــكلات التى يعانى منها، السياسات الاقتصادية واجبة الاتباع).

أولاً: دور الوحدات المحلية فى التخطيط الاستراتيجى لقرارات الاستثمار:

إن عملية التخطيط الاســتراتيجى محدودة فى الإدارة على مســتوى المحافظات أو مســتويات الإدارة الأدنــى، وتقتصر مهام التخطيــط فى المحافظات على قيام المســتويات الأدنى من الإدارة

بجمع وتوصيل رغباتها الخاصة بالاستثمار، وتستخدم أدوات تخطيط الاستثمارات وتقييمها على نحو محدود وإن وجدت وذلك لتحديد أولويات الاستثمارات، وفى الوقت الراهن – لا بد – يجرى استخلاص البيانات لتقييم الموارد والاحتياجات الحالية فى المقام الأول من شكاوى المواطنين والتوجيهات وهى ما تشكل جزءً من الاحتياجات الفعلية وتكون فى معظم الحالات غير تمثيلية.

علاوة على ذلك، لا تجرى عمليات جمع البيانات وإدارة شكاوى المواطنين باستخدام أدوات نقل المعرفة ونادراً ما يتم التحقق من صحة تلك البيانات، كما لا يتم إجراء دراسات الجدوى والتقييمات المسبقة قبل تنفيذ المشروعات لتحديد آثارها المحتملة، وتتخذ القرارات بشأن مخصصات الميزانية والإطار الزمنى استناداً للمشروعات المشابهة المنجزة من قبل ولا يتم إجراء عمليات الرصد والتقييم إلا بشكل محدود إن وجدت، وعادة ما يتم ذلك دون وجود كيان أو موظفين فى دواوين المحافظات مكلفين بدور واضح فى الرصد والتقييم.

ثانياً: مركزية صنع القرار والاتصالات:

موظفو الحكومات المحلية لديهم نطاق محدود لصنع القرار، ويجب أن تحصل معظم القرارات على موافقة مسبقة من المحافظ أو السكرتير العام، وتجدر الإشارة إلى أن معظم إدارات المحافظة لا يمكنها التواصل فيما بينها بشكل مباشر وعليها أن تتبادل وتتشارك المعلومات من خلال المحافظ أو سكرتير عام المحافظة أونائب المحافظ، كذلك فإن خطوط الاتصالات الخارجية محدودة، وعلى الرغم من أن الإدارات الرئيسية لها خطوط محدودة للاتصالات الخارجية إلا أن المعلومات لا يتم التشارك بها ولا يقدم أى دعم فنى، كما أن عدم قدرة المحافظات والإدارات المحلية على اتخاذ القرارات أو التواصل دون المرور عبر الوزارات المركزية سيؤدى إلى انعدام ملحوظ فى الكفاءة وضعف مستوى صناعة القرار.

ثالثاً: محدودية نطاق نفوذ المحافظ:

على الرغم من تمتع المحافظ بالسلطات المالية والإدارية على المديريات التى لها مهام وميزانيات مركزية، إلا أن هذه السلطة لا تسمح بأى تغيير فى سياسات تلك المديريات أو تخصيص النفقات والإيرادات التى تحددها الوزارات المعنية على المستوى المركزى، أما فى حالة المديريات التى لها وظائف مركزية فقط فقد تكون سلطة المحافظ غير مباشرة ومحدودة للغاية من خلال الوزارات المعنية حتى ولو فى شأن الموضوعات الإدارية البسيطة، وفى الوقت نفسه لا يتمتع مجلس المحافظة بسلطة حقيقية فى التأثير على المديريات ومستوى أدائها.

وتخضع مديريات وإدارات الخدمات الوزارية لرقابة مزدوجة من وزارتهم المعنية والمحافظ بصفته الرئيس الأعلى لكافة العاملين بالمحافظة، ويمنح القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته

مجموعة متنوعة من الفاعلين أدواراً مختلفة فى مراقبة أعمال المجلس التنفيذى بالمحافظة والمجالس الشعبية المحلية، وتشمل هذه المجموعة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزير التنمية المحلية والمؤسسات المركزية الأخرى مثل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والهيئة العامة للتخطيط العمرانى والجهاز المركزى للمحاسبات والهيئة العامة للرقابة المالية.

رابعاً: أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية:

تسعى استراتيجية التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

١ – استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، بخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى، وخفض نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.

٢ – تحقيق نمو احتوائى ومستدام، برفع معدل النمو الاقتصادى وتحقيق نمو متوازن إقليمياً وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوى الإعاقة فى سوق العمل، وتحقيق التمكين الاقتصادى للعمل على تخفيض معدلات الفقر.

٣ – زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، بزيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصرى دولياً وزيادة مساهمة الصادرات فى معدل النمو الاقتصادى ورفع مستوى الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى وخاصة الخدمات الإنتاجية، وذلك اتساقاً مع توجهات الحكومة والممارسات العالمية فى هذا الشأن التى تعتبر كل من الصناعة والخدمات محركاً مزدوجاً للنمو.

٤ – تعظيم القيمة المضافة، بزيادة المكون المحلى فى المحتوى الصناعى وخفض عجز الميزان التجارى.

٥ – ممارسة دور فعال فى الاقتصاد العالمى قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية، بزيادة مساهمة الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة فى مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول فى مجال الإصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلال عشر سنوات، ومن ضمن الدول حديثة التصنيع خلال خمس سنوات.

٦ – توفير فرص عمل لائق ومنتج، مما يؤدى إلى خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية.

٧ – أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

٨ – العمل على دمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات.

خامساً: مقومات الاقتصاد المصرى:

يتسم الاقتصاد المصرى بالعديد من المقومات التى تمكنه من الوصول إلى أهدافه إذا تم التركيز على استغلالها بشكل جيد، فمصر قادرة على تحقيق قفزة كبيرة فى مجال التنمية ونظرة اقتصادية إذا نظرنا إليها نظرة شاملة وواسعة بتاريخها وثرواتها وموقعها الجغرافى المتميز ومكانتها السياسية والطاقة البشرية الهائلة ومقومات الابتكار وعوائد الاستثمار فيها، كما أنها أكبر سوق فى منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل أبرز هذه المقومات فيما يلى:

١ - موقع مصر الجغرافى الاستراتيجى:

تعد مصر بموقعها الجغرافى أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب، فإلى جانب النقل البرى الذى يلعب دوراً كبيراً فى نقل التجارة الخارجية من وإلى مصر، يوجد عدد من القنوات والطرق والممرات الملاحية والنهرية سواء الطبيعية أو الصناعية مثل نهر النيل الذى يشق أرضها من الجنوب إلى الشمال، كما يوجد عدد من الموانئ البحرية المطلة على البحر الأحمر والأبيض المتوسط وخليجى السويس والعقبة وتصل إلى ٦٠ ميناء تقريباً بحرياً تساعد على تنشيط التجارة الخارجية لمصر حيث تعتبر حلقة من حلقات النقل المتكامل بين النقل النهرى والبحرى، وقد لعبت قناة السويس دوراً كبيراً فى دعم مكانة الموقع الجغرافى المصرى حيث تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائى بحرى مباشر دون أى حلقة برية وسيطة، ومنذ إنشاء القناة أضحت أهم طريق شريانى فى العالم للتجارة الخارجية والملاحة البحرية عموماً ولتجارة الشرق والغرب خصوصاً، ومن المنتظر أن تعمل قناة السويس الجديدة على توسعة الطاقة الاستيعابية للقناة وزيادة الأهمية الاستراتيجية لمصر شريطة زيادة نمو حجم التجارة الدولية بالطبع.

٢ - الطاقة البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكى:

تعد مصر من أكثر الدول تعداداً فى الشرق الأوسط مما يجعل السوق المصرى أكبر سوق استهلاكى بمنطقة الشرق الأوسط نتيجة ارتفاع حجم سكانها، الأمر الذى يمنحها ميزة نسبية كبيرة لجذب الاستثمارات على مستوى دول المنطقة، كما لديها فرص متميزة للغاية كونها دولة شابة يبلغ تعداد السكان فيها من هم دون الـ ٣٠ عاماً ٦١٪ من إجمالى السكان، كما تتمتع مصر بشبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية التى تمكنها من أن تكون مركزاً للتجارة فى الشرق الأوسط إذا تم استغلال هذه الاتفاقيات على وجه حسن.

٣ - المقومات السياحية:

تعد السياحة أهم مصادر الدخل القومى والعملة الأجنبية للاقتصاد المصرى، حيث تمتلك مصر

كل مقومات الجذب السياحى، فبالإضافة إلى سحر الطبيعة وروعة المناخ تضم مصر أكثر من ثلث آثار العالم، وتزخر بتراث عريق وحضارة تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ على مدار أكثر من سبعة آلاف سنة، وتتميز مصر بتنوع المنتج السياحى حيث تعد السياحة الأثرية والتاريخية والدينية والثقافية من أهم وأقدم أنواع السياحة، هذا إلى جانب سياحة المؤتمرات والمعارض الدولية وسياحة السفارى الصحراوية وسياحة اليخوت والسياحة البحرية والبيئية والعلاجية والرياضية والريفية، بالإضافة إلى سياحة المهرجانات والفعاليات الترفيهية والثقافية، وتمثل سياحة مراكز الغوص اليوم نشاطاً سياحياً يلق رواجاً كبيراً.

٤ - تنوع الاقتصاد المصرى:

يعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسى على قطاع الخدمات وعوائد قطاع النفط والإنتاج الزراعى والصناعات التحويلية وعوائد السياحة ودخل قناة السويس، الأمر الذى يجعل الاقتصاد المصرى اقتصاد متنوع ويحمى قطاعاً من هذه القطاعات، كما أنه يتيح لمصر فرصة أكبر فى المشاركة والاندماج فى سلاسل الإنتاج والقيمة على المستوى العالمى.

٥ - توافر العديد من فرص الاستثمار الحقيقى المستدام:

إن توافر العديد من فرص الاستثمار سيكون له تأثير إيجابى ملموس على تحقيق التنمية بمصر، والتى يتمثل أهمها فى تنمية محور قناة السويس وتعمير واستثمار منطقة شمال غرب خليج السويس وشمال سيناء والساحل الشمالى الغربى وتحويل مصر إلى مركز لوجيستى عالمى وتطوير منطقة المثلث الذهبى وغيرها من المشروعات التى تمثل فرصاً استثمارية عالية الجاذبية والربحية.

٦ - كبر حجم المساحة غير المستغلة:

إن أكثر من ٩٠٪ من مساحة مصر ما زالت تحتاج إلى استصلاح واستغلال حيث تحتوى على الكثير من الخيرات، فكلاً من منطقة شمال سيناء وساحل خليج العقبة تعتبر كنوز غير مستغلة حتى الآن فى مصر.

٧ - صلابة الاقتصاد المصرى أمام الأزمات:

ففى العقد الأخير فقط صمد الاقتصاد المصرى أمام أزمتين عالميتين أثرتا على دول العالم أجمع، الأولى أزمة الغذاء التى واجهت العالم عام ٢٠٠٨ ورغم أن مصر ثانى أكبر دولة مستوردة للقمح ونسبة كبيرة من المواد الغذائية إلا أنها استطاعت أن تخرج من هذه الأزمة وتحقق معدل نمو ٤,٧٪، كما أن الاقتصاد المصرى نجح فى تخطى تداعيات الأزمة العالمية وأن يحقق معدل نمو ٦٪ خلال الربع الأخير من العام المالى ٢٠٠٩/ ٢٠١٠.

٨ - توافر موارد الطاقة المتجددة:

تعـد مصر من الدول الواعدة فى مجالات إنتاج الطاقة المتجددة لما تتمتع به من مناخ ملائم وموقع متميـز، فعلى صعيد طاقة الرياح تعد منطقة قناة السـويس من أكثر المناطـق التى تتميز برياح ذات سرعات عالية تصل إلى ١٠ م/ ثانية، كما تعد مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر على طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التى تتسـم بالديمومة والاسـتمرارية وعدم النضوب، وفيما يتعلق بالطاقة الشمسـية كمصدر للطاقة المتجددة فلمصر العديد من المميزات التنافسية التى تتمثل فى وقوعها ضمن الحزام الشمسى وفقاً لأطلس الشمس الذى تتوافر فيه ساعات سطوع الشمس ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس فى مصر ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ كيلو وات ساعة/ م٢ وهذا غير متوفر فى عدد كبير من الدول، الأمر الذى يجعلها مصدراً مهماً لتوليد الطاقة.

٩ - الثروة المعدنية:

تمتلـك مصر الكثـير من المعادن التى تتنوع مـن حيث النوع والكم وأماكن التوزيع، وتنقسـم الثروات المعدنية فى مصر إلى خمس أنواع أساسية:

أ - خدمات الطاقة: وتشمل المواد البترولية كالبترول والغاز الطبيعى، وعلى الرغم من ضعف إنتاجية خدمات الطاقة مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، ويتضح ذلك من معدلات اسـتيراد المشتقات البترولية والغازية، إلا أن هناك طفرة فى مجال الاكتشافات الجديدة التى تبشر بمستقبل واعد لمصر.

ب - خامـات الطاقـة الصلبة: والتى فى طياتها تتعدد إلى أنـواع، أهمها الخامات الكربونية كالفحم والطفلة الزيتية التى تتواجد فى الصخور التى تعلو تكوين الفوسفات فى محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد.

ج - الخامـات المشـعة: كاليورانيوم الذى يتواجـد فى صخور الصحراء الشـرقية فى منطقة المسيكات وجبل قطار وسيناء، ويستخدم فى إنتاج الطاقة النووية.

د - الخامـات الفلزيـة: وتشـمل ثلاثة أنـواع من المعـادن، وهى الخامـات الحديدية وغير الحديديـة كالنحاس والمعادن النفيسـة كالفضة والبلاتين والذهب والخامـات اللا فلزية، وأخيراً خامـات الصناعات الكيميائية والأسمدة، وكل هذه المعادن تتوافر بكميات كبيرة ويتم اسـتغلالها فى التصنيع والتصدير.

سادساً: التطوير الإدارى والمشكلات التى يعانى منها:

لقـد أدى دخـول تقنيات المعلومات والاتصـالات إلى عالم الأعمال إلى التأكيـد على أهمية علم

الإدارة (أساليب، طرق، منهجيات) كسلاح أساسى وفعال لمواجهة التحديات الاقتصادية التى يواجهها عالمنا اليوم.

ولقد أصبحت عملية التطوير الإدارى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى استخدام التقنيات الحديثة فى كافة أعمال الجهات الإدارية بمختلف أشكالها وطبيعة أنشطتها وأحجامها، وأصبحت الخطوات نحو عملية تحديث أساليب العمل بحاجة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق الهدف المنشود بالسرعة الممكنة.

وتهدف عملية التطوير الإدارى إلى تحقيق أهداف متعددة، بدءً من تبسيط الإجراءات وتحسين طرق العمل وتأمين المرونة الكافية لتجاوز التعقيدات غير الضرورية والتخفيف من الاختناقات، مما من شأنه توفير خدمات متطورة يختصر فيها الزمن وترتفع درجة وجودة العمل والخدمات وتصل إلى وضع أسس قابلة للتماشى مع التطوير المستمر.(١)

ولتحقيق عملية التطوير الإدارى لا بد من توفير جميع مكوناته الأساسية ولا سيما الإرادة السياسية التى تتمثل فى رغبة الجهات العليا فى هذا التطوير حيث تشكل تلك الإرادة المحرك الأساسى لهذه العملية، كون العنصر البشرى وهو العنصر الأهم فى تلك العملية الذى تعود إليه مهام التطبيق والتنفيذ الذى ينبغى أن يكون مؤهلاً تأهيلاً على نحو جيد يتناسب مع متطلبات عملية التطوير، فضلاً عن كون القوانين والأنظمة تشكل القاعدة الرئيسية التى ترتكز عليها عملية التطوير التى تسمح بالقيام بتحديث أساليب العمل وتبسيط الإجراءات، بالإضافة إلى إدخال التقنيات الحديثة واعتمادها فى تنفيذ أعمال المؤسسات واستخدامها بشكل يسمح بتأمين تحقيق الأنشطة، وكذا المرحلية فلا بد من اتباع خطوات مرحلية بهدف التمكين من تقييم ما تم إنجازه والربط بين المراحل المختلفة وفق خطط زمنية محددة قابلة للتحقيق.

وتستهدف عملية التطوير والتحديث الإدارى إلى النهوض بالواقع الإدارى للمؤسسات من خلال تطوير أساليب العمل وتبسيط الإجراءات واتباع سياسة الشفافية وتأمين المرونة الكافية لتدفق المعلومات، وذلك من خلال إدخال مفاهيم الإدارة الحديثة فى صلب العمل الإدارى بمستوياته المختلفة وصولاً إلى بناء نظام متطور متكامل يربط بين الهيئات الرقابية والوزارات والجهات الإدارية على مستوى المحافظات، بما يكفل تأمين خدمات أفضل للمواطن ويؤدى إلى رفع وتيرة العمل فى المؤسسات وتحسين مردوديتها وإنتاجيتها مما يفسح المجال أمامها للدخول إلى ما يطلق عليه « الحكومة الالكترونية»، حيث يعتمد مبدأ الحكومة الإلكترونية على الربط بين المؤسسات فيما بينها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى وذلك من خلال توفير إمكانية تداول المعلومات وإجراء المعاملات ومتابعتها عن بعد عبر مراكز تنفيذ عن طريق استخدام التقنيات الحديثة للحاسب

(١) راجع فى ذلك د. ماهر المجتهد، التقنيات الحديثة وأثرها فى عملية التطوير الإدارى، بيروت، ٢٠٠٣، صـ٤.

ونظـم الاتصالات والشـبكات، ويتطلب تطبيـق الحكومة الإلكترونية العمل علـى بناء نظم وبنوك معلومات متطورة على مسـتوى كل قطاع ومؤسسـة تتناسب مع أسـاليب العمل فيها وتوفير البنية التحتية المناسبة التى من شأنها تأمين الربط بين الأطراف المختلفة عبر شبكات اتصالات واسعة.(١)

وبالنظـر إلى الاقتصاد اليابانى نجد أنه قد لحق باقتصاديـات الولايات المتحدة وأوربا وأصبح ناضجاً، وفى مرحلة السـعى نحو اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة تسـتطيع الدول النامية استيراد التكنولوجيـا والأنظمـة الجديدة الموجودة فـى العالم المتقدم، ولكن عندما تصبـح الدولة جزءً من العالم المتقدم لا يمكنها بعد ذلك ملاحقة الآخرين، وإنما يجب عليها أن تخلق أشياء جديدة حتى يمكنها الاستمرارا فى النمو، ومن الطبيعى أنه عندما تقوم بخلق المسار الخاص بك فإن ذلك سوف يكون أصعب وأكثر بطئاً من محاولة اللحاق بمسيرة الآخرين.(٢)

المشكلات التى تعانى منها عملية التطوير الإدارى:

١ – تفتقر العديد من الإدارات مجموعة المهارات الرئيسـية اللازمة، كما أن اختصاص الإدارات والوصـف الوظيفـى للموظفين قد عفـا عليه الزمن حيث تم وضع أغلبها فى فترة السـتينات والسبعينات ولم يتم تغييرها منذ ذلك الحين، إضافة إلى ذلك فإن التكليف بالمهام فى الإدارات المختلفة على مستوى الديوان والمراكز يتسم بعدم التوافق بين الموظفين ذات مستويات المهارة والخلفيات التعليمية المختلفة، كما لا تتوافر الأدوات والمعدات بما فى ذلك أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والاستمارات الموحدة والنماذج فى العديد من الإدارات.

٢ – يؤخـذ فـى الاعتبار أن المحافظـات يوجد لديها قدرة محدودة علـى توفير الإدارة الملائمة للعقد، فحسـب المعتـاد لطالما تكـون المديرية المعنية مسـئولة عن التصميمـات والمواصفات والتكاليف التقديرية والمشتريات وإدارة العقود وذلك فيما يتعلق بالعقود الرئيسية، وبمجرد إبرامها يتم تسـليم المشروعات الفرعية إلى وحدات الإدارة المحلية من أجل القيام بالتشغيل والصيانـة، وتقوم المديريات وفقا للمعتاد بالإشـراف على عملية التشـييد، وهكذا لا يوجد لـدى المحافظات ووحدات الإدارة المحليـة القدرة المحلية الكافية للقيام بذلك، ومن خلال البرنامج سـوف تحصل وحـدات التنفيذ المحلية على الدعم من خلال الخبراء فى الشـئون الفنية والمشـتريات لتقديم التدريب والمسـاندة العملية، بل إنهم سـوف يسـتغلوا القدرات الفنية القائمة على المديريات المعنية، وبالنسـبة للعقود ذات الطابع المعقد فسوف يتم تعيين مستشارين خارجيين لتولى مهام خاصة فى هذا الصدد.

(١) راجع فى ذلك د. ماهر المجتهد، التقنيات الحديثة وأثرها فى عملية التطوير الإدارى، بيروت، ٢٠٠٣، صـ ٦.

(٢) راجع فى ذلك كينئتيشى أونو، التنمية الاقتصادية فى اليابان، ترجمة د. خليل درويش، دار الشروق، صـ ٢٣٦، ٢٣٧.

٣ – قدرة الجهات التنفيذية فى المحافظات ليست على القدر نفسه من الحزم.
٤ – عدم مواكبة القوانين للتطورات والصعوبة فى مواجهة المتغيرات.
٥ – ضعف التأهيل فى مجال هذه القوانين.
٦ – جمود البناء التنظيمى فى المؤسسات وضعف تطوير نظم المعلومات لديها.
٧ – نقص الخبرات الإدارية والفنية المؤهلة وظيفياً وغياب التأهيل المستمر.
٨ – تباعد الأهداف وتعميم مشكلة عدم الثقة والانتماء بين الموظفين والجهة التى يعملون بها.
٩ – المساواة بين العاملين من حيث المجهود المبذول من كلاً منهم.
١٠ – التسرع فى اتخاذ قرارات حوسبة الأعمال قبل جاهزية نظم المعلومات.
١١ – نسبة استخدام التجهيزات لأغراض إنتاجية ضئيلة.
١٢ – ورود التجهيزات قبل جاهزية البرمجيات.
١٣ – عدم الاهتمام بعنصر الوقت أو الزمن.
١٤ – اللجوء غالباً إلى شمولية الخطط السياسية والخطوات المرحلية.

ونود أن نشير، أن لاستخدام التقنيات الحديثة للمعومات والاتصالات وتكنولوجيا الشبكات دور كبير فى عملية التطوير الإدارى، نظراً للإمكانيات الهامة التى تتيحها والتى تهدف بشكل أساسى إلى توفير إمكانية تبادل المعلومات بسرعة ومرونة أكبر وتنفيذ المعاملات وتنميط الإجراءات والابتعاد عن ازدواجية الإجراءات وتطبيق مبدأ " النافذة الواحدة"، التى تتيح للمواطن إمكانية التعامل مع الوزارات والمؤسسات التابعة لها بالفاعلية والشفافية والمرونة المناسبة، الأمر الذى سينعكس إيجاباً على رفع وتيرة العمل الإدارى ودعم عملية اتخاذ القرار على مستوى الإدارة العليا وتطوير العمل وأساليبه وتحديث الأنظمة بشكل مستمر ومتوازن، إلا أنه من أجل تحقيق هذه الأهداف لا بد من تحديد متطلبات عملية التطوير وتوفيرها ورصد الموازنات الملائمة واللازمة وفتح المجال أمام تعديل بعض القوانين والتشريعات التى تتطلبها عملية التحول المنشودة.(١)

وتتطلب بعض القوانين النافذة والمعمول بها حالياً تعديلاً وتطويراً بدرجات محتلفة ترتبط بطبيعة ومستوى التطوير المنشود، وذلك كى تتماشى مع أساليب العمل المتطورة، كما يستلزم الأمر استصدار قوانين جديدة تتناسب مع أساليب العمل المعالج آلياً والتى من شأنه ترسيخ قانونية تبادل الوثائق الإلكترونية والتوقيع الإلكترونى والتسديد الإلكترونى.

وأيضاً لا بد من اتباع سياسة التقسيم الاستراتيجى والتى من شأنها وضع أولويات محددة تتناسب مع درجة أهمية كل قطاع من القطاعات من خلال المضى فى خطوات مرحلية أخذاً بالاعتبار للترابط بين القطاعات، وهنا لا بد من:

(١) راجع فى ذلك د. ماهر المجتهد، التقنيات الحديثة وأثرها فى عملية التطوير الإدارى، بيروت، ٢٠٠٣، صـ٧.

١ – تقسيم الدولة إلى قطاعات حسب أنشطتها.
٢ – بناء بنوك معلومات قطاعية.
٣ – الربط بين بنوك المعلومات المختلفة من خلال بوابات متعددة.
٤ – تحديد قواعد ومستويات الوصول إلى المعلومات بناءً على معايير محددة.
٥ – إعادة الهيكلة بتعديل البناء الهيكلى للوزارات والمؤسسات لتتناسب مع دورة المعلومات الجديدة وذلك من خلال عمل بناء تنظيمى يتناسب مع طبيعة العمل فى كل مؤسسة أخذاً بالاعتبار بالنهج الآتى:

أولاً: " البحث عن بناء تنظيمى متطور قابل للتطوير أى لا يكون جامداً، وفتح المجال لتطويره مع كل مرحلة من مراحل تطوير المؤسسة".

ثانياً: " عدم اعتماد شكل بناء تنظيمى موحد للفعاليات الفرعية مماثل بالضرورة للشكل التنظيمى العام للمؤسسة".

ثالثاً: البحث عن بناء تنظيمى متطور يبتعد قدر الإمكان عن البناء الهرمى الذى يكرس مبدأ المركزية الزائدة على مستوى قمة الهرم السلطوى ليقترب من أشكال البناء التنظيمى الأكثر تطوراً وملائمة لطبيعة أعمال المؤسسة مثل البناء الوظيفى الذى يعتمد على الربط بين الكفاءة والمسئولية، أو البناء المزدوج الذى يتيح إمكانية الفصل بين السلطة الإدارية والربط الفنى عبر خلق ما يسمى بنوعين من الخطوط الوظيفية (الخطوط السلطوية – الخطوط الاستشارية) مع تأمين التوازن بينهما، أو البناء المصفوف الذى يرتكز على مبدأ الاستثمار الأمثل لموارد المؤسسة المالية والبشرية".

رابعاً: " توصيف الوظائف على مختلف المستويات وتكريس مبدأ توثيق الأعمال وتبادل المعارف بين العاملين والارتقاء بمستوى النظم إلى مستوى إدارة المعارف".

خامساً: وضع برامج تأهيل وتدريب مستمر للأفراد والكوادر تمكنها من التعامل مع النظم الجديدة ومواكبة تطورها، ورفع حالة العاملين فى مجال استخدام تقنيات الحاسب والشبكات والثقافة الإدارية وأساليب الاتصال، والابتعاد عن دفع العاملين لاتباع دورات تدريبية نمطية وإنما دفع العاملين لدورات تتناسب مع طبيعة أعمالهم ووظائفهم ومستويات تعاملهم مع التقنيات الحديثة، وربط الدورات التدريبية بالترقية الوظيفية وإسناد المسئوليات الإدارية والفنية.

سادساً: فتح المجال أمام الإبداع والمبادرة لدى العاملين من خلال مشاركتهم فى مراحل اتخاذ القرار وتكريس مفهوم حلقات الجودة التى من شأنها السماح لطرح أفكار جديدة لتحسين أساليب العمل وخطوات الإنتاج بالاعتماد على الخبرة المكتسبة من ممارسة العمل وتطور الأداء الوظيفى.

سابعاً: استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات وتكنولوجيا العمل على الشبكات

له دور كبير فى عملية التطوير الإدارى، ولكن يجب أن يكون مبنياً على أسس صحيحة وأن تكون عملية حوسبة الأعمال من أجل التطوير وليس من أجل الحوسبة.

ثامناً: لا بد من توجيه الجهود فى التأهيل والتدريب نحو خلق جيل قادر على رفع كفاءته الإدارية ليسهم بشكل فعال فى عملية تطوير المؤسسات وتحسين قدراتها الإنتاجية بما يؤدى إلى الإصلاح الإدارى والاقتصادى المنشود.

تاسعاً: بالنسبة لقانون الخدمة المدنية الحالى ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية، أود أن أقول يجب تصميم برنامج وفق معايير تساعد على تحقيق التطلع إلى المستقبل، فيجب ألا تقتصر الإجراءات على تسريح الموظفين، بل يجب التفكير ببدائل ترتبط بالترقيات واجتذاب الموظفين وإجراءات أخرى كثيرة، كما أنه من الأصلح ألا يتم تأسيس برنامج دون استشارة كافة الموظفين فأفكارهم ومعارفهم قد تختلف تماماً عن تصورات السلطة المسبقة، كما أنها قد تتفاوت بشدة بينهم جميعاً.

وبذلك، فإن اتخاذ الخطوات الصحيحة ينعكس إيجاباً على رفع وتيرة العمل الإدارى ودعم عملية اتخاذ القرار على مستوى الإدارة العليا وتقديم الخدمات إلى المواطن الذى يشكل أساس المجتمع ونواة تطوره.

أما اليوم، يعتبر بناء قدرات السلطات المحلية شرط أساسى لتنفيذ استراتيجيات النمو الاقتصادى المحلى ودفع عجلة النشاط الاقتصادى وتهيئة فرص الاستخدام، وأن هذه المقاربة المرنة بطبيعتها لا بد لها أن تتكيف مع الظروف الإقليمية المقترنة بتحركات منظمات تؤمن لصانعى السياسات الأدوات الضرورية لفهم مقومات التنمية الاقتصادية المحلية وتنفيذها على أرض الواقع.

أما الهدف المرجو فيكمن فى تدعيم القدرات المالية والاجتماعية والاقتصادية والمادية، غير أن تحقيق بعض النجاح فى هذه العملية يتطلب تضافر الجهود بين السلطات المحلية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى، فوحدة العمل المشترك تمكن استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية من المساهمة فى تهيئة مناخ مناسب للنمو والنشاط الاقتصادى وخلق فرص العمل المناسبة.

ويستلزم إطلاق الديناميكيات المحلية شروط أساسية عديدة منها:

- خلق جو مناسب للأعمال (الشباك الواحد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة).
- إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص.

وتضطلع السلطات المحلية بدور استراتيجى، فهى فى معظم الأحيان تواجه تحديات مرتبطة بتهيئة فرص العمل وتطوير البنية التحتية وصولاً إلى تحقيق وتهيئة الفرص للشركات المحلية من

خلال العقود العامة، كما تواجه تحديات تتعلق بالإدارة المحلية السليمة، بعبارة أخرى يجدر بالسلطات المحلية أن تنسق بشكل فعال بين مختلف المبادرات الحكومية والفعاليات المحلية.

لذلك تعتبر التوجيهات الآتية ضرورية لنجاح استراتيجية كهذه:

١ – مقاربة تجمع بين النواحى الاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية.

٢ – استراتيجية تضم الأطراف المحلية وبذلك ينتج عنها رؤية مشتركة.

٣ – مراعاة الاقتصاد غير المنظم وارتباطه بأنشطة الاقتصاد النظامى.

٤ – تحدي القادة الاجتماعيين حرصاً على مصداقية الاستراتيجية.

٥ – العزم السياسى الثابت على دعم والتأكيد على سائر مستويات الإدارة السليمة.

وهذه المقاربة ترسم إطاراً لتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية وتحدد المراحل المختلفة التى يتعين على واضعى السياسات مراعاتها، وذلك من خلال: (تنظيم شراكات تعاونية بين القطاع العام والخاص، تحليل مواطن القوة والضعف فى الاقتصاد المحلى، تحديد مكونات استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، وضع برنامج الخطط الاقتصادية، تقييم الاستراتيجية المطبقة).

كما أن دعم وتأهيل الإدارة المحلية فى مصر يهدف إلى تعزيز ممارسات جديدة للإدارة المحلية قوامها المشاركة، وتحديد الخطط المسبقة للتنمية المحلية، كذلك مشروع مكافحة الفقر الذى من خلاله يتم التركيز على بناء قدرات المؤسسات المحلية بالإضافة إلى المواطنين المحليين بغية النهوض بدور الحكومات المحلية فى التنمية المحلية، وبذلك فلا بد لتلك المبادرات أن ترتكز على رؤى استراتيجية ديناميكية تعتمد عليها كافة الأطراف المعنية لكى تنجح.

لهذا السبب لا بد أن يقوم التخطيط الفعال للتنمية المحلية المصمم على شكل مشروع على ما يلى:

١ – استراتيجية تعزز الموارد المحلية وتبنى الجسور بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقافية.

٢ – برنامج يقوم على الواقع المحلى والقدرات المحلية.

٣ – إطار مؤسسى فعال قادر على تنفيذ وتطبيق برنامج التنمية المحلية.

ويعتبر المؤلفون فى تحليلهم أن العولمة هى السبب الذى أدى إلى تنافسية عالية بين المدن، وأن المدن التى تعتمد على إدارة حضرية سليمة وحدها قادرة على النجاح فى ظروف صعبة كهذه، إلى ذلك يشير المؤلفون إلى التفسير الذى أعطته منظمة اليونسكو للإدارة الحضرية السليمة والذى حددته كالآتى (العمليات التى تواجه وتراعى الروابط بين الأطراف المعنية – السلطات المحلية – المواطنين – الشركات – للتشجيع على المشاركة الفاعلة والتفاوض بين الفعاليات والآليات الشفافة فى صنع القرار والابتكار فى سياسات إدارة المدينة).

بذلك نرى أن هذا التعريف بذاته يشد على أحد أبرز العناصر ألا وهو أهمية تبادل المعلومات وبالتالى أهمية مشـاركة المواطنين فى عمليات صنع القرار المحلى، وقد أصبح من الواضح الآن أنه إلى جانب الحاجة إلى إصلاحات سياسية تحسن الحكم على المستوى الوطنى تبرز الحاجة إلى إدارة سـليمة على المسـتوى المحلى أيضاً، فالإدارة الحضرية السليمة تسـمح للمدينة بتحويل الفرص العالمية إلى منافع محلية لمواطنيها.

سابعاً: السياسات الاقتصادية واجبة الاتباع:

تشـمل هذه السياسات أهم السياسات على مسـتوى الاقتصاد الكلى من سياسات مالية ونقدية واسـتثمارية وتشغيل ودعم انتقال القطاع غير الرسمى إلى الاقتصاد الرسمى، كما تتضمن أيضاً أهم السياسـات القطاعية، وفيما يلى نسـتعرض هذه السياسـات ببعض من التفصيل: (سياسات على مستوى الاقتصاد الكلى، سياسات على المستوى القطاعى) وذلك على الوجه التالى:

سياسات على مستوى الاقتصاد الكلى

ونعرض بعض السياسـات وفقاً لما يلى: (السياسـات المالية، النقدية، سياسـات التشـغيل، سياسات الاستثمار):

أولاً: السياسات المالية:

١ – تحقيق الانضباط المالى: من خلال تخفيض العجز وتحسين هيكل الإنفاق وتقليص حجم الدين العام عن طريق تطوير نظام المشـتريات الحكوميـة وتطوير منظومة الدعم والإدارة الضريبية والاتجاه إلى بدائل أخرى لتمويل عجز الموازنة.

٢ – زيـادة الإيرادات: خاصة الإيـرادات الضريبية مقابل الإيرادات غـير الضريبية، وإجراء إصـلاح ضريبى يعتمد على توسـيع القاعـدة الضريبية مما يقلل من التشـوهات الناتجة عن الاعتمـاد على الإيرادات غير الضريبية، وكذلك تسـتعمل الحكومـة أيضاً مكافحة التهرب الضريبـى بهدف القضاء نهائياً على ظاهـرة التهرب الكلى أو الجزئى وتطبيق نظام ضريبى خاص بالمشـروعات الصغـيرة، وتعد ضريبة القيمة المضافة مـن الإصلاحات الهيكلية حيث تعمل على وضع معدل ضريبة موحدة على السـلع والخدمـات وخصم الضرائب على المعدات والآلات وتوسيع القاعدة الضريبية لتغطية نطاق أكبر من الخدمات.

٣ – تغيير أولويات الإنفاق: إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتغيير هيكل الإنفاق من خلال تقليل الإنفاق الجـارى الموجه للدعم والأجور ومدفوعات الفائدة مقابـل زيادة الإنفاق الداعم للنمو الاقتصـادى، ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق الاسـتثمارى علـى التعليم والصحة وباقى

مجالات العدالة الاجتماعية بما يتوافق مع النصوص الدستورية ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة، ويكون ذلك من خلال:

أ – إصلاح منظومة الدعم: باستمرار الجهود المبذولة لترشيد الدعم بأنواعه وضمان وصوله لمستحقيه، حيث تستهدف الحكومة زيادة أسعار الوقود بحوالى ٢٠٪ سنوياً حتى يتماشى السعر مع التكلفة بحلول عام ٢٠١٩، ومن المستهدف أيضاً أن يتم رفع الدعم عن الكهرباء بحلول العام المالى ٢٠١٩ وخفض الدعم على الطاقة ليصل إلى ٥,. ٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، ولا يقتصر الأمر هنا على إصلاح الأسعار بل تشتمل سياسة إصلاح دعم الطاقة أيضاً على زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتنويع مزيج الطاقة وتشجيع التحول نحو المصادر النظيفة والمتجددة للطاقة، هذا بالإضافة إلى سعى الحكومة نحو تطبيق نظام الكروت الذكية فى توزيع الوقود مع بناء قاعدة بيانات كاملة حول الاستهلاك والتوزيع فى سبيل تحسين الاستهداف والتأكيد على وصول الوقود المدعم للمستهلكين المستحقين.

ب – احتواء فاتورة الأجور: وذلك من خلال وضع حد أقصى لأجور الحكومة والقطاع العام، ومعالجة التشوهات التى يعانى منها هيكل الأجور وتضييق الفجوات بين الأجور فى القطاعات المختلفة، ويترتب على هذه الإصلاحات تخفيف عبء فاتورة الأجور على الموازنة العامة للدولة على النحو الذى يؤثر إيجابياً على الجزء المالى، وبالتالى يمكن توجيه مزيد من التمويل الجارى والاستثمارى لقطاعات تمس حياة المواطنين كالتعليم والصحة والاسكان والمرافق والنقل وخلافه.

٤ – تحديد سقف الائتمان: ترتبط هذه السياسة بقدرة مصر على إدارة ديونها الخارجية والعودة إلى الالتزام بسقف الائتمان الذى تخطته مصر فى السنوات الأخيرة.

٥ – طبيعة الاستدانة التنموية: توجيه الديون التنموية للقطاعات الأكثر ربحية حتى تستطيع الحكومة الوفاء بأعباء الديون دون زيادة الضغود على الموازنة العامة للدولة، وأن تكون المساعدات فى شكل منح موجهة بشكل أكبر للقطاعات الاجتماعية التى لا تولد دخول مثل الصحة والتعليم.

ثانياً: السياسات النقدية:

١–الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم: حيث تولى السياسة النقدية أولوية لاحتواء الضغوط التضخمية كأداة هامة لاستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، كما تستهدف السياسات النقدية تحقيق التوازن بين اعتبارات استقرار الأسعار والنمو الاحتوائى والتوازن بين احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الطلب الخارجى.

٢-مراعاة أثر سياسات كبح التضخم على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة لتجنب الآثار السلبية لرفع أسعار الفائدة على المجموعات الأكثر تضرراً دون غيرهم مثل النساء الذين يعانون بالفعل من ندرة الأصول، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣-زيادة فعالية الوساطة المالية وتحقيق التضمين المالى من خلال زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتوفير التمويل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصيرفة الريفية على سبيل المثال.

ثالثاً: سياسات التشغيل:[1]

وتتضمن السياسات التى تستهدف زيادة الطلب على العمل وتطوير المعروض من العمل وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض من خلال سياسات سوق العمل الفعالة، وتنقسم إلى سياسات الأجل القصير وسياسات الأجل الطويل، على الوجه التالى:

أ – سياسات الأجل القصير: وتتضمن برامج الأشغال العامة، سياسات سوق العمل.

١ – برامج الأشغال العامة: والتى يقوم بتنفيذها الصندوق الاجتماعى للتنمية بالتعاون مع البنك الدولى وعدد من المؤسسات المانحة فى محافظات الجمهورية، حيث توفر هذه المشروعات فرص للعمل خاصة العمالة غير الماهرة من الشباب فى مجال التشييد والبناء وغيره من المجالات.

٢ – سياسات سوق العمل الفعالة: بأن تتولى وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية صياغة برنامج لسياسات سوق العمل الفعالة والتى ترتبط بالتعليم والتدريب والتأهيل وتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف توفير مزيد من فرص العمل وتضييق الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه.

ب – سياسات الأجل الطويل: وتستهدف إجراء إصلاحات هيكلية من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابى على سوق العمل، وتعمل على:

١ – رفع معدلات نمو النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص، وتشجيع الروابط بين الشركات الكبيرة من جهة والمشروعات المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى.

٢ – إصلاح منظومة التعليم والتدريب على النحو الذى يؤدى إلى رفع معدل إنتاجية هذه العمالة ومعالجة التفاوت بين الأجور فى الحكومة والقطاع العام والخاص وتعزيز المرونة داخل سوق العمل ودعم العمل اللائق الذى يجب أن تتبناه وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى مع منظمة العمل الدولية وكافة الجهات ذات الصلة.

٣ – سياسات دعم سياسات الاقتصاد الكلى التى تساعد على توفير فرص عمل لتوظيف الشباب خاصة فى القطاع الخاص.

(١) راجع فى ذلك برنامج الحكومة المصرية ٢٠٣٠.

٤ – التركيز على توفير فرص عمل فى قطاع الخدمات لذوى المهارات العالية، حيث أن سهولة الحصول على التعليم بين هذا الجيل من الشباب أدت إلى زيادة الطلب على الوظائف المهنية.

٥ – تعزيز الإرشاد المهنى وخدمات التوظيف العامة فى توجيه الشباب إلى الوظائف المهنية الفنية التى تتطلب عمالة بشكل أكبر خاصة فى قطاع التجميع والإلكترونيات وتجهيز تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات وتجهيز المنتجات الزراعية والخشب وصناعة الأثاث.

٦ – مراجعة قانون العمل والتأمينات الاجتماعية بما يحقق التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال.

رابعاً: سياسات الاستثمار:

١ – استكمال إصلاح البيئة التشريعية بحيث تصبح أقل تعقيداً وأكثر شفافية وفعالية وتوفير مناخ جاذب للاستثمار.

٢ – تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال من خلال التوسع فى نظام الشباك الواحد فى إطار قانون الاستثمار.

٣ – استمرار جهود تسوية المنازعات فى وقت قصير.

٤ – إعادة هيكلة النظام الإدارى بالدولة من خلال إعادة تدريب كوادر الوحدات الإدارية وتبسيط الإجراءات الحكومية وتسهيل تعامل النظام الإدارى مع المواطنين.

٥ – تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى القطاعات الخدمية والصناعية المزدهرة وذلك من خلال:

أ – مراجعة حصة الشركات فى التأمينات الاجتماعية بما يشجع أصحاب الأعمال على زيادة عدد العمال المؤمن عليهم.

ب – الإسراع فى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وبما يحقق التوازن بين تشجيع المستثمرين ووضوح الرؤية الضريبية.

ج – إنهاء التعديلات الخاصة بقانون الإفلاس شاملاً الحكومة المؤسسية وتقوية حقوق المستثمرين.

د – توفير الأراضى الصناعية المرفقة وتيسير إجراءات الحصول عليها من موافقات الجهات المختصة.

هـ – الانتهاء من إعداد الخريطة الاستثمارية التى تقسم المناطق الصناعية طبقاً للأنشطة المستهدف إقامتها.

و – تبسيط نظام تخصيص الأراضى والإجراءات المتبعة.

ز – تقديم حوافز للمشروعات التى تقام بالمناطق النائية وصعيد مصر.

٦ – التوسع فى نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذى يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المتاحة فى الدولة، وتقليل العبء المالى على عاتق الحكومة والعمل على خلق سوق محلى للتمويل طويل الأجل.

٧ – سياسات تدعم الانتقال من الاقتصاد غير الرسمى إلى الاقتصاد الرسمى، بهدف تمكين صغار المستثمرين من المشاركة فى الاقتصاد من خلال دمج القطاع غير الرسمى وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة فى الاقتصاد من خلال الحوافز الإيجابية، على النحو التالى:

أ – تبنى سياسات كلية وقطاعية داعمة للتشغيل من خلال توفير المزيد من فرص العمل بالقطاع الرسمى وتحقيق المزيد من تكافؤ الفرص فى العمل خاصة الفقراء والعمل على تعزيز النمو الاحتوائى والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة وكثيفة العمالة والتى لديها تأثير مضاعف وروابط أمامية وخلفية بالاقتصاد المحلى، علاوة على تعزيز سلاسل القيمة المضافة.

ب – توفير بيئة عمل مواتية لإقامة المشروعات مثل تيسير إجراءات التسجيل والترخيص وخفض تكلفتها لمساعدة المشروعات على الاندماج فى القطاع الرسمى.

ج – توفير برامج لتنمية المهارات وتيسير الحصول على الائتمان من خلال توفير القروض متناهية الصغر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول.

د – تطوير برامج لتمكين المرأة والتوسع فى توفير خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل بالقطاع غير الرسمى من أجل تحقيق المساواة ومحاربة التمييز ضد المرأة ومحاولة التوسع فى تغطية الضمان الاجتماعى عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليم مما يساهم فى تحسين الحالة الصحية للعاملين، ومن ثم إنتاجيتهم.

سياسات على المستوى القطاعى

ونعرض تلك السياسات على الوجه الآتى (قطاع الصناعة، التجارة الخارجية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الزراعة، المياه والرى، السياحة، التموين والتجارة الداخلية، النقل)، على الوجه التالى:

أولاً: قطاع الصناعة:

١ – تصحيح الخلل فى السوق، ودعم المنافسة العادلة، وتوفير موارد إضافية لدعم الصناعة وغيرها من القطاعات.

٢ – استمرار الوجه التصديرى والانفتاح على العالم، من خلال تحقيق المزيد من الترابط بين الصناعة ونمو الصادرات، وتحويل جزء من الأنشطة التجارية إلى أنشطة تصنيعية.

٣ – الجمع بين السياسات الأفقية التى تؤثر على كافة الأنشطة الصناعية ووضع استراتيجيات التنمية القطاعية لتحقيق أهداف التنمية الصناعية.

٤ – تحقيق التنمية الإقليمية من خلال استراتيجيات للتنمية الصناعية على المستوى الاقليمى.
٥ – الحفاظ على البيئة كأحد الأهداف الأساسية للسياسة الصناعية.
٦ – ترشيد استخدام الطاقة والاستفادة من الطاقة المتجددة وتدوير المخلفات.
٧ – زيادة القيمة المضافة والتحول نحو المنتجات القائمة على المعرفة.
٨ – تحقيق تنمية صناعية متوازنة جغرافياً.
٩ – دعم الصناعات ذات المحتوى المعرفى والتكنولوجى المرتفع.
١٠ – تعميق المكون المحلى فى السلع الصناعية والارتقاء فى سلاسل القيمة.
١١ – العمل على تحقيق الترابط والتكامل بين المناطق الصناعية والمناطق الحرة وسلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية.
١٢ – تشجيع الاستثمار فى الصناعة وتسهيل إجراءات إنشاء المصانع خاصة بتوفير الأراضى وإصدار التراخيص.
١٣ – مراجعة ووضع حوافز الاستثمار فى الصناعة وتشجيع المنتج المحلى ودعم التصدير.
١٤ – استكمال شبكة الطرق والبنية الأساسية فى المناطق الصناعية.
١٥ – التوسع فى خدمات المراكز التكنولوجية لتغطى مجتمع المنتجين والمصدرين بكل فئاتهم ومختلف احتياجاتهم.
١٦ – العمل على اعتماد معدلات نمطية لنسب الهالك والفاقد من قبل الرقابة الصناعية بالتنسيق مع الجهات المعنية والعمل على تحديثها بشكل مستمر وذلك لإزالة المعوقات التى تحول دون الاستفادة من الأنظمة الخاصة.
١٧ – مراجعة حصة الشركات فى التأمينات الاجتماعية بما يشجع أصحاب الأعمال على زيادة عدد العمال المؤمن عليهم.

ثانياً: التجارة الخارجية:

١ – مراجعة التشريعات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وتحديثها للتوافق مع المتغيرات المحلية والعالمية.
٢ – تعديل بنود قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وذلك بهدف تيسير حركة التجارة الخارجية وتحسين مركز مصر فى التصنيفات الدولية.
٣ – مراجعة البنية المؤسسية بهدف تحقيق التنسيق بين كافة الجهات الحكومية التى تقدم خدمات للمصدرين ومنع التداخل فيما بينها.
٤ – تيسير الإجراءات الجمركية وفقاً لأفضل الممارسات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة بتسهيل التجارة.

٥ – التوسع فى المعامل المعتمدة لفحص المنتجات داخل الموانئ وعدم إهدار الوقت والمال.
٦ – اعتماد نظام إدارة المخاطر على كافة الجهات والهيئات.
٧ – رفع قدرة موظفى الجمارك على تصنيف وتكويد السلع وتطبيق القرارات المختلفة على السلع المستهدفة.
٨ – تبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين إدارة أنظمة السماح المؤقت والرد الضريبى.
٩ – الربط الإلكترونى لكافة الجهات المعنية بعمليات الاستيراد والتصدير وميكنة تلك العمليات.
١٠ – تطوير الإجراءات الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
١١ – تبادل المعلومات مع نقاط الاتصال لحماية حقوق المكلية الفكرية الأخرى وزيادة التعاون بين السلطات الجمركية المختلفة لمواجهة حالات التعدى على حقوق الملكية الفكرية.
١٢ – التوسع فى إنشاء مناطق لوجستية (ساحات مبردة، أماكن تخزين،...).
١٣ – تحسين وتطوير الموانئ المصرية وتخفيض زمن وتكلفة التخليص الجمركى ومد فترات العمل بها.
١٤ – استعادة الخطوط الملاحية التى تسهم فى زيادة التجارة بين مصر وإيطاليا والخط الملاحى المباشر إلى المغرب وتوفير خطوط نقل منتظمة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسى.
١٥ – العمل على إنهاء مشروع الخط الملاحى للنقل النهرى فيكتوريا – البحر المتوسط.
١٦ – الاستفادة من مشروع النقل المزمع إنشاؤه لربط دول وسط أفريقيا (منطقة البحيرات) بالساحل الشرقى لأفريقيا.
١٧ – استعادة الخط الملاحى المباشر إلى المغرب.
١٨ – استغلال وسائل الشحن لأفريقيا كوسيلة لتوفير شحن منتظم.
١٩ – تخفيض المصاريف التى يتم إضافتها على النولون البحرى والبرى بما يعرف ببدل المخاطر فى بعض الخطوط الملاحية.

بالإضافة إلى ما سبق نعرض التوصيات المتعلقة بالموضوعات الآتية: (مساندة الصادرات، التمويل، الجودة، رأس المال البشرى، التسويق والترويج للصادرات)، على الوجه التالى:

أ – مساندة الصادرات:

١ – زيادة دعم الصادرات خاصة فى ظل تنوع برامج الدعم فى الدول المنافسة، وربط الحوافز التصديرية بالقيمة المضافة بالمفهوم الاقتصادى السليم.
٢ – استكمال ميكنة العمل بصندوق ميكنة الصادرات حتى مراحله النهائية.
٣ – تفعيل برامج دعم البنية الخدمية للتصدير.

٤ – الترويج للمنتجات المصرية بالخارج من خلال منح مساندات وتقديم العون للمشاركة بالمعارض الخارجية والبعثات الترويجية.

ب – التمويل:

١ – ابتكار آلية لتحفيز البنوك على تمويل الصناعات ولا سيما الغذائية منها.
٢ – تطوير وتنويع الخدمات التمويلية مع مراعاة الاحتياجات المختلفة عبر مراحل تطور المنشأة.
٣ – تفعيل دور بنك تنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان وتمويل الصادرات فى تمويل الصادرات وضمان المخاطر وتقديم خدمات بشروط ميسرة، والتوسع فى خدمات مخاطر الصادرات وخاصة للدول الأفريقية.

ج – الجودة:

١ – تفعيل المجلس الأعلى للجودة للقيام بدوره فى نشر واعتماد والالتزام بمعايير الجودة فى جميع المجالات.
٢ – تحديث المواصفات المصرية بشكل دورى لمواكبة التطورات العالمية.
٣ – تصميم برامج تدريبية خاصة بالجودة فى الإنتاج والشحن والنقل.
٤ – ابتكار مجوعة من الحوافز لتشجيع المنتج المحلى على الالتزام بمعايير الجودة وتيسير قيامه بالتصدير.
٥ – التوسع فى تنفيذ برامج تنمية الموردين بما يرفع من جودة الصناعات المغذية.
٦ – تطوير منظوم مراقبة الأسواق وفقاً لأفضل الممارسات التى تتبعها الدول المتقدمة.

د – رأس المال البشرى:

١ – تقديم حوافز مالية وضريبية أكثر تنوعاً للمنشآت لتشجيعها للقيام بعملية التدريب.
٢ – تصميم برامج للرعاية الصناعية والتلمذة الصناعية على غرار النموذج الألمانى .

هـ – التسويق والترويج للصادرات:

١ – تعظيم الاستفادة من مكاتب التمثيل التجارى فى توفير المعلومات اللازمة عن الفرص التصديرية المتاحة خاصة فى الأسواق الواعدة وإتاحتها على الموقع الإلكترونى.
٢ – الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التى وقعتها مصر بما يزيد الفرص التصديرية للمنتجات المصرية.
٣ – استكمال إجراءات التفاوض الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوراسى بعد انتهاء الدراسات الاقتصادية اللازمة لمدى جدواها على الصادرات المصرية.

٤ – تنشيط العلاقات التجارية مع دول العالم من خلال عقد اللجان التجارية المشتركة بين مصر ودول العالم وذلك لتذليل الصعوبات والمشاكل التى تؤثر على حركة التجارة.
٥ – إنشاء مراكز لوجستية وتخزينية للمنتجات المصرية فى الأسواق الأفريقية الهامة بحيث تصبح مراكز لتوزيع وتسويق المنتجات المصرية بتلك الأسواق والأسواق المحيطة.
٦ – تحسين آليات توفير المعلومات لجميع المصدرين عن المزايا الممنوحة فى الأسواق المختلفة خاصة الدول المبرم معها اتفاقيات تجارية.
٧ – الاستفاة من شبكة نطاق التجارة الدولية بما يعظم من تحقيق نتائج التجارة الإلكترونية، ورفع كفاءة نقطة التجارة الدولية المصرية فى هذا النشاط.
٨ – توجيه الجهود التسويقية إلى الأسواق الواعدة خاصة الآسيوية والأفريقية.
٩ – تشجيع الشركات المتخصصة فى مجال التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
١٠ – ابتكار نظام للترويج والتسويق للمنتجات المصرية إلكترونياً.

ثالثاً: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

١ – دمج تكنولوجيا المعلومات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة كفاءة تلك القطاعات وإنتاجيتها.
٢ – فتح أسواق جديدة أمام صناعة تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإلكترونيات ودعم صادراتها.
٣ – تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموجودة حالياً مع الدول الأفريقية والأوربية والولايات المتحدة لدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات وزيادة حجم التجارة.
٤ – تحرير أسعار خدمات الاتصالات فى مصر لتعظيم وتحقيق رفاهية المستهلكين.
٥ – توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأسعار مخفضة للمناطق الفقيرة والمهمشة.
٦ – تحقيق مزيد من التفعيل لقوانين حماية المستهلك.
٧ – وضع وتفعيل قوانين الخصوصية والملكية الفكرية.

رابعاً: قطاع الزراعة: العمل على تنفيذ وتنظيم الآتى:

١ – التوسيع الزراعى الأفقى والتوطين الزراعى.
٢ – ترشيد استخدام موارد المياه.
٣ – حماية الأراضى الزراعية.
٤ – تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكى.

بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بتطوير الإنتاجية الزراعية لوحدتى الأرض والمياه، وهى:

١ – تطوير التكنولوجيا الزراعية.
٢ – تطوير منظومة الإرشاد الزراعى.
٣ – تفعيل دور الإعلام الزراعى فى خدمة قضايا التنمية الزراعية.
٤ – تطوير أداء المؤسسات التطوعية للمزارعين.

فضلاً عن السياسات التى تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، وهى:

١ – تشجيع الزراعة التعاقدية.
٢ – تطوير نظم التجارة والتسويق الالكترونى للقطاع الزراعى.
٣ – تشجيع التعاون الزراعى الإقليمى.
٤ – تطوير منظومات المعلومات الزراعية.
٥ – تطوير مناخ الاستثمار الزراعى.

خامساً: قطاع المياه والرى:

١ – تنمية وإدارة الموارد المائية وترشيد استخدام المياه فى كافة المجالات.
٢ – استكمال وإعادة تأهيل البنية القومية للمنظومة المائية والتوسع الأفقى.
٣ – تطوير منظومة الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
٤ – تقوية العلاقة بين مصر ودول حوض النيل.
٥ – تنمية المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار والسيول.
٦ – تحلية مياه البحر وإنشاء وإعادة تأهيل محطات الطلمبات.
٧ – الحفاظ على سلامة وكفاءة السد العالى وخزان أسوان وحماية مجرى نهر النيل وفرعيه والحفاظ على بحيرة ناصر.
٨ – تأهيل شبكتى الترع والمصارف وكافة منشآت الرى.
٩ – إجراء دراسات وبحوث وتطبيقات عملية وفنية مع بناء قواعد للبيانات والحكومة الإلكترونية.

سادساً: قطاع السياحة:

١ – الترويج لمصر كمقصد سياحى مع تسليط الضوء على الطابع العصرى وحسن الضيافة والأمان.
٢ – تطوير المقاصد السياحية القائمة واستهداف مقاصد جديدة بالساحل الشمالى الغربى والواحات وجنوب البحر الأحمر.
٣ – العمل على جذب شرائح السائحين ذوى الإنفاق العالى.
٤ – تشجيع الزيارات المتكررة وزيادة فترة إقامة السائح وتقليص أثر الطابع الموسمى على الحركة السياحية.

٥ – العمل على تضييق الفجوة الكبيرة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية.
٦ – الترويج لمنتجات جديدة فى السوق المصرية للوصول إلى شرائح مختلفة مثل سياحة الاستشفاء والسياحة الدينية والسياحة البيئية وسياحة الصحارى والواحات وسياحة المؤتمرات والمعارض.
٧ – تضافر جهود وزارة السياحة مع كافة الجهات المعنية بصناعة السياحة لضمان عدم اتخاذ قرارات تتضارب مع أهداف السياحة فى تحقيق النمو السياحى.
٨ – التوسع فى حملات الترويج والتنشيط السياحى من خلال تنظيم القوافل السياحية والمشاركة فى المؤتمرات والمعارض الدولية وزيادة الحملات الإعلامية بالأسواق الخارجية.
٩ – الانفتاح على أسواق سياحية جديدة واعدة، خاصة بمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا ودول الكومنولث الجديدة.
١٠ – التوسع فى مشروعات البنية الأساسية الخادمة لقطاع السياحة.
١١ – تنمية المهارات البشرية للعاملين بالقطاع السياحى والخدمات المرتبطة به.
١٢ – تشجيع القطاع الخاص على تعبئة مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع.
١٣ – إدراج مادة السياحة فى التعليم الإبتدائى والتأكيد على أهميتها وأهمية اتباع المواطنين السلوكيات السليمة لجذب السائح والحفاظ عليه.
١٤ – الاهتمام بالتعليم الفنى وإنشاء قسم خاص للسياحة والفنادق ويكون للطالب المتميز وبضوابط محددة للالتحاق.
١٥ – وضع ضوابط واختبارات قدرات لقبول الالتحاق بأى تعليم سياحى أو فندقى سواء كان ثانوياً أو جامعياً.
١٦ – تحديد أعداد للقبول فى التعليم السياحى أو الفندقى حسب احتياجات سوق العمل.
١٧ – نشر برامج توعية فى مختلف قنوات الاتصال لتوضيح أهمية وقيمة السائح.
١٨ – معالجة ظاهرة التحرش بالسائحين بنشر برامج توعية فى مختلف قنوات الاتصال بالتنسيق مع وزارة العدل.

سابعاً: قطاع التموين والتجارة الداخلية:

١ – تنمية التجارة الداخلية من خلال تنفيذ المشروعات اللوجيستية.
٢ – ضمان إتاحة وجود السلع التموينية المربوطة على البطاقات التموينية وتوافر السلع والخدمات وتدفقها وتحقيق انسيابها دون تعقيدات أو مشاكل.
٣ – حماية حقوق المستهلكين وضمان جودة السلع والخدمات التى تقدم للمواطن المصرى.
٤ – استمرارا جهود تطوير منظومة الدعم لضمان وصول الدعم الغذائى إلى مستحقيه، واستمرار جهود تطوير منظومة توزيع الخبز.

٥ – مراجعة القوانين والقرارات التى تمنع الغش والتدليس وتداول السلع مجهولة المصدر وغيرها من المخالفات التى تضر بمصالح المستهلكين.
٦ – التأكد من مدى كفاية ما يطرح بالأسواق من سلع وخدمات لحاجة الاستهلاك.
٧ – التصدى لكافة الممارسات التجارية الضارة.
٨ – التصدى لكافة محاولات رفع الأسعار خاصة السلع الغذائية الأساسية.
٩ – تطوير وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالسلع وخاصة السلع الإستراتيجية للوقوف على ظروف إنتاجها وتسعيرها وتداولها.
١٠ – تطوير الأطر التشريعية الحاسمة لحركة التجارة الداخلية بما يتوائم مع التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.
١١ – حماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال العلامات والبيانات التجارية والنماذج والتصميمات الصناعية والمنشأ الجغرافى.
١٢ – النهوض بدور التعاون الاستهلاكى فى خدمة المستهلكين وحرية التجارة.
١٣ – التنبؤ بالأزمات خاصة المتصلة بالسلع الأساسية والإستراتيجية ووضع السيناريوهات اللازمة لمواجهتها مستقبلاً.

ثامناً: قطاع النقل:

١ – تحقيق التوازن بين وسائل النقل المختلفة، ووضع اللوائح المنظمة لذلك، مع الاهتمام بالنقل متعدد الوسائط خاصة الموانئ البحرية والسكك الحديدية والنقل النهرى.
٢ – الاهتمام بالنقل متعدد الوسائط لتخفيف العبء عن الطرق مع أخذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك خاصة فى مجال نقل الحاويات.
٣ – تفعيل دور السكك الحديدية سواء من حيث التشغيل أو الإدارة، حيث يعتبر النقل بالسكك الحديدية القطاع الرئيسى الذى سيؤدى إلى نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين وسائط النقل المختلفة وزيادة مشاركة السكك الحديدية فى نقل البضائع بنسبة ٢٠٪ فأكثر.
٤ – تشجيع النقل النهرى حيث يعتبر حلقة وصل أساسية فى النقل مع بعض الموانئ البحرية وذلك للتخفيف عن الطرق.
٥ – تدعيم الدور الحيوى للنقل البحرى حيث أن الموانئ البحرية المصرية هى طوق النجاة للدولة من الناحية الاقتصادية نظراً لارتباطها بالتجارة الخارجية حيث أنها تهيمن على أنشطة نقل البضائع.
٦ – تعزيز دور القطاع الخاص فى المشاركة فى تطوير منظومة النقل، وتقديم التسهيلات

والخدمات والفرص لهذا القطاع من ناحية الحكومة، حتى يستطيع أن يؤدى دوره بالاستثمار أو المشاركة فى مشروعات قطاع النقل بشكل عام.

٧ – الاهتمام بجودة وكفاءة مستويات الأمان للمسافرين (أياً كانت المسافة قصيرة أم طويلة) ومقدمى خدمات النقل أيضاً.

٨ – تدعيم الموارد البشرية مع نظرة شاملة لتطوير برامج التدريب والتحفيز خاصة للكوادر المهنية من العاملين بوزارة النقل.

٩ – تحقيق مستويات عالية للأمان فى قطاع النقل خاصة النقل على الطرق ووضع اللوائح والإجراءات اللازمة لذلك لتقليل الحوادث على الطرق بصفة خاصة.

١٠ – تحديث التشريعات ووضع اللوائح المنظمة والتى تضمن حرية المنافسة فى مجال تقديم خدمات النقل مما يؤدى إلى تحسين المعيشة ورفع المستوى الاقتصادى للمواطنين.

١١ – تحديد الأهداف البيئية التى تعزز التنمية المستدامة للنقل خاصة فيما يتعلق بجميع أنواع التلوث مثل تلوث الهواء والتلوث البحرى والنهرى والبصرى والسمعى.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه لا بد من وجود برنامج لإصلاح البيئة التشريعية، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين مناخ الاستثمار لتوفير بيئة استثمارية جاذبة وعادلة وتنافسية، يحكمها إطار قانونى وتشريعى محفز، ويعمل البرنامج على إصلاح البيئة التشريعية خلال السنين القادمة، من خلال تعديل قانون الشركات، تحديث قانون السجل التجارى، إعداد قانون الإفلاس، تعديل الإطار التشريعى المنظم لسوق العمل، إعادة النظر فى منظومة توزيع وتخصيص الأراضى، وضع خريطة استثمارية متكاملة جغرافياً وقطاعياً بالتعاون مع كافة الوزارات والهيئات المعنية ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى.

وفى سياق البحث، تتمثل أهداف برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة فى تعزيز التنمية المحلية المستدامة وخلق فرص عمل منتجة للحد من الفقر فى كافة المحافظات المستهدفة، عن طريق:

١ – مشاركة المواطنين وتطبيق الشفافية وأنظمة الرصد والتقييم.

٢ – تقديم الخدمات وتوفير البنية التحتية للمواطنين عن طريق إدارة محلية فعالة.

٣ – دعم التنافسية والبنية التحتية وبيئة الأعمال من أجل عملية نمو يقودها القطاع الخاص، فضلاً عن الاهتمام بالأنشطة المتنوعة التى تدار على المستوى المركزى والوطنى مثل الاسكان الاجتماعى وتنمية المناطق الصناعية والطرق وبرامج شبكات السلامة الاجتماعية، ثم إطلاق البرنامج التجريبى فى صعيد مصر والريف وسيتم مراجعة برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المهمشة وتقييمه لبحث التوسع فى التطبيق فى مناطق مهمشة أخرى.

ونشير إلى أن برنامج التنمية المحلية المبنى على النتائج يتماشى مع أهداف برنامج التنمية

الاقتصادية الشاملة، غير أنه لا يتمتع سوى بنطاق جغرافى محدود وتمويلات محدودة تمثل جزءاً من أنشطة برنامج التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يؤكد برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة على سلسلة أوسع من الأنشطة فى جميع المحافظات بما فيها المشروعات الوطنية مثل (مشروع المثلث الذهبى[1] – برامج شبكة السلامة الاجتماعية كبرنامج تكافل وكرامة) وهما مبادرتان فى غاية الأهمية لخلف فرص استثمارية جديدة.

وباعتبار برنامج التنمية المحلية مكملاً لهذه البرامج فهو لن يمولها، وإنما سيركز بدلاً عن ذلك على مجموعة فرعية من التدابير الأساسية والاستثمارات التى من شأنها تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية وعمليات تقديم الخدمات.

ويجب أن تكون برامج التنمية المحلية الاقتصادية فى المحافظات على أساس حجم السكان ومعدلات الفقر والتجاور الجغرافى والقدرات الاقتصادية وإمكانية الوصول للخدمات الأساسية واستعداد المحافظات، فضلاً عن توافق برنامج التنمية المحلية مع برنامج الحكومة المصرى، و ذلك من خلال الأهداف لكلاً منهما:

١ – تحسين مشاركة المواطنين والشفافية والرصد والتقييم، وذلك عن طريق:

– عقد منتديات بشأن التنمية الاقتصادية المحلية فى المحافظات.

– وضع آليات للاشتراك وإبداء الآراء والمشاركة من جانب المواطنين.

– إقامة منصات للتنسيق بين القطاعين العام والخاص.

٢ – تحسين توفير الخدمات والبنية التحتية عن طريق إدارة محلية فعالة، وذلك عن طريق:

– تنفيذ إصلاحات إدارية أساسية لازمة للتحول التدريجى نحو اللامركزية وتحسين تقديم الخدمات بما فى ذلك خطط التنمية الاستراتيجية والميزانيات على مستوى المحافظات والمراكز.

– دعم القدرة الإدارية للمحافظات ومواردها وذلك لتلبية احتياجات تقديم الخدمات مثل برنامج الصرف الصحى والطرق وتقديم الخدمات الأخرى غير المركزية.

– دعم برامج قطاع التنمية المحلية المتعلقة بالطرق المحلية والنقل العام وإنارة الشوارع وتحسين البيئة وحركة المرور ومكافحة الحرائق والأمن ودعم الوحدات المحلية.

– تحسين الدعم والمنح والحوافز والإعانات الاجتماعية وأجور واستحقاقات الموظفين.

– استهداف برامج اجتماعية يكون الهدف منها تحسين وسائل المعيشة للأفراد الأكثر احتياجاً وذوى الاحتياجات الملحة.

(١) مشروع المثلث الذهبى للثروة المعدنية فى جنوب مصر، ويهدف المشروع إلى إنشاء منطقة اقتصادية جديدة بصعيد مصر عن طريق إنشاء مؤكز عالمى متكامل (صناعى، اقتصادى، تجارى، لوجيستى، سياحى) لتحقيق التنمية المستدامة بمنطقة الصعيد.

– برنامج الاسكان الاجتماعى، برنامج الألف قرية، برنامج تكافل وكرامة التابع لشبكة السلامة الاجتماعية.

٣ – تحسين البنية التحتية والبيئة التنظيمية للنمو الذى يقوده القطاع الخاص، وذلك عن طريق :

– تحفيز نمو القطاع الخاص عن طريق جذب الاستثمار من خلال المشروعات العملاقة.

– تحديث المناطق الصناعية وضمان توفير بنية أساسية ملائمة لجذب الاستثمار المحلى والأجنبى المباشر.

– تعزيز المناطق الصناعية وتطوير التكتلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الصناعية عن طريق بنية أساسية ميسرة وبرامج ربط.

– تحسين القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق خدمات المساعدات الفنية وبرامج تنمية القيمة وتكنولوجيا المعلومات والابتكار والتدريب وتنمية المهارات والاستراتيجيات الخاصة بقطاعات محدودة.

وسوف يدعم برنامج التنمية المحية خلق بيئة أكثر تشجيعاً على تنمية القطاع الخاص ورفاهية المواطنين، حيث يكون التحول الأول والأهم هو التحول التدريجى نحو أكبر قدر من الاستقلالية والمسآءلة على مستوى المحافظة لترتيب أولويات الاستثمار وقرارات الإنفاق على أساس عملية تخطيط محلية أفضل قائمة على المشاركة.

ولا بد أن تقوم المحافظات بقيادة عملية التخطيط الإستراتيجى وعمليات صنع قرارات الاستثمار بهدف تحديد مخصصات التمويل للاستثمارات والنفقات فى إطار المحافظة، وسوف يؤخذ فى الاعتبار عند القيام بالتخطيط للاستثمار الأولويات المتعلقة بالمواطنين والمشروعات وآرائهم فى مرحلتى التخطيط والتنفيذ، كما سيكون التحول الثانى هو إجراء تغيير الدور الذى تلعبه المحافظة فى تشجيع النمو الذى يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل، وبذلك سوف تصبح المحافظات مسئولة عن تقديم التسهيلات والدعم للقضاء على العقبات التى تواجه الاستثمار الخاص وتعزيزه وإعدادها لهذه المهمة، كما ستتخذ المحافظات بصفة خاصة إجراءات لتحسين عمليات تقديم الخدمات المنظمة من جانب الحكومة للمشروعات وتنفيذ مبادرات مستهدفة ومتعلقة بقطاعات بعينها مع مشاركة القطاع الخاص.

٤ – يجب وضع خطة لتطوير المناطق الصناعية فى كل محافظة، وسوف تتضمن هذه الخطة إطاراً لإدارة المناطق الصناعية يوافق عليها كلاً من هيئة التنمية الصناعية والمحافظات بالإضافة إلى تضمينها استثمارات وبناء قدرات وموازنة تخصص للعمليات والصيانة، كما يهدف البرنامج إلى استحداث أسلوب إدارة للقطاع الخاص أو الترتيب للمشاركة بين القطاعين العام والخاص فى منطقة صناعية واحدة على الأقل، وسوف تتضمن هذه الخطة أيضاً تحديثاً

للبنية التحتية ورفعاً لمستوى الخدمات فى المناطق بناءً على الطلب المعلن للمستثمرين المعلن لتحسين خدمات الطاقة والمياه والطرق الداخلية والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى الطلب على أشكال المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسماح بدخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون المرور بعملية تخصيص الأراضى الطويلة والمكلفة إذا اقتضت الأمر ذلك.

٥ – تطبيق الخطة الاستثمارية الخاصة بالبرنامج السنوى القائم على المشاركة المرتبطة بخطة التنمية الإستراتيجية.

٦ – إعداد الحسابات الختامية الخاصة بديوان عام المحافظة عن السنة المالية السابقة فى الميعاد المحدد لها وإتاحتها للجمهورعلى الموقع الإلكترونى وعرضها فى ديوان عام المحافظة.

٧ – تطبيق آلية حديث مبتكرة لرد التظلمات وبحثها ودراستها بشكل قانونى يطابق الواقع المعاصر.

٨ – وضع خطة سنوية لبناء القدرات للعمل على وجود خبرات وظيفية وفنية لضمان تقديم فعال لجهة الإدارة.

٩ – وضع وتفعيل نظام فعال لإدارة الأصول المملوكة للمحافظة.

١٠ – زيادة إمكانية وصول المواطنين للمعلومات وتعزيز المسآلة أمامهم، وإجراء استبيانات للحصول على ردود الأفعال من المستخدمين والإفصاح عنها للجمهور واظهار تحسناً إيجابياً سنة بعد سنة.

١١ – ضرورة إقامة مشروع قانون للتخطيط الموحد بالتوفيق بين كافة القوانين بما يوفر للمحافظات القدرة على تخطيط متكامل مع مزيد من مشاركة المواطنين والمشروعات فى العملية، كما يوفر البرنامج فرصة لتنفيذ الإصلاحات المرتقب إصلاحها فى قانون الإدارة المحلية الجديد بمعنى تحديث نظام الحوكمة المحلية.

١٢ – يجب أن تزود المحافظات بوسائل لتحسين ترتيب الأولويات والتوفير الأكثر فاعلية للبنية الأساسية والخدمات اللازمة بشكل جوهرى، وسيمكن البرنامج المحافظات من توفير المزيد من البنية التحتية والخدمات لتتعدى النطاق الحالى للتأثير الذى يتسم بالضيق عن طريق تمكينها من تمويل البنية التحتية التى تقدمها المديريات الخدمية اللامركزية، وسوف يمكن هذا التوسع المحافظات من التأثير على أولويات التنمية كالطرق الإقليمية والصرف الصحى والمياه والكهرباء، وهى أمور جوهرية لتحسين القدرة التنافسية وبيئة الأعمال بالإضافة إلى الجوانب الخمسة المحدودة نسبياً والتى حالياً ضمن مهام المحافظات وهى: (رصف الطرق المحلية، معدات وأعمال إنارة الشوارع، تحسين البيئة وإدارة المخلفات الصلبة، حركة المرور، دعم الوحدات الإدارية المحلية).

١٣ – تحقيــق الشــفافية وذلك من خــلال تعزيز إمكانية حصــول المواطنين والمســتثمرين على المعلومات عن طريق تطبيق شروط الإفصاح عن المعلومات وتحديث المواقع الإلكترونية الخاصة بالمحافظة وتلك المتعلقة بالخدمات التى تقدمها الحكومة للأعمال.

١٤ – استحداث نظم لجمع ردود الأفعال من المواطنين بشكل منتظم عن طريق إجراء استطلاعات للرأى من خلال استحداث بطاقات تقارير المواطنين أو عن طريق أدوات ردود الأفعال الأخرى القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المحافظة.

١٥ – دعــم وجــود تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمشــروعات بحيــث تكون قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لضمان شفافية إمكانية الوصول إلى المعلومات وتقديم أكثر كفاءة واســتجابة للمشروعات وللمواطنين، وعليه ســيتم عمل إجراءات محددة لضمان مشاركة النساء والشباب ودمج هذه الإجراءات المتعلقة باشتراك المواطنين فى تصميم البرنامج الكلى عن طريق تضمينها ضمن مقاييس الأداء.

ولا شــك فى أن البرنامج سيحفز أداء المحافظات ويقيسه عن طريق تطبيق آلية المنحة القائمة على الأداء، حيــث أن قدرة المحافظات فى الحصول على مخصصات تمويل إضافية لنفقات البنية التحتية والخدمات سوف يعتمد على قدرتها على اجتياز تقييم أداء يجرى سنوياً من خلال وكيل متخصص فى الأداء يقوم بمشــاركته (مكتب تنسيق البرنامج)، وشروط تلقى المحافظات للتمويل على أساس الأداء له ثلاث فوائد:

الأولى: طمأنة الحكومة المركزية والمواطنين على أن المحافظات تحقق توقعات الأداء المؤسســى مقدماً قبل تلقى هذه الأموال.

الثانية: المساعدة فى تحديد جوانب القدرة والضعف فى أداء المحافظات.

الثالثــة: تحويل كافــة أموال الصناديق الخاصــة وإدخالها بالميزانية العامــة للدولة بدلاً من توزيعها على المقربين من المحافظ والسكرتير العام بالمخالفة للمواطنة الحقيقية.

وأخيراً، تعد البرامج والمشروعات القومية الكبرى نقطة الانطلاق التى ستؤدى إلى تنشيط وتقوية الاقتصاد المصرى وتحقيق التنمية المستدامة، ومن المتوقع أن تؤدى برامج ترشيد الإنفاق الحكومى وتخفيــض دعم الطاقة وزيادة الإيــرادات العامة إلى تخفيض عجز الموازنــة العامة وخفض الدين العام، كما ستســاهم البرامج القطاعية المختلفة فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المســتدامة والعدالة الاجتماعية، كما سيكون للمشروعات القومية العملاقة مردود إيجابى فى تحفيز النمو وتخفيض معدل البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشــباب مثل مشــروع استصلاح أربعة مليون فدان، ومشروع تنمية محور قناة السويس، ومشروع المثلث الذهبى وغيرها من المشروعات.

ولا شـك أن الحكومة حين تسـعى إلى تنفيذ كافة ما ورد بذلك البرنامج سـوف نكون من أعظم الأمم وأبهاها، كل ذلك بقصد الاهتمام بالعنصر البشـرى وهو المواطن المصرى الذى يجب أن تعمل الحكومة من أجل خدمته والسهر على راحته وتحقيق أسباب الرفاهية والعيش الرغيد.

وبذلك يتحقق لدينا الفكرة المطروحة من جانبنا
وهى (أن الإنسان المصرى صانع استقلال الاقتصاد الوطنى)

وذلك باعتبار أن الإنسـان المصرى عبر التاريخ صنع حياته الاقتصادية بنفسه على النحو الذى بيناه سلفاً، وفى العصر الحديث يحاول الإنسان المصرى دائماً تدبير رغباته وطلباته من المنتجات المحلية ولا سـيما بعد ثورتى الخامس والعشـرين من يناير عـام ٢٠١١ والثلاثين من يونيو عام ٢٠١٣ تشـجيعاً من الشـعب المصرى العظيم لمنتجات دولته المصرية للارتقـاء بالحالة الاقتصادية التـى تعود بالنفع عليهم أيضاً فى النهاية، ولقد أثبت الإنسـان المصرى بما لا يدع مجالاً للشـلك حبه لوطنه الغالية مصر حينما قررت القيادة السياسـية للدولة المصرية تحرير سـعر الصرف وما ترتب عليه من زيادة فى الأسـعار على المسـتوى العام لكافة السلع والمنتجات وتحمله وقبوله ذلك بالتأييد الشـعبى بوعى وإدراك بشـكل كامل، كذلك اسـتعانته بالصبر والدعـاء على تحمل تلك الشـدائد المعيشـية والوصول إلى أعلى قدر كاف من الأمن والأمان، انتهاءً بأبسـط الأمور ولاسيما التقليل من الاستيراد وإبراز دور الدولة المصرية فى تصدير منتجاتها وصناعاتها بشكل كامل دون أن تكون مواد خام غير مصنعة لتحقيق المنافسة مع كافة دول العالم لتعود مصر إلى سابق عهدها، وذلك لم يكن ليحتمله أى إنسـان على مسـتوى البشرية إلا من أجل سـبب تسمو إليه النفوس ألا وهو حب الوطن.

* * *